الأمم المتحدة

A/68/878–S/2014/339

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
15 May 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ٦٥ من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

الأطفال والتراع المسلح

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٨ (٢٠١٢) الذي طلب المجلس فيه إليَّ أن أواصل تقديم تقارير سنوية بشأن تنفيذ قراراته وبياناته الرئاسية عن الأطفال والتراع المسلح.

٢ - ويسلط هذا التقرير الضوء على الاتجاهات التي سادت العالم في عام ٢٠١٣ فيما يتعلق بالأطفال والتراع المسلح والأنشطة والمبادرات الرئيسية المضطلع بها تنفيذا لقرارات مجلس الأمن الصادرة في هذا الصدد واستنتاجات فريقه العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح. وإلحاقا بالتقرير السابق (A/67/845-S/2013/245)، يرد في هذا التقرير بيان آخر ما استجد من معلومات عن التعاون فيما بين الشركاء في برنامج العمل المتعلق بالأطفال والتراع المسلح، بما في ذلك التعاون بين الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة.

٣ - ووفقا لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال والتراع المسلح، يتضمن هذا التقرير في مرفقيه قائمة بالأطراف الضالعة في تجنيد الأطفال واستغلالهم وفي ممارسة العنف الجنسي ضدهم وقتلهم وتشويههم في مخالفة للقانون الدولي وفي الاعتداءات المتكررة على المدارس

010714 010714 14-03673 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

و/أو المستشفيات أو في الاعتداءات المتكررة على الأشخاص المشمولين بالحماية أو في توجيه تهديدات متكررة بالاعتداء عليهم.

٤ - ولقد قامت الأمم المتحدة بتوثيق كل المعلومات الواردة في هذا التقرير وفحصها والتحقق من دقتها. أما الحالات التي يتعذر فيها الحصول على المعلومات أو التحقق بصورة مستقلة من صحتها بسبب معوقات، من قبيل انعدام الأمن أو تقييد إمكانية الوصول إلى أماكن معينة، فيرد بيانها مع ذكر الأسباب. وفي سياق عملية إعداد التقرير، أُجريت مشاورات مكثفة داخل الأمم المتحدة، في المقر وفي الميدان، ومع الدول الأعضاء المعنية.

٥ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، تسترشد ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح، في تحديد الحالات التي تندرج في نطاق ولايتها، بما يتضمنه القانون الدولي والفقه الدولي من معايير يُحتكم إليها في تقرير ما إذا كانت حالة ما تعتبر نزاعا مسلحا. وفي هذا الصدد، اتبعت ممثلتي الخاصة، في أداء ولايتها، نهجا عمليا قوامه التعاون مع التركيز على المبادئ الإنسانية وهدفه أن يُكفل، في الحالات التي تبعث على القلق، تمتع الأطفال المتضررين من التراع بالحماية على نطاق واسع وبصورة فعلية. ولا يجوز اعتبار الإشارة إلى حالة ما في هذا المقام بمثابة حكم قانوني كما أن ذكر طرف من غير الدول لا يشكل أي مساس بوضعه القانوني.

ثانيا - آثار التراع المسلح على الأطفال

الاتجاهات والتطورات

٦ - ما زال الاطفال هم أكثر من يعاني من آثار التراع المسلح. فالهجمات العشوائية على المدنيين أو الهجمات التي تستهدف المدنيين مباشرة ويُلجأ فيها إلى استعمال المتفجرات أو توجيه ضربات جوية أو اتباع أساليب ترويع كانت شديدة الوطأة على الأطفال بشكل يبعث على الانزعاج. ولقد لاحظت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣ أن حالات قتل الأطفال وتشويههم زادت زيادة كبيرة في أنحاء عدة، من بينها أفغانستان والعراق.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرض الأطفال في الجمهورية العربية السورية، في غمار نزاع اشتد وطيسه، لانتهاكات جسيمة واسعة النطاق واستفحلت الأزمة الإنسانية من جراء احتدام الأعمال القتالية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، بات تجنيد الأطفال واستغلالهم أمرا شائعا على امتداد عام ٢٠١٣، وتفاقم ذلك الوضع مع ازدياد أعمال العنف التي اجتاحت البلد المذكور منذ منتصف أيلول/سبتمبر. ومن ناحية أخرى، تفيد التقارير بأنه

مع استئناف النزاع في جنوب السودان، استخدمت القوات الموالية للحكومة وقوات المعارضة الأطفال على نطاق واسع وارتكبت انتهاكات أخرى جسيمة.

٨ - وفي شمال نيجيريا، بات الوضع مبعث قلق بالغ. فما زالت الحالة الإنسانية في شمال شرق نيجيريا حرجة حيث يرزح تحت وطأتها ما لا يقل عن نصف سكان تلك المنطقة. وفي الوقت نفسه، كثفت الجماعات الإرهابية المعروفة باسم بوكو حرام هجماتها على المدارس مما أسفر عن مقتل أطفال وتشوههم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة.

٩ - ولا تزال ظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع مستشرية على نطاق واسع. ولقد وثّقت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣ حالات تشمل ما يربو على ٠٠٠ ٤ طفل، ولكن التقديرات تشير إلى أنه تم تجنيد واستخدام الآلاف غيرهم. والواقع أن الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة في حق الأطفال، وبخاصة العنف الجنسي، أمر شائع في حالات عدة ويزيد من هشاشة وضع الأطفال. وما زال احتجاز الأطفال بدعوى الارتباط بجماعات مسلحة أو بتهم أمنية، وهي مسألة جرى تسليط الضوء عليها في التقرير السنوي السابق باعتبارها مسألة تثير القلق، مستمرا في ١٧ حالة من حالات النزاع المشمولة بهذا التقرير وعددها ٢٣ حالة.

١٠ - وإزاء هذه الاتجاهات وغيرها من الاتجاهات الباعثة على الانزعاج التي تبدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلزم مضاعفة الجهود للاستفادة بشكل أفضل من الأدوات المتاحة من أجل التصدي لمحنة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وتوطئة لذلك، لا بد من اتخاذ تدابير محددة عملية. ولقد وجهت الأمم المتحدة، ولا سيما ممثلتي الخاصة، في عام ٢٠١٣ رسالة قوية مؤداها أن العمل جار على قهر هذا التحدي.

”أطفال، لا جنود“

١١ - في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤، استهلت ممثلتي الخاصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة حملة الأمم المتحدة العالمية المعنونة ”أطفال، لا جنود“ بهدف وضع حد بحلول نهاية عام ٢٠١٦ لتجنيد الأطفال واستخدامهم على يد أي قوات أمن حكومية طرف في نزاع. وفي ١٧ آذار/مارس، أيد مجلس الأمن أهداف الحملة في قراره ٢١٤٣ (٢٠١٤).

١٢ - وسوف تنفذ الحملة في ظل التعاون الوثيق مع ثماني حكومات يرد ذكرها في مرفقي هذا التقرير في سياق تجنيد الأطفال واستخدامهم، وجميعها وقّعت أو تعهدت بتوقيع خطة عمل وأعلنت تأييدها للحملة. وتهدف الحملة إلى التعجيل بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم عن طريق وضع خرائط طريق تحدد الثغرات وتسلط

الضوء على التدابير المتعين على الحكومات المعنية اتخاذها بدعم من الأمم المتحدة وشركائها. وسيجري تقييم التقدم في سياق استعراضات تجريها الأمم المتحدة بالاشتراك مع الحكومات المعنية بصفة منتظمة.

١٣ - ولا بد من التنسيق بين فرق العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة والحكومات المعنية لكفالة أن تحدد في خرائط الطريق الثغرات المتبقية والأنشطة ذات الأولوية والنقاط المرجعية وجداول زمنية مفصلة، الأمر الذي من شأنه أن يعجل بتنفيذ خطط العمل الخاصة بشكل مستدام، ومن ثم ترتيب الأنشطة والتدابير على نحو متسلسل يرسي الأساس لتقييم الامتثال خطوة خطوة بما يعكس التحديات المتبقية التي حددها كل من الأطراف الموقّعة على خطة العمل ويكفل بالتالي وجود مسار واضح لرفع جميع الأطراف المعنية من القائمة. ومن الأمور التي لها أهمية بالغة في هذا الصدد إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات تيسر اتباع نهج حكومي شامل للجميع. وإنني ألاحظ مع الارتياح أن الأدوات التي أُدرجت في هذه الحملة أسفرت بالفعل في هذه المرحلة الأولية عن نتائج ملموسة. فمثلا في تشاد، شهد عام ٢٠١٣ بفضل الجهود التي بذلتها الحكومة بالاشتراك مع منظومة الأمم المتحدة تقدما إيجابيا، ذلك أن الحكومة والسلطات العسكرية كثفت منذ أيار/مايو ٢٠١٣، بناء على مجموعة من التدابير ذات الأولوية اتفقتا عليها، جهودها للوفاء بالتعهدات التي قُطعت في إطار خطة العمل التي تم توقيعها مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١١.

إشراك الجماعات المسلحة

١٤ - وكما أكدت في الرسالة التي وجهتها بمناسبة استهلال حملة ''أطفال، لا جنود''، يتمثل الهدف الأسمى في كفالة عدم ربط أي طفل بأطراف أي نزاع على الإطلاق في أي مكان. وفي هذا الصدد، تجدر ملاحظة أن هذه الحملة تركز على الأطراف الفاعلة من الدول، إلا أن ذلك لا ينتقص في الوقت نفسه من الاهتمام بالجهات الفاعلة من غير الدول، بل على النقيض من ذلك، فعلى الرغم من صعوبة الوصول حاليا إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية التابعة للدول والتحاور معها شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير عددا متزايدا من البيانات العامة والأوامر القيادية التي تصدرها الجهات وتنهى فيها عن تجنيد الأطفال واستخدامهم. وقد لوحظ ذلك الاتجاه في تسع من الحالات الوارد بيانها في هذا التقرير وهو يرسي الأساس لبناء الزخم اللازم للتصدي للانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الجماعات المسلحة في حق الأطفال.

١٥ - وتضم القوائم المرفقة بهذا التقرير أسماء إحدى وخمسين جماعة مسلحة. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الأطراف متباينة بشدة في طبيعتها، وأنه لشحذ همتها في هذا الصدد لا بد من اتباع

استراتيجيات مختلفة وأن معدلات تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحماية الطفل قد تتفاوت تفاوتا كبيرا. ومن ثم، تستلزم استراتيجيات الدعوة وضع حوافز محددة بناء على التكوين العسكري لكل جماعة مسلحة وحجمها وطريقة عملها وخصائصها الأخرى. ومع أخذ هذه الجوانب في الحسبان، تحدد الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة المعنية التزامات واقعية وتجسدها في أنشطة وتدابير لتكلل بعد ذلك بخطة عمل يتفق عليها كل من الطرفين الموقّعين.

١٦ - ويجري اختيار مدخل الاتصالات الأولية في ظل التعاون الوثيق مع جميع الجهات الفاعلة المعنية في حالة ما. فمثلا أتاحت عمليات السلام فرصا استراتيجية للوصول إلى الجماعات المسلحة التي أبدت بالفعل استعدادا لمناقشة الالتزامات السياسية ومن الأمور التي لها أيضا أهمية شديدة تعميم مراعاة برنامج العمل المتعلق بالأطفال والتزاع المسلح بأشكال وسبل أخرى لإشراك تلك الجماعات. فالتوعية بتبعات استخدام المدارس في الأغراض العسكرية يمكن أن تفضي إلى حوار بشأن كيفية وضع حد لاستخدام الأطفال والمدارس في الأغراض آنفة الذكر.

١٧ - وتُعد معاهدة تجارة الأسلحة التي اعتمدتها الجمعية العامة في نيسان/أبريل ٢٠١٣ صكا جديدا مهما. فالحيلولة دون حيازة الجماعات المسلحة الأسلحة والذخيرة أمر يسهم في حماية الأطفال في حالات التزاع.

حماية التعليم والرعاية الصحية في حالات التزاع

١٨ - من السمات الشائعة في معظم الحالات المشمولة بهذا التقرير شن الهجمات على المدارس والمستشفيات. وإنني أرحب بالمذكرة التوجيهية المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٩٩٨ (٢٠١١) التي أصدرها كل من ممثلتي الخاصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وقد جاءت هذه المذكرة في حينها وهو ما أكده مجلس الأمن في قراره ٢١٤٣ (٢٠١٤) الذي كرر فيه الإعراب عن قلقه إزاء الهجمات التي تشن على المدارس والمستشفيات وطلب رصد استخدام المدارس في الأغراض العسكرية بشكل أكبر. فقد وثقت تلك الممارسة التي تتسبب في حرمان الأطفال من حقهم الأساسي في الحصول على التعليم وتعرضهم للخطر في ١٥ حالة من مجموع ٢٣ حالة.

١٩ - وتتضمن المذكرة التوجيهية توضيحا لمفهوم ردع استخدام المدارس ومشورة فنية، بما في ذلك أدوات للدعوة إلى وضع حد للهجمات على المدارس والمستشفيات والأفراد المشمولين بالحماية والحيلولة دون شنها ونموذج لخطة عمل بهذا الخصوص، واستراتيجية لردع استخدام المدارس. لذا، فهي ليست أداة أساسية لموظفي الأمم المتحدة العاملين

في الميدان في مجالات حماية الطفل والتعليم والرعاية الصحية فحسب بل يمكن أيضا أن تستعين بها الدول الأعضاء أو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أو جهات فاعلة معنية أخرى في القيام بأنشطة الدعوة لدى أطراف ثالثة أو قد تستخدم في وضع تدابير ملزمة أخرى للحيلولة بشكل أفضل دون شن الهجمات على المدارس والمستشفيات ولردع استخدام المدارس في الأغراض العسكرية وفقا للقانون الدولي في ذلك الصدد. وفيما يخص المسائل الأخرى التي هي موضع اهتمام في مجال حماية الطفل ينبغي إدراج حماية المدارس والمستشفيات في الخطط العسكرية وإجراءات العمل في جميع الأوقات. وإن التوعية بحماية الطفل وتعميم مراعاتها في أوقات السلام – إحداث تغيير ثقافي – أمر هام للغاية لمنع الانتهاكات في أوقات النزاع.

تعميم مراعاة خطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح

٢٠ – إنني أرحب بما يقدمه مجلس الأمن من دعم وما يوليه من اهتمام بشكل متواصل لخطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في القرارات التي يتخذها في هذا الشأن. وأشيد بالمجلس لتعميم مراعاة تلك الخطة في العديد من القرارات التي يتخذها بشأن هذا الموضوع وبشأن بلدان بعينها. وبفضل مبادرة المجلس، باتت محنة الأطفال في حالات النزاع أوضح في الأذهان أكثر من أي وقت مضى. ولا يزال التعاون بين كيانات الأمم المتحدة ومع شركاء آخرين في مجالات متعددة يزداد بفضل المذكرة التوجيهية المذكورة آنفا المتعلقة بالقرار ١٩٩٨ (٢٠١١) مثلا وبفضل خبرة جهات فاعلة تعمل من أجل خير الأطفال وحمايتهم. ونظرا لذلك، أرحب بتقييم المجلس لأهمية التدريب، وبخاصة التدريب على حماية الطفل قبل نشر حفظة السلام الذي استهلته إدارة عمليات حفظ السلام في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤ وزيادة قدرات المستشارين في مجال حماية الطفل.

٢١ – ولولا قرارات المجلس الرائدة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح ما كان بالإمكان إعداد هذا التقرير. وفي هذا الصدد، فإن مبادرة ''الحقوق أولا'' التي اضطلعت بها تسهم في تعزيز عملية الإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة في حق الأطفال بكفالة أن تشكل المسؤوليات المكلفة بها المنظمة في مجال حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من عملها المتعلق بالسلام والأمن.

٢٢ – لقد واصلت الأمم المتحدة العمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالنظر إلى تعاظم دورها في مجالات الوساطة وعمليات حفظ السلام وبعثات بناء السلام وفي وضع المعايير وأفضل الممارسات في مجال حماية الطفل. وقد وقعت ممثلتي الخاصة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إعلان نية مع إدارة السلام والأمن في مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي يجري تنفيذه في شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وتعمل إدارة السلام والأمن،

مستعينة بمشورة خبير في مجال حماية الطفل وبدعم من مكتب ممثلتي الخاصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على وضع توجيهات بشأن حماية الطفل وتعميم مراعاة حماية الطفل في سياسات الاتحاد الأفريقي وأنشطته. وإنني أرحب أيضا بالدور الذي يواصل الاتحاد الأوروبي القيام به في التصدي لأثر النزاع المسلح في الأطفال، بما في ذلك الدعم الجلي الذي يقدمه لحملة ''أطفال، لا جنود'' والدعوة لها. وقد واصل مكتب ممثلتي الخاصة العمل مع منظمة حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بتعميم مراعاة معايير حماية الطفل بين قوات الدول الأعضاء فيه.

ثالثا - معلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، وعن التقدم الذي أحرزته الأطراف على مستوى الحوار وخطط العمل والتدابير الأخرى الرامية إلى وقف الانتهاكات ضد الأطفال ومنعها

ألف - الحالات المدرَجة على جدول أعمال مجلس الأمن

أفغانستان

٢٣ - على الرغم من استمرار القصور في الإبلاغ عن تجنيد الأطفال واستخدامهم نتيجة للقيود الأمنية، وثقت الأمم المتحدة تجنيد واستخدام ٩٧ طفلا (كلهم من الصبية) لا تزيد أعمارهم عن ثماني سنوات. وأفيد أن غالبية الأطفال (٧٢ طفلا) قد تم تجنيدهم واستخدامهم من قبل جماعات المعارضة المسلحة، بما فيها حركة طالبان وشبكة حقاني. وتم تجنيد تسعة منهم لتنفيذ هجمات انتحارية. وفي حادثة وقعت في أيار/مايو ٢٠١٣، نفذ صبي في الخامسة عشرة من العمر هجوما انتحاريا ضد أحد قادة الشرطة المحلية الأفغانية في منطقة موقور بمقاطعة غازني، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من ضباط الشرطة المحلية واثنين من المدنيين، وإصابة ١٦ من المدنيين. كما تم تجنيد أطفال لتصنيع وزرع أجهزة التفجير اليدوية الصنع، وكمقاتلين للقيام بأدوار أخرى، بما في ذلك استخدامهم كرقيق لاستغلالهم جنسيا. وفي حالة محددة في مقاطعة لغمان، ألقت السلطات الحكومية القبض على ٢١ طفلا، لا تزيد أعمارهم عن سبع سنوات، زُعم أنهم كانوا في طريقهم إلى باكستان لتدريبهم من قبل حركة طالبان على تنفيذ هجمات انتحارية. وقد رفضت حركة طالبان هذه المزاعم. وتقول الحكومة إنه تم إطلاق سراحهم جميعا وإعادتهم إلى أسرهم. ونُسب إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية تجنيد واستخدام ٢٥ طفلا، منهم ١٤ بواسطة الشرطة المحلية، و ٥ بواسطة الشرطة الوطنية، و ١ بواسطة الجيش الوطني الأفغاني. وعلى سبيل المثال، لقي صبي في الثانية عشرة

من العمر مصرعه عندما أجبرته عناصر من الشرطة الوطنية على التحقق من جسم مريب المظهر. كما أن صبيا يرتبط بالجيش الوطني الأفغاني في مقاطعة كونار استخدم كحمال، وأصيب من جراء جهاز تفجير يدوي الصنع. ومن بين التطورات الإيجابية، رفضت وحدات حماية الطفل الملحقة بمراكز تجنيد الشرطة الوطنية في المنطقة الغربية ١٣٢ صبيا تطوعوا للالتحاق بالشرطة.

٢٤ - ووفقا لوزارة العدل، احتجز ١٩٦ صبيا في مراكز إعادة تأهيل الأحداث في أنحاء البلد بتهم تتعلق بالأمن الوطني، بما في ذلك ادعاءات الارتباط بجماعات المعارضة المسلحة، وذلك حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وظلت الأمم المتحدة تشعر بالقلق إزاء عدة تقارير أشارت إلى سوء معاملة الأطفال المحتجزين والاعتداء الجنسي عليهم. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، حصلت الأمم المتحدة على إذن بزيارة مرفق الاحتجاز في مقاطعة باروان لمقابلة اثنين من بين السبعين صبيا الفتيان الذين اعتقلتهم القوات العسكرية الدولية في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٣، وتم احتجازهم في مرفق الاحتجاز الذي كان يخضع لسلطة حكومة أفغانستان وقت الزيارة. ويُعتقد أن معظم الأطفال محتجزون دون توجيه أية تهم إليهم، ودون أن تتاح لهم إمكانية الوصول إلى المحكمة لتقدير مدى مشروعية احتجازهم.

٢٥ - وقُتل ما لا يقل عن ٥٤٥ طفلا وأصيب ١ ١٤٩ آخرين، في حوادث موثقة. وارتفع عدد الضحايا الأطفال بما يبلغ ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢. وكانت جماعات المعارضة المسلحة، بما فيها حركة طالبان والحزب الإسلامي، مسؤولة عن غالبية (٨٨٩ طفلا) الأطفال الضحايا المسجلين. وأسفر استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية، ومن بينها هجومان على الأقل قام صبية بتنفيذهما، عن مقتل ٢٢٩ طفلا وإصابة ٣٩٦ آخرين. وفي ١٧ أيار/مايو، على سبيل المثال، تم تفجير اثنين من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في مدينة قندهار، مما أسفر عن مقتل صبي في السادسة من العمر وإصابة ١٨ صبيا وفتاة لم تتجاوز الرابعة من عمرها. وكانت القوات الموالية للحكومة، بما في ذلك القوات العسكرية الدولية، مسؤولة عن مقتل ٨١ طفلا على الأقل وإصابة ١٢٥ آخرين، وهو ما نجم أساسا عن اشتباكات مع الجماعات المسلحة. ووقع ما لا يقل عن ١٢٠ من هؤلاء الضحايا على أيدي قوات الأمن الوطنية الأفغانية، التي أصبحت، كجزء من عملية تسليم ونقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات الأفغانية، تتولى قيادة جميع العمليات منذ ١٨ حزيران/يونيه. ولقي ٣٧ طفلا مصرعهم وأصيب ١٩ آخرين في الضربات الجوية التي قامت بها القوات العسكرية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت

الاشتباكات مع الجماعات المسلحة عن مقتل ١٦٧ طفلا وإصابة ٤٣٢ آخرين، بما في ذلك بما في ذلك نتيجة للطلقات النارية والقصف المدفعي وقذائف الهاون، فإنه لم يكن من الممكن التحقق من الجر لمرتكب الجريمة. وقد اعترف بعض من الحادث الملحقات الأمن الدوليين. أخيرا، زادت الخسائر في صفوف المدنيين الناجمة عن غارات بطائرات بدون طيار من ١٦ في عام ٢٠١٢ إلى ٥٩ في عام ٢٠١٣، بما في ذلك قتل طفلين. على سبيل المثال، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، في منطقة اقا محمد، تسجيل مقاطعة، قتل فتى يبلغ من العمر ١٠ سنوات في غارة طائرة بدون طيار ذكرت في مقر شهيد غلام ساخي في مدرسة ثانوية.

٢٦ - وتم التحقق من اثني عشر حادثا من حوادث العنف الجنسي تعرض لها ١١ صبيا و ٥ فتيات خلال الفترة المشمولة التي يغطيها التقرير، شملت حوادث ارتكبتها حركة طالبان وشبكة حقاني والشرطة الوطنية. ولا تزال أعمال العنف الجنسي ضد الأطفال سمة من سمات النزاع، وإن ظلت تفتقر إلى الإبلاغ عنها بصورة كافية بسبب مناخ الإفلات من العقاب، فضلا عن الخوف من الانتقام والوصم الاجتماعي. وهناك ما لا يقل عن ١٥ صبيا اعتقلتهم قوات الأمن الوطني الأفغانية بتهم تتصل بالأمن القومي يدعون تعرضهم للاغتصاب أو تلقى تهديدات بالعنف الجنسي عند الاعتقال أو الاحتجاز. كما وردت تقارير عديدة عن اعتداءات جنسية من قبل قادة حركة طالبان وشبكة حقاني على صبية، من بينهم صبي في السادسة عشرة من العمر كان يرتبط بشبكة حقاني واعتقلته الشرطة الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وظلت الممارسة المسماة باشا - بازي (إيذاء ذوي السلطة للغلمان جنسيا) تدعو إلى القلق الشديد. وقالت الحكومة إن أي فعل من أفعال العنف الجنسي ترتكبه عناصر من قوات الأمن الوطني الأفغانية ضد الأطفال يخضع للتحقيق الجنائي، وأنه تم في عام ٢٠١٣ إعداد برنامج تربوي لمنع ممارسة باشا - بازي بمساعدة من الشرطة الوطنية.

٢٧ - واستمر تعرض المدارس للهجمات من جانب أطراف النزاع، أو إصابتها بأضرار غير مباشرة أثناء الاشتباكات. وفيما لا يقل عن ٧٣ حادثا، هوجمت مدارس مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ١١ طفلا وإصابة ٤٦ آخرين. وفي بعض الحوادث، قامت جماعات المعارضة المسلحة بزرع أجهزة متفجرة يدوية الصنع داخل مباني المدارس. كما أصيبت مدارس بأضرار من جراء الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية التي استهدفت المناطق العامة المجاورة أو القوات الحكومية أو القوة العسكرية الدولية، مما أسفر عن مقتل أطفال. وواصلت حركة طالبان أيضا إطلاق التهديدات ضد مدارس البنات وغيرها من المدارس. ففي أيار/مايو ٢٠١٣، على سبيل المثال، أصدر أعضاء حركة طالبان المحلية في مقاطعة نانغارهار رسالة هددوا فيها المعلمين والأطفال في مدرسة للفتيات

بمهاجمتهم بالأحماض إذا استمروا في الدراسة. وفي شهر أيار/مايو أيضا، فرضت حركة طالبان إغلاق ٤٠ مدرسة على سبيل الرد الانتقامي على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد الجماعات. وقُتل وأصيب ما لا يقل عن ١٣ معلما في عام ٢٠١٣، كما اختطفت جماعات المعارضة المسلحة ثمانية معلمين.

٢٨ - ووفقا لوزارة التعليم الأفغانية، تأثر ما يقرب من ٠٠٠ ١١٥ طفل بإغلاق ٥٣٩ مدرسة بصورة مؤقتة أو دائمة بسبب الحالة الأمنية في المناطق الجنوبية (٤٨٢ حالة)، والجنوبية الشرقية (٣٩ حالة)، والغربية (١٨ حالة). وبالإضافة إلى ذلك، ظل الاستخدام العسكري للمدارس من جانب قوات الأمن الوطنية الأفغانية يعرض الأطفال لخطر هجمات الجماعات المسلحة، ويؤثر على إمكانية حصولهم على التعليم فيما لا يقل عن ١٥ من الحوادث الموثقة. ففي تشرين الأول/أكتوبر، على سبيل المثال، أغلقت قوات الأمن الوطني الأفغانية بصورة مؤقتة ثلاث مدارس منطقة وردوج بمقاطعة باداخشان لاستخدامها كقواعد متقدمة، وقامت بتركيب قطع مدفعية على الأسطح. وقالت الحكومة إنه تم نشر أوامر لجميع وحدات قوات الأمن الوطني الأفغانية بالامتناع عن استخدام المدارس أو العيادات الصحية كقواعد عسكرية.

٢٩ - وشملت الحوادث التي تركت أثرها على وصول الأطفال إلى الرعاية الصحية الأضرار التي لحقت بمنشآت الرعاية الصحية، وزرع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع داخل مباني العيادات والمستشفيات، واقتحام منشآت الرعاية الصحية ونهبها. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض لا يقل عن ٣٩ من العاملين في المنشآت الصحية للقتل أو الإصابة أو الخطف أو الترهيب. ونُسبت كل الحوادث للجماعات المعارضة المسلحة، فيما عدا حادثة واحدة لاقتحام القوات العسكرية الدولية لإحدى منشآت الرعاية الصحية واستخدامها بصورة مؤقتة، وحادثان انطويا على قيام قوات الأمن الوطني الأفغاني بترهيب العاملين واقتحام المنشأتين. ونُسبت الحوادث المتبقية لجماعات المعارضة المسلحة، بما فيها حركة طالبان. ورغم أن حركة طالبان قد أعلنت تأييدها لجهود التطعيم ضد شلل الأطفال في عام ٢٠١٣، فإن الفصائل المحلية ظلت تعرقل وصول حملات التطعيم في العديد من المقاطعات.

٣٠ - واختطف ما لا يقل عن ٣٠ طفلا في ١٧ حادثا تم التحقق منها، من بينها ١٦ حادثا نُسبت لحركة طالبان وجماعات المعارضة المسلحة الأخرى. وتم خطف الأطفال لمشاركتهم المزعومة في التجسس لحساب الحكومة أو القوات الدولية، ولتجنيدهم، وللاعتداء الجنسي عليهم، وكرد انتقامي للاقتصاص من أفراد الأسرة الذين يعملون مع الحكومة أو القوات الدولية أو يُدعى أنهم يدعمونهم. وتم إعدام ما لا يقل عن ١٠ صبية اختطفتهم

حركة طالبان، منهم اثنان اختطفا في ٢٣ أيار/مايو للادعاء بقيامهم بالتجسس لحساب قوات الأمن الوطنية الأفغانية في منطقة باتي كوت بمقاطعة نانغارهار، كما جاء في رسالة أصدرتها حركة طالبان. وتعرض الصبيَّان للتعذيب قبل قتلهما. وفي الحادث الموثق الوحيد الذي ارتكبته الشرطة المحلية، تم في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر إعدام أربعة صبية بإجراءات موجزة بعد اختطافهم وتحميلهم مسؤولية زرع أجهزة متفجرة يدوية الصنع لحساب جماعات المعارضة المسلحة في منطقة بالا بولوك بمقاطعة فرح.

٣١ - واختطفت الجماعات المسلحة المعارضة ما لا يقل عن ٨٣ من العاملين في وكالات المساعدة الإنسانية، وقتلت أو أصابت ٣٥ منهم خلال الفترة التي يغطيها التقرير. كما تأثر وصول المساعدات الإنسانية من جراء ما لا يقل عن ٢٣ حادث هجوم على قوافل ومرافق الوكالات الإنسانية أو نهبها.

٣٢ - وإنني أرحب بالتقدم المحرز بشأن الامتثال لخطة العمل الرامية لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، بما في ذلك بسبب توفير إمكانية الوصول دون عائق للأمم المتحدة لأغراض الفحص ومواصلة بناء وحدات حماية الطفل داخل مراكز تجنيد الشرطة الوطنية والشرطة المحلية. وإنني أشجع حكومة أفغانستان على مضاعفة جهودها والتعجيل بتنفيذ خطة العمل تمشيا مع ''خارطة الطريق نحو الامتثال'' المؤلفة من ١٥ نقطة، التي وُضعت في آب/أغسطس ٢٠١٣ مع الأمم المتحدة وبمساعدة من مكتب ممثلي الخاص. وألاحظ أن الحكومة قد قدمت في آذار/مارس ٢٠١٤ تقريرها المرحلي الثالث، الذي فصلت فيه الخطوات المتخذة نحو تنفيذ خطة العمل، وأن المنظمات الدولية قد عرضت مساعدة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في ذلك الصدد.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٣٣ - تردت حالة حقوق الإنسان بشكل كبير على مدى عام ٢٠١٣. فقد ازداد عدد الجماعات المسلحة وتغيرت التحالفات بكثرة: فمن جهة قام كل من تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام والجناح الرئيسي لتحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام والجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع بتشكيل ائتلاف سيليكا السابق أو كان مرتبطا به بدرجات متفاوتة؛ ومن جهة أخرى، ظهرت ميليشيا دفاع محلية مناهضة لحملة السواطير (بالاكا) في النصف الثاني من العام ردا على الهجمات التي شنها ائتلاف سيليكا السابق بشكل منهجي ضد السكان المدنيين. وقد قام ائتلاف سيليكا السابق بدءا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بالتقدم نحو بانغي

واستولى على العاصمة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣ وأطاح بالرئيس فرانسوا بوزيزي. وأعلن ميشيل جوتوديا، وهو أحد قادة سيليكا، نفسه رئيسا جديدا للدولة.

٣٤ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، حل ميشيل جوتوديا ائتلاف سيليكا السابق[1] بمرسوم رئاسي. إلا أن وحدات ائتلاف سيليكا السابق رفضت حل صفوفها وواصلت ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق في الفترة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وقامت بعمليات قتل واغتصاب وتعذيب ونهب وتدمير للقرى بشكل منهجي.

٣٥ - وردا على ما قام به ائتلاف سيليكا السابق بشكل منهجي من عمليات ابتزاز ضد السكان المدنيين وما شنه من هجمات في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، نظمت عناصر المناهضين لحملة السواطير (بالاكا) صفوفها بشكل أكبر في أجزاء مختلفة من البلد. وفي بعض الحالات، كانت للميليشيات صلة بعناصر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى سابقا. وتفاقمت حدة التوترات بين طائفتي المسلمين والمسيحيين بسبب تزايد الاشتباكات بين ائتلاف سيليكا السابق والمناهضين لحملة السواطير (بالاكا).

٣٦ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، شنت عناصر المناهضين لحملة السواطير (بالاكا) هجوما منسقا ضد مواقع ائتلاف سيليكا السابق في بانغي، مما أدى إلى اندلاع موجة من العنف ارتكب فيها الجانبان انتهاكات جسيمة.

٣٧ - وقد تم الحد بشدة من إمكانية وصول الأمم المتحدة إلى مقاصدها طوال عام ٢٠١٣ مما أعاق بشكل كبير رصد الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت ضد الأطفال والإبلاغ عنها. لذا، ليس هناك ما يدل على النطاق الفعلي للانتهاكات المرتكبة سوى ما تم توثيقه من حالات ارتكبت فيها تلك الانتهاكات.

٣٨ - وقد قام كل من المناهضين لحملة السواطير (بالاكا) وائتلاف سيليكا قبل وبعد حله بتجنيد الأطفال واستخدامهم. وقد وثقت الأمم المتحدة تجنيد واستخدام ١٧١ صبيا و ١٧ فتاة وتقدر أن هناك عدة آلاف من الأطفال لا يزالون مرتبطين بائتلاف سيليكا السابق والمناهضين لحملة السواطير (بالاكا). وأدى أيضا التدهور الذي شهدته البيئة الأمنية تدريجيا إلى إعادة تجنيد الأطفال. فعلى سبيل المثال، أعادت عناصر ائتلاف سيليكا في بلدتي نديلي وبريا في الجزء الشمالي الشرقي من البلد في ١ نيسان/أبريل تجنيد ٤١ طفلا (منهم

(١) تستخدم تسمية ائتلاف سيليكا عند تناول الحوادث التي وقعت قبل حل الائتلاف (في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر) وتسمية ائتلاف سيليكا السابق عند تناول الحوادث التي وقعت بعد أيلول/سبتمبر.

٣٦ صبيا و ٥ فتيات) كانوا موجودين في مركز للعبور والتوجيه بعد انفصالهم عن تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام في آب/أغسطس ٢٠١٢. وفي كانون الأول/ديسمبر أعاد المناهضون لحملة السواطير (بالاكا) تجنيد خمسة صبيان كانوا قد انفصلوا عن ائتلاف سيليكا السابق في بانغي.

٣٩ - ويقدر أن مئات الأطفال قد قتلوا أو شوهوا باستخدام السواطير والأسلحة النارية وغيرها من الأسلحة. وقد أكدت الأمم المتحدة أنه تم قتل ٢٧ طفلا وتشويه ١١٥ آخرين. وقد وقعت معظم الحوادث التي تم توثيقها في سياق تغيير السلطة بشكل غير دستوري في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣ وقام فيه المناهضون لحملة السواطير (بالاكا) بشن الهجمات ضد مواقع ائتلاف سيليكا السابق في كانون الأول/ديسمبر في بانغي التي أدت إلى مقتل ما يقدر بـ ٠٠٠ ١ مدني، بمن فيهم العديد من الأطفال.

٤٠ - وعلى الرغم من أن معظم حالات القتل أو التشويه التي تعرض لها الأطفال وقعت في سياق الاشتباكات بين ائتلاف سيليكا السابق والمناهضين لحملة السواطير (بالاكا) تم أيضا توثيق هجمات استهدفت الأطفال. ففي حادثتين منفصلتين وقعتا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وأوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ قام مدنيون مسلمون بقطع رؤوس ستة صبية ردا على الهجمات التي شنها المناهضون لحملة السواطير (بالاكا) في ٢ كانون الأول/ديسمبر، وأصيب ١٠ أطفال بجروح في هجوم شنه المناهضون لحملة السواطير (بالاكا) ضد المدنيين في بلدة بوالي. وفي مطلع عام ٢٠١٤، واصل الجانبان ارتكاب انتهاكات جسيمة.

٤١ - وقامت الأمم المتحدة بتوثيق تعرض ٢٠ فتاة لعمليات عنف جنسي قام بها بصفة أساسية ائتلاف سيليكا. فعلى سبيل المثال، تعرضت طفلة تبلغ من العمر ١١ عاما للاغتصاب في ٢٩ تموز/يوليه على يد مقاتلي ائتلاف سيليكا في بلدة بوسانغوا. ولا يزال نقص القدرة على الرصد والخوف من الوصم ومناخ الإفلات من العقاب من العوامل التي تؤثر بشدة في الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي. مع ذلك، تشير تقارير موثوق بها إلى أن العنف الجنسي الذي يمارسه مقاتلو ائتلاف سيليكا كان جزءا من نمط أوسع نطاقا من الانتهاكات المنهجية التي ارتكبت ضد المدنيين في مناطق تخضع لسيطرتهم طوال عام ٢٠١٣.

٤٢ - ولقد شن ائتلاف سيليكا السابق الهجمات على ما لا يقل عن ٣٦ مدرسة وخمسة مستشفيات. فقد قام ائتلاف سيليكا في ٢٤ آب/أغسطس مثلا بإشعال الحريق في مدرسة في مقاطعة نانا غريبيزي بعد أن رفضت الجهات المسؤولة عن المدرسة تسليم سجلات المدرسة. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، شن مقاتلو ائتلاف سيليكا السابق الهجوم على

مستشفى ”لاميتييه“ في بانغي وقاموا بإعدام عشرة من المرضى بإجراءات موجزة. وظل المستشفى مغلقا حتى ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ولم يفتح إلا بعد أن اتخذت بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى الترتيبات الأمنية اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، أفيد بأن ائتلاف سيليكا السابق استخدم ما لا يقل عن ٢٠ مدرسة كقواعد وثكنات في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد ظلت مدارس عديدة مغلقة في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى بعد تعرضها للنهب أو الاستخدام على يد جماعات مسلحة وبعد تضررها بسبب القصف أو تدميرها بسبب الحرق، مما أثر بشدة في تمتع الأطفال بحق الحصول على التعليم. وقد شوهدت جماعة تابعة للمناهضين لحملة السواطير (بالاكا) وعناصر سابقة للقوات المسلحة الوطنية وهي تشغل مبنى إحدى المدارس في بانغي بعد هجمات ٥ كانون الأول/ديسمبر. وقد تم توثيق ما لا يقل عن سبع حالات قام فيها ائتلاف سيليكا السابق أيضا بشغل ونهب مرافق صحية. ففي الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر مثلا أقامت وحدة تابعة لائتلاف سيليكا قاعدة لها في مركز وانداغو للرعاية الصحية في نانا غريبيزي قبل أن تغادره نتيجة لجهود الدعوة التي بذلها العاملون في مجال الشؤون الإنسانية.

٤٣ - ونظرا للحالة الأمنية السائدة، تم تقييد وصول العاملين في مجال الشؤون الإنسانية إلى مقاصدهم في مناطق عديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقامت الأمم المتحدة بتوثيق حالات محددة لم يسمح فيها للعاملين في مجال الشؤون الإنسانية بالوصول إلى مقاصدهم، كانت القوات المسلحة الوطنية مسؤولة عن حالتين منها وائتلاف سيليكا السابق عن ٢٢ حالة. ففي شباط/فبراير مثلا، منعت القوات المسلحة الوطنية منظمات غير حكومية دولية إنسانية من مغادرة بانغي بدعوى أنها تدعم ائتلاف سيليكا. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣ منع ائتلاف سيليكا إحدى طائرات الأمم المتحدة من الهبوط في بريا مما حال دون إيصال المساعدة الإنسانية. وقد تعرض العديد من مجمعات المنظمات غير الحكومية الدولية للنهب طوال السنة.

٤٤ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، سمحت وزارة الدفاع للأمم المتحدة بدخول الثكنات العسكرية ومواقع إيواء العسكريين بدون شروط للقيام بالفرز من أجل فصل الأطفال عن الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم. وأعادت السلطات الانتقالية تأكيد هذه الالتزامات بعد الزيارة التي قام بها الممثل الخاص في كانون الأول/ديسمبر. وتم فصل ١٤٩ طفلا عن ائتلاف سيليكا السابق. وأدت أمور عدة، منها الهيكل غير الثابت لقيادة المناهضين لحملة السواطير (بالاكا)، إلى عرقلة فتح حوار منظم. وواصلت الأمم المتحدة العمل مع القوات الدولية، بما فيها العملية سانغاريس وبعثة الدعم الدولية لجمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة الاتحاد

الأفريقي، من أجل وضع إجراءات تشغيل موحدة بشأن فصل الأطفال عن الجماعات المسلحة التي يرتبطون بها وإحالتهم إلى الجهات المختصة. وفي مطلع عام ٢٠١٤، قامت الحكومة الانتقالية بمراجعة استراتيجية وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، عملت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع السلطات الانتقالية بهذا الخصوص لضمان تضمين الاستراتيجية الوطنية أحكاما وافية بشأن تسريح الأطفال وإعادة إدماجهم.

٤٥ - ولا بد من وضع حد للفظائع الشنعاء التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد الأطفال في سياق العنف الدائر ولا بد من محاسبة المسؤولين عنها. وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية التي لا تزال قائمة وإزاء استمرار انعدام القانون والإفلات من العقاب. ونظرا إلى أنه تم إعادة تشكيل قوات الأمن الوطنية، لا بد من أن يقترن نزع سلاح عناصر ائتلاف سيليكا السابق والمناهضين لحملة السواطير (بالاكا) بتحقيق شامل مع القادة التنفيذيين والسياسيين المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

تشاد

٤٦ - أدى نشر القوات التشادية في بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى تجدد الزخم اللازم للتعجيل بتنفيذ خطة العمل التي تم التوقيع عليها في حزيران/يونيه ٢٠١١ لإنهاء ومنع تجنيد من هم دون السن القانونية في الجيش الوطني التشادي. وقد اضطلعت ممثلتي الخاصة، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بزيارة إلى تشاد في أيار/مايو ٢٠١٣. وفي تلك المناسبة، جددت السلطات التشادية التزامها بالعمل على نحو بناء مع الأمم المتحدة للتعجيل بتنفيذ خطة العمل، وعينت جهة تنسيق رفيعة المستوى في هذا الصدد، واعتمدت خريطة طريق تبين بالتفصيل عشرة تدابير محددة محكومة بإطار زمني ستنفذ في الأجلين القصير والطويل من أجل تحقيق الامتثال لخطة العمل.

٤٧ - ومنذ ذلك الحين، اتخذت الحكومة التشادية، بالتعاون مع الأمم المتحدة وشركاء آخرين، خطوات هامة للوفاء بالتزاماتها. وفي هذا السياق، أنشئت وحدة مركزية لحماية الطفل في وزارة الدفاع وواحدة في كل منطقة من ''مناطق الدفاع والأمن'' الثمانية لتنسيق عمليتي رصد حقوق الطفل وحمايتها وتنفيذ أنشطة التوعية. وفي الفترة الواقعة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أجرت الحكومة بالاشتراك مع الأمم المتحدة عملية فرز شملت ما يقرب من ٨٠٠ ٣ جندي من قوات الجيش الوطني التشادي في المناطق الثماني جميعها وتحققت من أعمارهم. ويُذكر في هذا الصدد أن معايير التحقق من السن كانت قد وُضعت خلال حلقة عمل نظمتها الأمم المتحدة في تموز/يوليه. وإضافة إلى ذلك،

حضر ٣٤٦ فردا من أفراد الجيش الوطني التشادي تدريباً للمدربين في مجال حماية الطفل في الفترة الواقعة بين شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وكان النموذج التدريبي المتعلق بحماية الطفل الذي سيدمج في مناهج تعليم أفراد الشرطة والدرك وفي مناهج المدرسة العسكرية العليا في نجامينا قيد الإعداد وقت كتابة هذا التقرير.

٤٨ - ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٣، بدأت قوات الجيش الوطني التشادي التي ستنتشر في مالي تتلقى قبل النشر التدريب اللازم في مجالي حماية الطفل والقانون الإنساني الدولي، ومن بينها ٨٦٤ فردا من قوات الجيش الوطني التشادي تلقوا التدريب على حماية الطفل في مركز لوميا للتدريب خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. والأمم المتحدة على استعداد لدعم مبادرات إضافية لتدريب قوات الجيش الوطني التشادي، بما في ذلك التدريب المنهجي للقوات في عمليات حفظ السلام الدولية.

٤٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اعتُمد توجيه رئاسي يؤكد أن سن الثامنة عشرة هي السن الدنيا للتجنيد في القوات المسلحة وقوات الأمن. ونص أيضا على إجراءات التحقق من السن وعلى توقيع عقوبات جنائية وتأديبية على من يخالف تلك الأوامر. وقد عُمم هذا التوجيه على قادة جميع ''مناطق الدفاع والأمن'' الثماني، بما في ذلك في سياق بعثات عديدة للتدريب والتحقق. وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، جُرم صراحة تجنيد الأطفال واستغلالهم باعتماد مرسوم رئاسي. وإنني أشجع الجمعية الوطنية على الإسراع في دراسة واعتماد قانون حماية الطفل الذي سيزيد من تعزيز حماية الأطفال في تشاد. وأخيرا، وإثر اعتماد القانون المتعلق بتنظيم السجل المدني في أيار/مايو ٢٠١٣، باشرت الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة، عملية التسجيل المتأخر لـ ١٠٠ ٠٠٠ حالة ولادة في نجامينا وتعمل على وضع استراتيجية مدتها سنتان لبناء القدرات في مجال التسجيل المدني.

٥٠ - ومع أن الجهود التي بذلتها الحكومة للوفاء بجميع الالتزامات بمقتضى خطة العمل قد أفضت إلى إحراز تقدم كبير، فقد ظل هناك عدد من التحديات في ما يتصل بضمان الاستدامة والمنع الفعلي لما يرتكب من انتهاكات ضد الأطفال. ومن ثم ينبغي أن تتابع تشاد فرز وتدريب أفراد قواتها المسلحة والأمنية بعناية وبصورة شاملة بحيث تمنع على الدوام وجود الأطفال بينهم، وذلك في ضوء جملة أمور منها، تزايد مشاركة تشاد في عمليات حفظ السلام. ومع أن الأمم المتحدة لم توثق في عام ٢٠١٣ أي حالات جديدة من حالات تجنيد الأطفال و لم يُعثر على أطفال أثناء عمليات التفتيش المشتركة، فقد أكدت المقابلات أن الجنود كانوا يلحقون في السابق بالجيش الوطني التشادي آتين من جماعات مسلحة وهم لم يبلغوا بعد الثامنة عشرة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تُبقي السلطات التشادية مسألة

تعزيز إجراءات التشغيل من قبيل إجراءات التحقق من العمر وضمان مساءلة الجناة وتوفير خدمات تسجيل المواليد وتيسيرها مجاناً مدرجة على سلم أولوياتها.

٥١ - وما فتئت الحالة الأمنية في البلدان المجاورة تؤثر على الأطفال في تشاد. ففي وقت إعداد هذا التقرير، كانت الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى قد تسببت بالاقتران مع سهولة اختراق الحدود وضعف سلطة الدولة في البلد في تدفق ما يقرب من ٠٠٠ ٨٠ لاجئ، بينهم أطفال غير مصحوبين إلى تشاد. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، تلقت الأمم المتحدة ادعاءات تفيد بقيام قوات سيليكا السابقة في جمهورية أفريقيا الوسطى بتجنيد أطفال تشاديين عبر الحدود. وأفيد بأن عدداً كبيراً من الأطفال المرتبطين بقوات سيليكا السابقة كانوا يعبرون الحدود إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في منطقة تيسي. وفي حزيران/يونيه، أُعيد تجنيد خمسة أطفال تشاديين ممن انفصلوا عن قوات سيليكا من مركز للمرور العابر في بانغي حيث كانوا ينتظرون العودة إلى وطنهم تشاد والتئام شمل الأسرة. وإضافة إلى ذلك، سُجل تدفق للاجئين من دارفور بأعداد كبيرة إلى مناطق في تشاد ملوثة بمخلفات الحرب من المتفجرات. وفي ٢٨ حزيران/يونيه و ٥ تموز/يوليه، وقع في أمبوكوم، بتيسي، حادثان انفجرت فيهما متفجرات من مخلفات الحرب في ثمانية أطفال لاجئين من دارفور، تراوحت أعمارهم بين ثماني سنوات و ١٤ سنة فقُتل إثنان (صبيان) وشُوه ستة منهم (فتيات). وإنني أُشجع السلطات التشادية على أن تواصل العمل عن كثب مع الأمم المتحدة على توفير ما يكفي من الحماية والرعاية للأطفال اللاجئين.

كوت ديفوار

٥٢ - رغم استمرار عملية السلام والمصالحة ومواصلة الجهود لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، ما زالت الحالة العامة لحماية الأطفال تبعث على القلق في ضوء انعدام الأمن في بعض المناطق، وعدم المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال.

٥٣ - وفي عام ٢٠١٣، وثّقت الأمم المتحدة ما مجموعه ٣٠ انتهاكاً جسيماً ارتكبتها القوات الجمهورية لكوت ديفوار في حق الأطفال. ووثقت أربع حالات تجنيد واستخدام للأطفال على يد القوات الجمهورية كوت ديفوار. وكان أولئك الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ عاماً، يحرسون نقاط تفتيش تابعة للقوات الجمهورية لكوت ديفوار في كل من مانكونو ومباهياكرو، وعمل أحدهم طاهيا.

٥٤ - وما زال العنف الجنسي ضد الأطفال أكثر الانتهاكات تكرارا. ففي الجزأين الشمالي والغربي من البلد تعرض ما لا يقل عن ٢٣ فتاة تتراوح أعمارهن بين ١١ و ١٧ عاما

للاغتصاب (٢٠) على يد عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار و (٣) على يد عناصر مسلحة مجهولة. وإثر جهود الدعوة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة، أُلقي القبض على خمسة عناصر تابعة للقوات الجمهورية، إلا أنه أُعيد تصنيف التهم إلى هتك العرض. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، جرت مقاضاة أحد المعتقلين من عناصر القوات الجمهورية وحُكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات وبدفع غرامة. والواقع أن الإفلات من العقاب وضعف قدرة النظام القضائي الوطني على التصدي للعنف الجنسي عرقل وصول الضحايا إلى العدالة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في أبيدجان. ونتيجة لتلك الثغرات التي تعتور القدرة المؤسسية، بل وأيضاً للخوف من الانتقام أو الوصم، ما زالت تسويات قضايا الاغتصاب تتم بشكل متواتر خارج نطاق المحاكم وعلى حساب حقوق الضحايا في الحصول على العدالة والتعويض.

٥٥ - وتحققت الأمم المتحدة أيضاً من خمس حالات استخدمت فيها القوات الجمهورية المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية. فعلى سبيل المثال، استخدمت تلك القوات مدرسة ابتدائية في ديا - كواكوركو في أغراض عسكرية مما أدى إلى انقطاع الأطفال عن الدراسة لمدة شهرين. وإضافةً إلى ذلك، تستخدم القوات الجمهورية أحد المراكز الصحية في رانوينكه منذ عام ٢٠١١. وفي أعقاب جهود الدعوة، تم في آذار/مارس ٢٠١٣ تفكيك مراكز تفتيش موجودة بالقرب من ثلاث مدارس في توبا.

٥٦ - وقد اضطلعت ممثلتي الخاصة بزيارة إلى كوت ديفوار في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وخلال تلك الزيارة، ناقشت مع السلطات الوطنية مسألة الإفلات من العقاب على ممارسة العنف الجنسي ضد الأطفال، ودعت إلى إلغاء التزام الضحية بتقديم شهادة طبية كشرط لتقديم الشكاوى وتوجيه الاتهامات إلى الجناة.

٥٧ - ونظمت الأمم المتحدة سلسلة من دورات التدريب وبناء القدرات في مجال حماية الطفل لقوات الدفاع والأمن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أعيد إنشاء خلية حماية الطفل داخل القوات الجمهورية لكوت ديفوار من أجل الاتصال مع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل ومعالجة الشواغل المتعلقة بحماية الطفل. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان مشروع السياسة الوطنية لحماية الطفل التي تهدف إلى مواجهة العنف ضد الأطفال وتقديم المساعدة إلى الضحايا منهم، ومعالجة مسألة الإفلات من العقاب مطروحا على الحكومة لاعتماده. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الحكومة في ٥ كانون الأول/ديسمبر مبادئ توجيهية وإجراءات للجهات المقدمة للخدمات تتعلق بمنع ما يرتكب من انتهاكات جسيمة ضد الأطفال وإحالتها والتصدي لها. وينبغي اعتبار المساءلة عن العنف الجنسي ضد الأطفال وتحسين

إمكانية وصولهم إلى العدالة وحصولهم على خدمات كافية من أولويات العمل من أجل تحسين سبل حماية الطفل في كوت ديفوار.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٨ - في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، ونتيجة جهود الوساطة الدولية والإقليمية، وقع في أديس أبابا كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية و ١٠ من بلدان المنطقة، إضافة إلى أربع منظمات دولية على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ومع ذلك، استمرت الأعمال العدائية بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس إلى أن مُنيت حركة ٢٣ آذار/مارس بالهزيمة العسكرية في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الجزء الشمالي من مقاطعة كيفو الشمالية، كثف تحالف القوات الديمقراطية الهجمات على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسكان المدنيين مما دفع القوات المسلحة إلى الرد عليه بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أوائل عام ٢٠١٤. وإضافة إلى ذلك، تدهور أيضاً الوضع الأمني في مقاطعة كاتانغا في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٣ حيث توالت هجمات عناصر مايي مايي كاتا كاتانغا بصفة منتظمة على القرى.

٥٩ - ولقد وثقت الأمم المتحدة ٩١٠ حالات لأطفال (٧٨٣ فتى و ١٢٧ فتاة) قامت جماعات مسلحة بتجنيدهم واستخدامهم في الآونة الأخيرة. وكان من بين هؤلاء الأطفال ٦٠٩ كونغوليين و ٢٨ رواندياً وخمسة أوغنديين، بينما بقيت جنسية ٢٦٨ طفلاً غير محددة. وأفادت التقارير بأن نصف الأطفال تقريباً يُستخدمون كمقاتلين، بل ويستخدمون أيضا كحمالين وطهاة ومخبرين، وفي أدوار داعمة أخرى. وتعرضت معظم الفتيات للاسترقاق الجنسي. وكان من ضمن الجماعات المسلحة التي تجند الأطفال جماعة ماي - ماي كاتا كاتانغا وماي - ماي سيمبا ''مورغان''، وغيرها من جماعات الماي ماي (٢٩٧ طفلا)، ونياتورا (٣٣٨ طفلاً) والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (٤٧طفلاً) وحركة ٢٣ آذار/مارس (٣٨ طفلاً) وجماعة رايا موتومبوكي (٣٧ طفلاً) والقوات الشعبية الكونغولية (قادة سابقون في ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين) (٢٤ طفلاً)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٢٢ طفلاً)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة ذات سيادة (١٨ طفلاً)، واتحاد الوطنيين الكونغوليين من أجل السلام (١٦ طفلاً)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو التابعة لتشيكا (١٥ طفلاً) وجماعات مسلحة أخرى (٥٨ طفلاً).

٦٠ - وفيما يتعلق بمنع حدوث حالات تجنيد جديدة للأطفال في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء حملة تجنيد شاملة نُظمت في عام ٢٠١٣، فصلت الأمم

المتحدة ١١٣ طفلا، بمن فيهم ٧٩ طفلاً من مراكز تدريب مُنحت الأمم المتحدة إمكانية دخولها دون عائق ووفق إجراءات خطة العمل.

٦١ - وقامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية باعتقال واحتجاز ما لا يقل عن ١٣٦ طفلاً بدعوى ارتباطهم بجماعات مسلحة. ومن ضمن هؤلاء الأطفال، ألقي القبض على ٢١ طفلاً كانوا مرتبطين في السابق بحركة ٢٣ آذار/مارس (١٣ كونغولياً وثمانية يزعمون أنهم رواندیون) في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ونقلوا إلى مقر المخابرات العسكرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كينشاسا. وأطلق سراح جميع الأطفال إلا واحداً إثر أنشطة الدعوة التي اضطلعت بها البعثة.

٦٢ - وقُتل ما لا يقل عن ٦٨ طفلا في عام ٢٠١٣ مقابل ١٥٤ حالة جرى توثيقها في عام ٢٠١٢ وشُوه ما لا يقل عن ٩٦ طفلاً مقابل ١١٣ حالة جرى توثيقها في عام ٢٠١٢. وقد عزيت معظم الإصابات إلى جماعات مايي مايي. ففي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ مثلاً، قتلت عناصر في بولندا وكيفو الشمالية وجماعة نادوما للدفاع عن الكونغو ستة أطفال عائدين من حقلهم. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، قتلت عناصر تابعة لماي ماي كاتا كاتانغا ما لا يقل عن سبعة أطفال وشوهت أربعة آخرين أثناء هجوم شن على قرية كابويله التابعة لكاتانغا. وجرى حبس فتاتين في الرابعة من العمر في كوخ وحرقهما حيتين، بينما قتل أو شوه أطفال آخرون بالأسهم والرصاص. وكانت حركة ٢٣ آذار/مارس هي المسؤولة عن ٢٤ إصابة في صفوف الأطفال، ولا سيما أثناء الاشتباكات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وفي هجوم شنه كل من تحالف القوات الديمقراطية في إقليم بيني، تعرض ١١ طفلاً، كان من ضمنهم طفلة تبلغ الشهرين من العمر للتشويه بشكل فظيع والقتل بالسكاكين. وفي الآونة الأخيرة، شاركت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أعمال قتل وتشويه ٣٦ طفلاً، وكان ذلك على الأغلب أثناء اشتباكات وقعت مع جماعات مسلحة. وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، مثلاً، قتل ثلاثة أطفال وتعرض أربعة آخرون للتشويه عندما أطلقت القوات المسلحة صواريخ على مواقع حركة ٢٣ آذار/مارس الكائنة في رومانغابو، بكيفو الشمالية.

٦٣ - وأجرت الأمم المتحدة تحقيقاً في ٢٠٩ حالات عنف جنسي متصل بالنزاع تعرضت له فتيات لا يتجاوز عمر بعضهن الرابعة. وتبين أنه من الحالات التي تم التحقق منها ٩١ حالة الجاني الرئيسي فيها جماعات الماي ماي و ٤٣ حالة الجاني الرئيسي فيها القوات المسلحة. واغتصبت عناصر ماي ماي سيمبا ''مورغان'' في المقاطعة الشرقية ٥٩ فتاة في عام ٢٠١٣. فعلى سبيل المثال، وعقب اغتصاب ١٩ فتاة أثناء هجوم وقع في ٦ كانون الثاني/

يناير ٢٠١٣ في إقليم مامباسا، تعرضت ٢٥ فتاة للاغتصاب في ٥ شباط/فبراير أثناء هجوم على قرية بافوامبايا، الواقعة في أراضي أويلي العليا.

٦٤ - وما زال إفلات مرتكبي أعمال العنف الجنسي من العقاب أمراً مثيراً للقلق. فمن أصل ٢٠٩ من الجناة المحددين، أُلقي القبض على ٦٦ جانياً وحكم على ٣٦ منهم. واتهم تسعة وثلاثون عنصراً وسبعة من كبار ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بارتكاب عمليات اغتصاب جماعي وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان في مينوفا والمناطق المجاورة لها، وفي كيفو الجنوبية، في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وهم يخضعون حالياً للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية التنفيذية لمقاطعة كيفو الشمالية.

٦٥ - وتحققت الأمم المتحدة من ٩٥ هجوماً على المدارس. ولقد شن تحالف القوات الديمقراطية أكثر تلك الهجمات، حيث نهب ٢١ مدرسة في كل من إقليم بيني ومقاطعة كيفو الشمالية، يليه قوات المقاومة الوطنية في إيتوري التي نهبت ١٠ مدارس في إقليم إيرومو بمقاطعة إيتوري وألحقت الضرر بها. وقد عزيت حوادث أخرى إلى القوات المسلحة وجماعات مايي مايي، بما فيها ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين، وياكوتومبا، ولا فونتين، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ورايا موتومبوكي، ونياتورا وحركة ٢٣ آذار/مارس. وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن ٢٥ حالة استخدمت فيها المدارس في الأغراض العسكرية، من بينها ١٣ حالة استخدام من جانب القوات المسلحة. وتم أيضاً توثيق اثنين وأربعين هجوماً على مستشفيات، بما في ذلك نهب الإمدادات والمعدات الطبية، مما أثر على الرعاية الصحية لما يقل عن ٠٠٠ ٥ طفل في كيفو الشمالية والمقاطعة الشرقية. وعزيت سبع عشرة حالة إلى تحالف القوى الديمقراطية، وتسع حالات إلى القوات المسلحة، وثلاث منها لقوات المقاومة الوطنية في إيتوري وحالتان إلى حركة ٢٣ آذار/مارس. وحثت الأمم المتحدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تتخذ إجراءات تأديبية بحق عناصرها الذين هاجموا المدارس أو المستشفيات أو استخدموها، على النحو المنصوص عليه في التوجيه الخاص بها الصادر في ٣ أيار/مايو ٢٠١٣.

٦٦ - واختطفت أطراف النزاع ١٤٧ طفلاً (٧٠ من الإناث و ٧٧ من الذكور) في عام ٢٠١٣. وجُند المختطفون أساساً في صفوف المقاتلين، وتعرضوا إما للاسترقاق الجنسي أو للسخرة في مواقع للتعدين واقعة تحت سيطرة جماعات مسلحة. وقد حدثت الغالبية العظمى لعمليات الاختطاف في المقاطعة الشرقية (٧٩ عملية)، وفي كيفو الشمالية (٧٧ عملية). وكان أسوأ الجناة هم جماعة مايي مايي سيمبا ''مورغان''، التي اختطفت

٣٩ طفلا (٢٧ فتاة و ١٢ فتى)، والهدف من ذلك في الأساس هو الاسترقاق الجنسي، ويليها تحالف القوى الديمقراطية (١٢ من الإناث و ١٦ من الذكور)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (١٩ صبيا و ٣ بنات). وتفيد التقارير بأن القوات المسلحة قد اختطفت تسع بنات وصبيا واحداً، لا يتجاوزون السادسة من العمر. وكانت عناصر تابعة للقوات المسلحة في بويريمانا، بكيفو الشمالية، ومجموعة من الهاربين المزعومين المنتمين لنفس الكتيبة متورطين في حالتين منفصلتين لاختطاف واغتصاب ما مجموعه تسع بنات.

٦٧ - ووثقت الأمم المتحدة ١٠٩ حوادث أمنية أثرت على وصول المساعدات الإنسانية، كان منها ١٠٤ حوادث وقعت في كيفو، وعزيت إلى رايا موتومبوكي (١٦ حالة)، وإلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٤حالة)، وحركة ٢٣ آذار/مارس (٤حادثة)، والشرطة الوطنية الكونغولية (٤حوادث) بالإضافة إلى المايي مايي وجماعات مسلحة غير معروفة. وفي ٣٩ حادثة من هذه الحوادث، قام (١٢) عنصراً من عناصر القوات المسلحة أو (٢٧) عنصراً من الجماعات المسلحة بالاعتداء جسدياً على عاملين في المجال الإنساني أثناء أدائهم الخدمة.

٦٨ - وتم في عام ٢٠١٣ انفصل عن الجماعات المسلحة والقوات المسلحة، ما مجموعه ١ ٧٢٢ طفلا (٢١٠ إناث؛ و ١ ٥١٢ ذكور) جندوا في عام ٢٠١٣ وفي أعوام سابقة. والواقع أنهم إما هربوا أو تم تخليص أكثرهن من جماعات المايي مايي (٦٣٥)، ونياتورا (٣٥٤)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (١٤٠) وجيش الرب للمقاومة (١٩) وحركة ٢٣ آذار/مارس (٨٣)، والقوات المسلحة (١٠ إضافة إلى ١١٣ من المذكورين أعلاه). وكانت الأمم المتحدة تتابع أيضاً، بالتعاون الوثيق مع حكومة أوغندا، حالة ٩٦ طفلاً من الأطفال غير المصحوبين والموجودين ضمن عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس الذين فروا إلى أوغندا. وطوال عام ٢٠١٣، قدم شركاء اليونيسيف المساعدة إلى ما مجموعه ٨٠٤ ٤ أطفال (٧٣٨ إناث و ٠٨٣ ٤ ذكور) كانوا مرتبطين في السابق بجماعات مسلحة وقوات مسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اضطلعت ممثلتي الخاصة بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقييم التقدم الذي أحرزته الحكومة في تنفيذ خطة العمل. وفي ٣ أيار/مايو، أصدرت وزارة الدفاع توجيهاً يقضي بحظر قتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم وممارسة العنف الجنسي ضدهم، بالإضافة إلى الاستخدام العسكري للمدارس والمستشفيات، والنظر في وضع تدابير تأديبية أو المقاضاة العسكرية. وفي اليوم نفسه، أصدرت وكالة الاستخبارات الوطنية توجيهاً يقضي بتسليم الأطفال المحتجزين أو المزعوم ارتباطهم بجماعات مسلحة إلى

الأمم المتحدة. وعينت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية منسقين لحماية الأطفال للعمل مع فرقة عمل الأمم المتحدة القطرية في المنطقة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعقد الفريق العامل التقني المشترك، منذ إنشائه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ١٧ اجتماعا في كينشاسا وبدأ حملة وطنية لمنع التعذيب.

العراق

٧٠ - شهد عام ٢٠١٣ زيادة كبيرة في عدد الحوادث الأمنية التي أسفرت عن مقتل ٧ ٨١٨ مدنيا، بمن فيهم ٢٤٨ طفلا على الأقل. ويمثل هذا العدد أعلى عدد مبلغ من الضحايا منذ عام ٢٠٠٨. وكانت المحافظات الأشد تضررا هي بغداد وكركوك ونينوى وديالى والأنبار وواسط وصلاح الدين. وادعي أن دولة العراق الإسلامية وتنظيم القاعدة في العراق مسؤولان عن معظم الحوادث الموثقة.

٧١ - وأشارت التقارير الواردة من محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين إلى استمرار ارتباط الأطفال بجماعات مسلحة مختلفة، بما في ذلك تنظيم القاعدة في العراق. وإضافةً إلى ذلك، وردت تقارير مستمرة تفيد بتزويد نقاط التفتيش التابعة لمجالس الصحوة التي تسيطر عليها وزارة الدفاع بصبية بعد تجنيدهم محليا بأوراق هوية مزورة. وتتسم عملية الإبلاغ بالمحدودية نتيجة للمسائل المتعلقة بإمكانية الوصول وانعدام الأمن في المناطق ذات الصلة وامتناع السلطات عن الإفراج عن معلومات عن الجناة. وإنني ألاحظ في هذا الصدد أن القانون العراقي يحظر تجنيد الأطفال في القوات الحكومية ويشجع على تجريمه بما يتماشى مع الالتزامات المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

٧٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أشارت الحكومة إلى أن ما لا يقل عن ٣٩١ طفلا، من بينهم ١٨ طفلة، ظلوا محتجزين في إصلاحيات الأحداث (٢٣٧ طفلا) أو في سجون أو في أقسام للشرطة لورود أسمائهم في لوائح اتهام أو إدانتهم في تهم متصلة بالإرهاب بموجب المادة ٤ من قانون مكافحة الإرهاب (٢٠٠٥). وقد احتجز هؤلاء الأطفال لفترات تتراوح بين شهرين وأكثر من ثلاث سنوات. وقد أنشئت مدارس ووضعت برامج تعليمية في أربعة مراكز لاحتجاز الأحداث في محافظات بغداد وذي قار والبصرة بدعم من وزارة التربية والتعليم ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٧٣ - ووفقا لمصادر حكومية، قتل ٣٣٥ طفلا وجرح ١ ٣٢٦ آخرون في عام ٢٠١٣. وفي ١٦٧ حادثا تم التحقق منها، سجلت الأمم المتحدة مقتل ٢٤٨ طفلا وجرح

٦٦٥ آخرين، بما في ذلك بأجهزة متفجرة يدوية الصنع وفي هجمات معقدة. وأفادت التقارير بأن تنظيم القاعدة في العراق مسؤول عن معظم الحوادث. وفي ١١ آذار/مارس ٢٠١٣، أدى انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة في منطقة ديبيس بمحافظة كركوك إلى حدوث أضرار كبيرة في مدرسة ثانوية مجاورة وجرح ١٠٦ طلاب (٧٠ صبيا و ٣٦ فتاة، تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ سنة). وكانت هناك زيادة أيضا في عدد الاغتيالات والغارات التي استهدفت أعضاء مجالس الصحوة أو ضباط الشرطة أو الأفراد العسكريين وأسرهم، مما أسفر عن مقتل ١٣ طفلا وجرح ١٨ آخرين في نيران مباشرة أو غير مباشرة.

٧٤ - وأفادت التقارير بوقوع ٢٧ هجوما على مدارس ومستشفيات/مرافق طبية، تم التحقق من خمسة منها. وكان أغلبها ناجما عن انفجار أجهزة متفجرة يدوية الصنع وضعت داخل المدارس أو المستشفيات أو بالقرب منها في محافظات بغداد والأنبار وديالى ونينوى. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، قتل ١٥ طفلا وجرح ١١٢ آخرين على الأقل في قرية كبك (محافظة نينوى) في انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة في فناء المدرسة الابتدائية. وقد قتل أيضاً مدير المدرسة وعدد غير معروف من المعلمين. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، انفجرت مركبة تحمل جهاز متفجر يدوي الصنع في منطقة بعقوبة (محافظة ديالى) ودمرت خمس سيارات إسعاف لدى وصولها إلى مكان الانفجار الذي كان قد شهد مقتل وإصابة عدد كبير من المدنيين، بينهم أطفال، في هجوم سابق بأجهزة متفجرة يدوية الصنع على مقهى شعبي. ولم يعلن أحد مسؤوليته عن أي من تلك الحوادث.

٧٥ - وتحققت الأمم المتحدة أيضاً من مقتل أو إصابة ١٣ موظفا في مجال التعليم و ١٦ من العاملين في المجال الطبي. وفي حادث وقع في محافظة ديالى في ١ آب/أغسطس، قتل طبيب بشري وجرح ابناه في هجوم شنه تنظيم القاعدة في العراق على مترلهم باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع لرفضه، حسبما أفادت التقارير، إصدار شهادات وفاة مزورة لتلك الجماعة المسلحة. وتمثل التهديدات الموجهة للمعلمين، لا سيما في محافظة ديالى، مصدر قلق متزايد. وعلى سبيل المثال، وزعت في كانون الأول/ديسمبر في ديالى منشورات تهدد معلمي اللغة الإنكليزية في المدارس الابتدائية والثانوية. ولم يعلن أحد مسؤوليته عن الحادث. وفي الوقت نفسه، نشر تهديد في وسائط التواصل الاجتماعي يستهدف العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية.

٧٦ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اختطف في محافظة واسط نجل أحد أعضاء اللجنة المحلية لحقوق الإنسان، البالغ من العمر ١٠ سنوات، ووجد مقتولا مع وجود آثار ظاهرة

للتعذيب على جسده. ونظرا للحساسية والارتياب اللذين يكتنفان جمع المعلومات في حالات الاختطاف من المجتمعات المحلية أو السلطات وامتناع الأسر عن إبلاغ الشرطة، يعتقد أن حالات الاختطاف المبلغ عنها أقل من الحالات الفعلية.

٧٧ - واستمر التفاعل بين الأمم المتحدة والسلطات العراقية بشأن حماية الأطفال على الصعيدين الوطني والمحلي طوال عام ٢٠١٣. إلا أن عدم معالجة حكومة العراق لتأثير الصراع الدائر على الأطفال بصورة كافية لا يزال مصدر قلق شديد. وإنني أحث الحكومة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعامل مع محنة الأطفال على النحو المناسب باتباع سبل من بينها، اعتماد قوانين تجرم الانتهاكات التي يرتكبها أطراف النزاع ضد الأطفال. وتعرب الأمم المتحدة في العراق عن استعدادها لمواصلة العمل مع الحكومة لمعالجة هذه المسألة. ويتعين إيلاء الاهتمام الواجب لمسألة احتجاز الأطفال بناء على تهم أمنية. وينبغي أيضاً معالجة الإصلاحات التشريعية والسياسات والبرامج المناسبة لتوفير الحماية الكلية للأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك إشراك قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين وشيوخ القبائل. ومن شأن إنشاء لجنة حكومية رفيعة المستوى مشتركة بين الوزارات معنية بالأطفال والنزاع المسلح، على النحو الذي دعت إليه ممثلتي الخاصة خلال اجتماعاتها مع الممثلين الحكوميين أثناء زيارتها إلى العراق في تموز/يوليه ٢٠١٣، أن ييسر التبادل المنتظم للمعلومات بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لتلك الانتهاكات، وكذلك التعاون مع الأمم المتحدة في العراق.

إسرائيل ودولة فلسطين

٧٨ - استمر تضرر الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين من حالة الاحتلال العسكري والنزاع والإغلاق السائدة. فقد قتل ثمانية أطفال فلسطينيين (ستة صبية وطفلتان) وأصيب ١ ٢٦٥ طفلا في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠١٣. وفي الضفة الغربية، لوحظت زيادة حادة في عدد الأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا وجرحوا على يد قوات الأمن الإسرائيلية خلال اشتباكات ونتيجة لأعمال العنف التي يقوم بها مستوطنون إسرائيليون. وأصيب ثمانية أطفال إسرائيليين في الضفة الغربية في حوادث متصلة بوجود المستوطنات الإسرائيلية بينما لم يقتل أي طفل إسرائيلي في عام ٢٠١٣.

٧٩ - وفي الضفة الغربية، قتل أربعة صبية فلسطينيين بالذخيرة الحية، بينهم ثلاثة أثناء توغلات لقوات الأمن الإسرائيلية في مخيمات الجلزون وجنين وعايدة للاجئين. وقد زادت التوغلات في المخيمات بنسبة ٦٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢؛ وظل هذا الاتجاه سائدا في أوائل عام ٢٠١٤. وعلى سبيل المثال، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قتل صبي

فلسطيني يبلغ من العمر ١٤ عاما برصاص قوات الدفاع الإسرائيلي بالقرب من مخيم الجلزون، أثناء قيامه، حسبما ادُعي، برشق الجنود بالحجارة. وقد قامت السلطات الإسرائيلية ممثلة في المدعي العام العسكري بفتح تحقيقات في الحالات الأربع كلها التي كانت قيد الاستعراض في وقت إعداد هذا التقرير. ويفوق عدد الأطفال الذين جرحوا في الضفة الغربية وهو ١ ٢٣٥ طفلا ضعف العدد المسجل في عام ٢٠١٢ (٥٥٢ طفلا). ومن إجمالي هذا العدد، جرح ٩٦١ طفلا خلال اشتباكات بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين في أثناء المظاهرات و ١٨٣ طفلا في أثناء عمليات عسكرية، بما في ذلك عمليات تفتيش واعتقال في القرى أو المخيمات وأربعة أطفال نتيجة لذخائر غير منفجرة و ٨٦ طفلا نتيجة لعنف المستوطنين الذي زاد بصورة كبيرة خلال عام ٢٠١٣. وخلال حوادث متصلة بالمستوطنين، جرح ٤٩ طفلا بصورة مباشرة من قبل مستوطنين إسرائيليين نتيجة لاعتداءات بدنية أو إلقاء حجارة أو زجاجات على منازل الفلسطينيين أو سياراتهم. ومن إجمالي عدد الأطفال الذين جرحوا في الضفة الغربية وهو ١ ٢٣٥ طفلا، ١٥٥ طفلا دون سن ١٢. وأصيب ثمانية أطفال إسرائيليين في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية نتيجة لأسباب عدة من بينها إلقاء الفلسطينيين حجارة عليهم (٧ أطفال) وفي حادث واحد أطلقت ذخيرة حية صوب مستوطنة بساغوت.

٨٠ - وفي غزة، وقعت معظم حوادث قتل أو إصابة الأطفال في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٣، عقب الهجوم العسكري الإسرائيلي ”عملية عمود السحاب“ الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وقتل ثلاثة أطفال فلسطينيين بينهم، صَبيان في حوادث متصلة بالذخائر غير المنفجرة، وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قتلت طفلة تبلغ من العمر ثلاث سنوات عندما قامت قوات الأمن الإسرائيلية بقصف أحد مباني مخيم المغازي للاجئين. وجُرح عشرة أطفال خلال عمليات عسكرية في غزة نتيجة لأسباب عدة من بينها إطلاق النار من بنادق مستخدمة فيها الذخيرة الحية وإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع وأصيب ٢٠ آخرون في حوادث متصلة بذخائر غير منفجرة.

٨١ - وفي عام ٢٠١٣، استمر اعتقال واحتجاز أطفال فلسطينيين من جانب قوات الأمن الإسرائيلية ومحاكمتهم في محاكم عسكرية للأحداث. وبنهاية كانون الأول/ديسمبر، كان هناك ١٥٤ صبيا تتراوح أعمارهم من ١٤ إلى ١٧ سنة (منهم ١٤ صبيا دون سن ١٦) قيد الاحتجاز العسكري الإسرائيلي بدعوى انتهاك الأمن بينهم أطفال محتجزون على ذمة المحاكمة (١٠٦ أطفال) وآخرون يقضون فترة عقوبة (٤٨ طفلا). وأفادت حكومة إسرائيل بأن قوات الأمن الإسرائيلية ألقت القبض على ١ ٠٠٤ أطفال في عام ٢٠١٣ أطلق سراح

٣٤٩ منهم في نفس اليوم وأحيل ٦٥٥ إلى المدعي العسكري العام. ووثقت الأمم المتحدة ١٠٧ حالات سوء معاملة أثناء الاعتقال والنقل والاستجواب والاحتجاز، منها خمس حالات لأطفال دون سن ١٢. وأفاد جميع الصبية الـ ١٠٧ بتعرضهم للمعاملة القاسية والمهينة من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية والشرطة الإسرائيلية، بما في ذلك التقييد المؤلم وعصب العينين والتفتيش بالتجريد من الملابس والإساءة اللفظية والعنف الجسدي والحبس الانفرادي والتهديد بالعنف. ويمثل هذا العدد نسبة تقدر بـ ١٥ في المائة من مجموع الأطفال الفلسطينيين الذي قامت قوات الأمن الإسرائيلية بإلقاء القبض عليهم واحتجازهم في الضفة الغربية في عام ٢٠١٣. وأفاد ٥١ طفلا بأنهم ألقي القبض عليهم ليلا وأفاد ٤٥ طفلا بأنهم ألقي القبض عليهم في أثناء اشتباكات أو مظاهرات أو غير ذلك من الاحتكاكات. وزاد، حسبما تفيد التقارير، اللجوء إلى العنف الجسدي ضد الأطفال، بما في ذلك استخدام العصي، حيث إنه تم الإبلاغ عن غالبية الحالات في النصف الأول من عام ٢٠١٣. وتلقت السلطات الإسرائيلية ١٥ شكوى رسمية في عام ٢٠١٣، تتعلق بإساءة معاملة الأطفال الفلسطينيين أثناء القبض عليهم واستجوابهم واحتجازهم. ولم تسفر أي من الشكاوى عن أي حالة طرد أو توجيه اتهام أو اعتقال حتى اليوم. وإضافةً إلى ذلك، تم الإبلاغ عن خمس حالات تهديد بالعنف الجنسي مقارنة بحالتين في عام ٢٠١٢. وزادت نسبة الأطفال المحتجزين في مرافق سجون داخل إسرائيل (٧٦ في المائة مقارنة بـ ٦٣ في المائة في عام ٢٠١٢) مع نقل ثلاثة من أربعة أطفال على الأقل إلى خارج الأرض الفلسطينية المحتلة في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة.

٨٢ - وكان هناك حوار ثنائي منتظم بين الأمم المتحدة على الصعيد الميداني والمدعي العسكري للضفة الغربية في وقت إعداد هذا التقرير أسفر عن عدد من النتائج، منها موافقة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي على إجراء اختبارات تجريبية للاستدعاءات بدلا من الاعتقالات التي تتم ليلا. إلا أنه وقعت أحداث جرى فيها تهديد الأطفال أثناء استدعائهم ونفذت استدعاءات أثناء غارات ليلية. وما زلت آمل أن تنفذ هذه العملية التجريبية بالكامل وأن توفر الحماية الكافية للأطفال. وإضافةً إلى ذلك، صدر أمران عسكريان فيما يتصل بالأطفال المقبوض عليهم والمحتجزين بدعوى انتهاك الأمن. وقلل الأمران الوقت الذي يمكن فيه احتجاز طفل فلسطيني قبل المثول أمام قاض بالمحكمة العسكرية للمرة الأولى؛ إلا أن الفترات الزمنية المنصوص عليها في القانون العسكري لا تزال أطول من الفترات المنصوص عليها للأطفال الإسرائيليين في القانون الإسرائيلي.

٨٣ - وأُبلغ عن وقوع ثمانية وخمسين حادثا متصلا بالتعليم في الضفة الغربية تضرر منها ٩٣٥ ١١ طفلا وألحقت أضرارا بالمرافق المدرسية وأسفرت عن تعطيل الدراسة ووقوع إصابات بين الأطفال. وفي ٤١ حادثا منها قامت قوات الأمن الإسرائيلية بعمليات بالقرب من المدارس أو داخلها، واقتحمتها دون سابق إنذار وأطلقت قنابل غاز مسيل للدموع وقنابل صوتية في أفنيتها وألحقت أضرارا جسيمة بمباني المدارس في بعض الحالات. وفي ١٥ من تلك الحوادث، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية دون سابق إنذار قنابل غاز مسيل للدموع داخل مدارس تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وفعلت ذلك في بعض الحالات في أثناء ساعات الدراسة. وفي غالبية الحالات، جرى تأخير طلاب المدارس الأطفال والمعلمين أو منعهم من الذهاب إلى المدارس بسبب نقاط التفتيش وإغلاق مناطق لتنفيذ عمليات أو تدريبات عسكرية وتسيير دوريات عسكرية أمام المدارس وحالات الإغلاق الوقائي من جانب قوات جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي ٣٢ حالة، ألقي القبض على معلمين وطلاب داخل المدرسة أو عند نقاط التفتيش أو وهم في طريقهم إلى المدرسة. وثمة ١٥ حادثا آخر يتصل بعنف المستوطنين في مناطق نابلس وقلقيلية والقدس والخليل. وتضمنت تلك الحوادث اعتداء المستوطنين جسديا على أطفال المدارس، وغياب أو انقطاع حراسات قوات الأمن الإسرائيلية على المدارس في المناطق المعرضة لعنف المستوطنين، وإخلاء المدارس نتيجة لتهديدات المستوطنين بشن هجمات، وإغراق أفنية المدارس عمدا بمياه المجارير من المستوطنات. ووفقا لحكومة إسرائيل، أطلق ٦٣ صاروخا من غزة على إسرائيل خلال عام ٢٠١٣، مما أدى إلى حالة من الاضطراب في مدارس تضم ما مجموعه ٢٢٩ ١٢ طفلا إسرائيليا. وأسفر التفاهم المتعلق بوقف إطلاق النار بين حكومة إسرائيل وحماس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ عن انخفاض ملحوظ في الهجمات على المدارس في غزة. وأُبلغ عن حادث واحد في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر عندما أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية صواريخ ألحقت أضرارا بمدرستين. وإزاء نقص مواد البناء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ نتيجة للقيود الإسرائيلية توقفت أعمال تشييد ١٣ مدرسة حكومية وأرجئ تشييد ٢٦ مدرسة أخرى واضطرت الأونروا في تشرين الثاني/نوفمبر إلى وقف أعمال تشييد ٢٢ مدرسة.

٨٤ - وظل الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ يتسبب في أضرار كبيرة لأكثر من ٨٠ في المائة من أسر غزة التي تعتمد على المساعدة الإنسانية. وفي عام ٢٠١٣، جرت الموافقة على ٠٥٩ ٤ طلبا من مجموع ٤٧٠ ٤ طلبا طبيا لعلاج أطفال؛ إلا أنه جرى تأخير ٤٠٩ طلبات، ٢١٥ طلبا منها تخص الأطفال الذكور و ١٩٤ طلبا تخص الأطفال الإناث مما يرجع عادة إلى رفض أو تأخير منح التصريح لوالد

الطفل المعني. وفي حالة واحدة، أخِّر لمدة ٧٣ يوما طلبٌ يخص فتاة تبلغ من العمر ١٦ عاما كان من المقرر أن تتلقى علاجا للسرطان في إسرائيل. وكان أيضاً للقيود التي فرضتها حكومة مصر مؤخرا على الحركة أثرها على إمكانية الحصول على إحالات طبية.

٨٥ - وأود أن أشيد بدولة فلسطين لانضمامها إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

لبنان

٨٦ - شهد عام ٢٠١٣ زيادة كبيرة في العنف نتيجة للانفجارات التي وقعت داخل لبنان وعلى حدوده، ونتيجة لأحداث العنف الطائفي بين الفصائل والطوائف، التي تفاقمت بدرجة أكبر نتيجة للصراع الدائر في الجمهورية العربية السورية.

٨٧ - وما برحت الأمم المتحدة تتلقى ادعاءات باستخدام الأطفال في الاشتباكات الطائفية، وتحديدا في حي جبل محسن وحي باب التبانة في مدينة طرابلس، وبشأن ممارسة ضغوط على الأطفال في لبنان كي ينضموا إلى جماعات مسلحة في الجمهورية العربية السورية. وكانت غالبية الادعاءات الواردة تتعلق بموالاة جماعات طائفية لبنانية لجماعات مسلحة في الجمهورية العربية السورية. وفيما يتعلق بالادعاءات المتعلقة باشتراك أطفال في أعمال العنف المسلح في لبنان، أود أن أشير إلى الإعلان المشترك لممثلي منظمة التحرير الفلسطينية وقوى التحالف الوطني الفلسطيني في لبنان، الذي يحظر تجنيد واستخدام الأطفال داخل منظماتهم.

٨٨ - وعلى الرغم من صرامة رصد المنافذ نتيجة للحالة الأمنية، وثقت الأمم المتحدة ٥٦ حادث انتهاك ضد الأطفال، بما في ذلك مقتل ١١ طفلا وجرح ٢١ آخرين من جراء ألغام أرضية وذخائر غير منفجرة والقصف عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية واشتباكات طائفية مسلحة ونيران القناصة.

٨٩ - وتلقت الأمم المتحدة معلومات مؤكدة بشأن تعرض ٢٤ مبنى مدرسيا لأضرار خلال اشتباكات فيما بين جماعات طائفية وكذلك بين جماعات طائفية والقوات الحكومية، وتحديدا في طرابلس وفي صيدا بين الفصيل السني المتشدد الموالي للشيخ أحمد العسير والقوات المسلحة اللبنانية في حزيران/يونيه. وأغلق ما مجموعه ٣٦ مدرسة مؤقتا، في صيدا (٢٠ مدرسة) ومخيم عين الحلوة الفلسطيني (٩ مدارس) ومخيم نهر البارد الفلسطيني (٥ مدارس) ومخيم البداوي الفلسطيني (مدرستان) بسبب التهديدات الأمنية والاشتباكات القريبة منها، مما أضر بأكثر من ٤٠ ٠٠٠ طالب.

٩٠ - ومع تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان، أتوجه بالشكر إلى الحكومة لجهودها في قيد أكثر من ٠٠٠ ١٠٢ طفل سوري في نظام المدارس العامة. وعلاوةً على ذلك، كفلت الأونروا إتاحة التعليم لأكثر من ٠٠٠ ٧ طفل لاجئ فلسطيني وفدوا من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان. ولكن يظل هناك عدد يصل إلى ٠٠٠ ٣٠٠ طفل لاجئ لم تتيسر لهم فرص الحصول على التعليم.

٩١ - وقد اجتمعت ممثلتي الخاصة، خلال زيارتها إلى لبنان في تموز/يوليه ٢٠١٣، بعدد من كبار أعضاء الحكومة اللبنانية الذين أعلنوا التزامهم بوضع الصيغة النهائية لعملية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، الذي كان قيد النظر في البرلمان. وفي نهاية عام ٢٠١٣، دعا وزير الشؤون الاجتماعية علانية جميع الأطراف المعنية في لبنان إلى اتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح. ونظرا لأثر النزاع المسلح، بما في ذلك النزاع في الجمهورية العربية السورية، على الأطفال اللبنانيين والأطفال اللاجئين في لبنان، فإنني أحث حكومة لبنان على متابعة الالتزام الذي جرى التعهد به لممثلتي الخاصة ودعوة الوزير إلى التصديق على البروتوكول الاختياري.

ليبيا

٩٢ - ظل وضع الأطفال حرجا في ليبيا في عام ٢٠١٣ مع تصاعد التوترات السياسية التي تحولت إلى مواجهات مسلحة في كل من العجيلات والشقيقة وغدامس وطرابلس وبنغازي وسبها والتي استُخدمت في بعض منها الأسلحة الثقيلة. وما زالت الأمم المتحدة تواجه صعوبات في جمع المعلومات بسبب الافتقار إلى الأمن وغياب مهام الرصد الكامل. فبغض النظر عن المحاولات التي تبذلها الحكومة من أجل تعزيز سيطرتها، ما زال عدد كبير من الألوية المسلحة الخاضعة نظريا لسيطرة الحكومة يفتقر إلى الانضباط والقيادة والتحكم، مما يؤدي في بعض الحالات إلى انتهاكات جسيمة ضد الأطفال.

٩٣ - وقد قامت الأمم المتحدة بتوثيق مقتل ١٤ طفلا (١٢ صبيا وطفلتين) تتراوح أعمارهم بين أربع سنوات و ١٧ سنة، وإصابة خمسة آخرين (أربعة صبية وطفلة واحدة) في عمليات لتبادل إطلاق النار أو حوادث انفجار أجهزة متفجرة مرتجلة، أو استخدام لأسلحة ثقيلة. حيث قتل، على سبيل المثال، طفل في الرابعة من عمره في نيسان/أبريل في جبل نفوسة بمدينة الشقيقة، من قبيلة المشاشية من جراء إطلاق صاروخ على منزل أسرته أثناء اشتباك بين المشاشية وقبيلة الزنتان. وقتل، في ثلاثة حوادث متفرقة وقعت في بنغازي في ٣٠ تموز/يوليه و ٣ آب/أغسطس و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أربعة صبية تتراوح أعمارهم

بين سنتين و ١٥ سنة، في هجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة استهدفت آباءهم، وهم من ضباط الأمن. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قام أفراد من لواء مصراته كانوا يرابطون في حي غرغور في طرابلس بإطلاق النار على المتظاهرين احتجاجا على وجود ألوية مصراته. وخلال الاشتباكات التي دارت في ما بعد في طرابلس، قتل ما لا يقل عن ٤٦ شخصا، من بينهم فتاة واحدة عمرها ١٥ سنة وفتى عمره ١٧ سنة، وأصيب ٥١٦ آخرون بجروح، من بينهم عدد غير معروف من الأطفال.

٩٤ - وسجلت الأمم المتحدة وقوع سبع هجمات على مستشفيات في بنغازي وسبها، من بينها تفجيرات استهدفت بعض العاملين في المجال الطبي وحوادث إطلاق نار داخل مرافق طبية من جانب مليشيات مسلحة. وفي ٣٠ تموز/يوليه، على سبيل المثال، اقتحم رجال مسلحون عنبرا خاصا في مستشفى الهواري ببنغازي للقيام بعملية قتل ثأري، حيث أطلقوا النار على أحد الأشخاص فأردوه قتيلا. وفي ١٣ أيار/مايو، انفجر جهاز متفجر مرتجل أمام مستشفى الجلاء في بنغازي، مما أدى إلى قتل صبي يبلغ من العمر ١٤ سنة، وجرح شخصين بالغين وإصابة ثلاثين آخرين. وفي ٢٧ آب/أغسطس، أغلق اثنان من أصل ثلاثة مستشفيات في بنغازي أبوابهما بسبب احتجاج الموظفين على تعرضهم للعنف إثر قيام عناصر مسلحة بضرب الممرضات وطعن الأطباء وتحطيم الأجهزة. بالإضافة إلى ذلك، قام مجهولون في أيار/مايو ٢٠١٣، بتفجير عبوة ناسفة داخل إحدى المدارس في حي السلماني ببنغازي دون وقوع إصابات. ووقع انفجار آخر في بنغازي أيضا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، في مدرسة الألوية الحرة.

٩٥ - وواصلت الأمم المتحدة زيارة المرافق التي يحتجز بها أطفال، ومن بينهم ٦ فتيان من الطوارق عمرهم ١٦ سنة كانوا محتجزين في سجن الوحدة بمصراتة منذ عام ٢٠١١ دون توجيه تهم إليهم. وإنني أدعو الحكومة الليبية إلى التعجيل بإعادة النظر في هذه الحالات من جانب السلطات القضائية المختصة على سبيل الأولوية.

جيش الرب للمقاومة (جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان)

٩٦ - رغم استمرار الإبلاغ عن وقوع هجمات متفرقة وعمليات اختطاف للأطفال من قبل جيش الرب للمقاومة في جميع أنحاء المنطقة المتضررة من عملياته، فقد تحول جيش الرب إلى خلايا أصغر حجما، ويبدو أنه غير طريقة عمله بسبب الضغط العسكري من جانب فرقة العمل المنبثقة من الاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان إلى زيادة مخاطر تجدد نشاط جيش الرب

للمقاومة في هذه المناطق. وقد وقع جانب كبير من الهجمات التي شنها جيش الرب للمقاومة في عام ٢٠١٣، في أماكن نائية من شمال شرقي مقاطعة كوتو العليا، في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي منطقة أويلي بالمقاطعة الشرقية، من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسجلت الأمم المتحدة نزوح ٠٠٠ ٣٥٣ شخص، من بينهم العديد من الأطفال، من المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

٩٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت التقارير بأن جيش الرب قام بتجنيد أربعة صبية في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما يمثل انخفاضا حادا في عدد الحالات المبلغ عنها بالمقارنة مع السنوات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، قتلت فتاتان على يد عناصر من جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٨ - ولا يزال اختطاف الأطفال من قبل جيش الرب للمقاومة من الممارسات الثابتة حيث تم الإبلاغ عن ٦٥ حالة اختطاف، من المنطقة الجنوبية الشرقية في جمهورية أفريقيا الوسطى (٤٧) ومن منطقة أويلي العليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٨). واستخدم هؤلاء الأطفال في أعمال النهب ونقل السلع المنهوبة وتم الإفراج عنهم في غضون فترة قصيرة. وتجدر الإشارة إلى أن الأطفال، ولا سيما الإناث منهم، الذين يتم اختطافهم أو تجنيدهم من قبل جيش الرب للمقاومة يتعرضون بانتظام للعنف الجنسي.

٩٩ - وفي عام ٢٠١٣، تم فصل ١٧٧ طفلا عن جيش الرب للمقاومة، من بينهم ١٢١ من الكونغو، و ٤٧ من أفريقيا الوسطى، و ٨ من أوغندا، وواحد من جنوب السودان. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاؤها الدعم لمركز عبور في يامبيو، بجنوب السودان، حيث تلقى الأطفال المشورة النفسية والاجتماعية والخدمات الطبية جنبا إلى جنب مع عملية اقتفاء أثر أسرهم.

مالي

١٠٠ - وفي عام ٢٠١٣، أنشئت آلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في مالي عقب إدراج أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير أزواد، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في مرفقات تقريري السنوي السابق. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٣، شهدت مالي تطورات سياسية وأمنية إيجابية من بينها، التوقيع على اتفاق واغادوغو المبدئي، والنجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، الأمر الذي ساهم في حدوث انخفاض كبير في حالات الانتهاكات الجسيمة المسجلة. ومع ذلك، استمرت الغارات المسلحة التي تشنها حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا على منطقتي

غاو وكيدال الشماليتين، مما يعرض الأطفال الذين كانوا مرتبطين من قبل بالجماعات المسلحة لخطر إعادة التجنيد. ويظل الدخول إلى شمال مالي للأغراض الإنسانية وأغراض الرصد محدودا بدرجة كبيرة بسبب القصور الأمني ونقص القدرات.

١٠١ - وقد ارتكبت جميع الجماعات المسلحة في الشمال، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وتحققت الأمم المتحدة من تجنيد واستخدام ٥٧ طفلا، جميعهم من الصبية الذين لا تتجاوز أعمارهم ١١ عاما. وقد تم تجنيد معظم الصبية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣، من جانب حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا والحركة الوطنية لتحرير أزواد، واستخدموا في العمليات القتالية وفي نقاط التفتيش وفي أدوار الدعم. وأفادت التقارير بأن الأسر والأئمة وقادة المجتمعات المحلية يسروا تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة. ومن ثم يسهل بوجه خاص الإيقاع بالأطفال الذين يعهد بهم آباؤهم إلى المعلمين الدينيين المعروفين باسم ''مارابو''، وغالبا ما تستخدم المدارس الدينية كأماكن للتلقين العقائدي والتجنيد.

١٠٢ - ولا يزال احتجاز الأطفال الذين كانوا مرتبطين من قبل بأطراف النزاع يشكل مصدرا للقلق. فقد تحققت الأمم المتحدة بحلول كانون الأول/ديسمبر، من احتجاز ٢٤ طفلا بتهم أمنية بعد انفصالهم عن الجماعات المسلحة على يد القوات المسلحة وقوات الأمن في مالي أثناء العمليات العسكرية. ورغم توقيع بروتوكول بشأن إطلاق سراح الأطفال وتسليمهم بين حكومة مالي والأمم المتحدة في ١ تموز/يوليه، ظل تسعة صبية محتجزين في باماكو بتهم أمنية حتى وقت كتابة هذا التقرير. ولا تزال الأمم المتحدة تتابع هذا الموضوع، ولا سيما في ما يتعلق بالأطفال الذين تم احتجازهم قبل التوقيع على البروتوكول.

١٠٣ - ويشكل الأطفال أكثر من نصف ضحايا المتفجرات من مخلفات الحرب الذين تم توثيق حالاتهم في مالي، حيث قتل ما لا يقل عن ستة أطفال وأصيب ٥١ آخرون بجروح في عام ٢٠١٣. بالإضافة إلى ذلك، تعرض أطفال للقتل والتشويه في الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، بما في ذلك من خلال استخدام أساليب الترويع. وعلى سبيل المثال، لقي طفل في السادسة من عمره مصرعه في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أثناء هجوم انتحاري على نقطة تفتيش تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

١٠٤ - وعاد ٤٢٥ ١٤٧ طالبا حتى كانون الأول/ديسمبر إلى ٧٦٩ مدرسة أعيد فتحها في غاو وكيدال وتمبكتو؛ وهي أكثر المناطق تضررا من النزاع. ويُذكر أن جميع مدارس شمال مالي البالغ عددها ٤١٨ ١ مدرسة أُغلقت لفترة ممتدة عندما احتدم النزاع في عام ٢٠١٣.

وكان الحصول على التعليم مقيدا بسبب استخدام المدارس للأغراض العسكرية. فعلى سبيل المثال، أنشأ ما يقرب من ٣٠ عنصرا من عناصر الحركة الوطنية لتحرير أزواد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، موقعا أماميا في مدرسة ثانوية ببلدة كيدال.

١٠٥ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، عممت عدة وزارات نشرة مشتركة وقّعها الوزراء المعنيون وأعربوا فيها عن التزامهم بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال وضمان توافر الاعتمادات المناسبة لعملية إعادة الادماج. بالإضافة إلى ذلك، قامت الأمم المتحدة بتدريب دفعة أولى تضم ٦٠٠ عنصر من عناصر القوات المسلحة وقوات الأمن في مالي على حماية الطفل. وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠١٣، قبلت حكومة مالي آلية التحقق المشتركة التي اقترحتها البعثة المتكاملة لإجراء الفحص الطبي لعناصر القوات المسلحة وفرزها.

١٠٦ - وإنني أشجع السلطات في مالي على الإسراع بتفعيل هذه الآلية المشتركة، وكفالة إدراج الإجراءات الخاصة بتسريح وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة عند وضع نظام وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ميانمار

١٠٧ - ظل تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل أطراف النزاع يمثل مصدر قلق في عام ٢٠١٣. فقد تلقت الأمم المتحدة شكاوى بشأن ٣٧ طفلا تم تجنيدهم حديثا في القوات المسلحة لميانمار (التاتماداو)، من بينهم طفل عمره ١٢ عاما، و ١٩٦ آخرون تم تجنيدهم من قبل. واستمر نشر الأطفال الذين تستخدمهم القوات المسلحة في الخطوط الأمامية كمقاتلين وللقيام بمهام أخرى، ولا سيما في ولاية كاشين.

١٠٨ - وزاد في عام ٢٠١٣ عدد الأطفال المقبوض عليهم بتهمة الفرار من الخدمة في الجيش الوطني لميانمار. ومن بين ٩٨ طفلا مرتبطا بالقوات المسلحة، تم الإبلاغ عنهم بموجب آلية تقديم الشكاوى التابعة لمنظمة العمل الدولية، تم توثيق حالات ٤٠ منهم باعتبارهم متغيبين بدون إذن. ومن بين ٤٠ طفلا، تم إلقاء القبض على ١٠ أطفال واحتجازهم بزعم هروبهم من الخدمة. وتم إطلاق سراح أربعة من هؤلاء الأطفال وتسريحهم، بمن فيهم اثنان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، ألقي القبض على بعض الأطفال بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة. واحتجزت القوات المسلحة لميانمار (التاتماداو) في ولاية كاشين، على سبيل المثال، صبيا نازحا يبلغ من العمر ١٦ عاما للاشتباه في كونه جنديا في جيش استقلال كاشين. ثم أطلق سراحه بعد استخدامه في نقل الأسلحة لمدة يومين.

١٠٩ - واستمرت الجماعات المسلحة أيضا في تجنيد الأطفال واستخدامهم، بما في ذلك جيش التحرير الوطني لكارين، ومجلس السلم المنبثق من جيش التحرير الوطني لكارين. وتم الإبلاغ عن عدة حالات لأطفال مرتبطين بجيش استقلال كاشين وجيش التحرير الوطني لكارين، والتحقق منها. وتم تسريح صبي من جيش التحرير الوطني لكارين، بناء على دعوة من منظمة العمل الدولية. وفي حادثة منفردة وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قام جيش استقلال كاشين بتجنيد عدد غير معروف من الأطفال قسرا من بين ٥٠ شخصا. وتم إطلاق سراح اثنين وثلاثين شخصا بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وأطلق سراح ما تبقى من القرويين، عدا واحد في أوائل كانون الثاني/يناير. ونظرا لعدم إمكانية الوصول إلى الجماعات المسلحة لم يتسن التحقق مما تم الإبلاغ عنه بشأن استخدام الأطفال من قبل جيش ولاية شان الجنوبية، والحزب التقدمي الوطني الكاريني/الجيش الكاريني، وجيش كارين الخيري الديمقراطي. ورصدت الأمم المتحدة في ولاية شان الشمالية ما يقرب من ٢٠ طفلا يشتبه في ارتباطهم بجيش ولاية وا المتحدة. أما الأمر الإيجابي فهو عودة الأمم المتحدة للتعامل من جديد مع الجماعات المسلحة المدرجة في قائمة التجنيد والاستخدام، بما في ذلك جيش التحرير الوطني لكارين، والحزب التقدمي الوطني الكاريني/الجيش الكاريني. ولقد بادر الحزب التقدمي الوطني الكاريني إلى الاتصال بممثلتي الخاصة ثم بالأمم المتحدة في ميانمار من خلال رسالة تجدد الالتزامات السابقة بشأن هذه المسألة.

١١٠ - و قتل ما لا يقل عن سبعة أطفال وجرح ستة آخرون في الاشتباكات المتقطعة بين القوات المسلحة لميانمار (التاتماداو) وجيش استقلال كاشين في كاشين وولاية شان الشمالية، بما في ذلك الغارات الجوية التي شنتها القوات المسلحة لميانمار (التاتماداو). بالإضافة إلى ذلك، أصيب طفل يبلغ من العمر شهرين من جراء قنبلة ألقيت خلال اشتباك بين القوات المسلحة لميانمار (التاتماداو) وجيش التحرير الوطني لكارين في ١٦ آذار/مارس في مقاطعة بابون بولاية كارين. وفي مقاطعة هبا - آن بولاية كارين أيضا، أصيب طفل حديث الولادة وطفلة تبلغ من العمر ١٨ شهرا بجروح في ٢٧ نيسان/أبريل، من جراء القصف أثناء اشتباك بين القوات المسلحة لميانمار وجيش كارين الخيري الديمقراطي. ورغم عدم إمكانية التحقق مما إذا كانت أطراف النزاع ما زالت تستخدم الألغام الأرضية، فإن قلة الجهود المبذولة لإزالة الألغام ووضع العلامات وإبرام الاتفاقات ما زالت تعرض الأطفال للخطر. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لقي أربعة صبية تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ سنة، مصرعهم من جراء الألغام الأرضية في ولايتي كايين وكاشين، وأصيب خمسة صبية تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٦ سنة، بجروح من جراء الألغام الأرضية في كاشين وولاية شان الشمالية.

وبالإضافة إلى ذلك، ظل العنف الطائفي في ولاية راخين مبعث قلق للجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل.

١١١ - وأثناء الاشتباكات التي دارت بين القوات المسلحة لميانمار وجيش استقلال كاشين في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أفادت التقارير بأن عدة مدارس أصيبت بأضرار في ولاية كاشين وأغلق عدد آخر أبوابه. وفي الفترة من نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى منتصف شباط/فبراير ٢٠١٣، ظلت المدارس في لايزا بولاية كاشين مغلقة بسبب القتال الدائر بين جيش استقلال كاشين والقوات المسلحة لميانمار. ولم يتسن التحقق من المزاعم القائلة بأن القوات المسلحة ألحقت الضرر بالمدارس في ولاية شان بسبب عدم السماح بالدخول إلى المنطقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أفادت التقارير بأن القوات المسلحة لميانمار قامت بمحاصرة مدرسة داخلية في بلدة مانسي بولاية كاشين بهدف تقليل الخسائر في صفوف المدنيين إلى أدنى حد ممكن، ما اضطر ما يزيد عن ٣٠٠ تلميذ من تلاميذ المدرسة إلى الفرار. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال حقول الألغام التي زرعها جيش استقلال كاشين والقوات المسلحة لميانمار، في شمال ولاية شان وكاشين على مقربة كبيرة من المدارس والمستشفيات، تثير القلق.

١١٢ - ووردت عدة تقارير عن وقوع عنف جنسي ضد الأطفال من جانب جنود القوات المسلحة لميانمار في عام ٢٠١٣، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي المزعوم لفتاة عمرها ١٤ سنة في شمال ولاية كاشين. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، أصدرت محكمة مدنية حكما بالسجن مدى الحياة على جندي في القوات المسلحة لميانمار بتهمة اغتصاب طفلة تبلغ من العمر سبع سنوات في ولاية شان الشمالية.

١١٣ - وقد حدث تحسن في إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع المسلح خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكنها لا تزال مقيدة في بعض المناطق، بما في ذلك المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة، في ولايتي كاشين وكايين. فلم يسمح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق إلا في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر، عندما قدمت سبع بعثات إنسانية المساعدة عبر الحدود إلى أكثر من ٠٠٠ ٢٣ شخص.

١١٤ - كما حدث تحسن في إمكانية الوصول لأغراض الرصد في إطار خطة عمل مع حكومة ميانمار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكنها لا تزال محدودة. حيث سمح مبدئيا بإجراء ثماني زيارات بغرض الرصد إلى مجموعة مختارة من وحدات العمليات التابعة للقوات المسلحة لميانمار في النصف الثاني من عام ٢٠١٣. وفي ٢٩ أيار/مايو، أجرت الأمم المتحدة وممثلو الحكومة استعراض منتصف المدة المشترك للتقدم المحرز والتحديات التي تواجه تنفيذ

خطة العمل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح زيارة ميدانية إلى ميانمار، ورحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة وأكد ضرورة مواصلة الجهود في هذا الإطار. وإنني أرحب في هذا الصدد بتجديد التزام ميانمار بتمديد خطة العمل في أوائل عام ٢٠١٤.

١١٥ - وفي عام ٢٠١٣، تم تسريح ١٧٨ طفلا من القوات المسلحة لميانمار، أحدهم لا يتعدى عمره ١٢ سنة، ومن بينهم ١٣٤ طفلا تم تسريحهم في إطار خطة العمل، و ١٥ من خلال آلية منظمة العمل الدولية المعنية بالشكاوى المتعلقة بالسخرة. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت الحكومة تنظر في ١٩٧ شكوى عن تجنيد الأطفال بالاشتراك مع الأمم المتحدة. وقد شهد عدد التقارير عن تجنيد الأطفال من قبل القوات المسلحة لميانمار، التي وردت عن طريق آلية الشكاوى المنبثقة من خطة العمل والتي أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، زيادة كبيرة قرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير بسبب إجراء حملة توعية على الصعيد الوطني بالتشاور مع الحكومة. وإنني أثني على التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٨٢ (١٩٩٩)، التي تحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد في ميانمار لدعم تنفيذ خطة العمل، ومواصلة التعاون مع الجماعات المسلحة من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال. وإنني أشعر بالتفاؤل في هذا الصدد، إزاء محادثات السلام الجارية بين الحكومة وعدد من الأطراف من غير الدول المدرجة على قائمة تجنيد واستخدام الأطفال.

الصومال

١١٦ - قامت الأمم المتحدة بتوثيق تجنيد واستخدام ١ ٢٩٣ طفلا، من قبل جهات مختلفة من بينها حركة الشباب (٩٠٨) أو القوات المسلحة الوطنية الصومالية والميليشيات المتحالفة معها (٢٠٩) وحركة أهل السنة والجماعة (١١١). وتنسب الحالات الأخرى إلى القوات المسلحة لصوماليلاند (١٥) وعناصر مسلحة غير معروفة (٣٦). وواصلت حركة الشباب حملتها لتجنيد الأطفال والشباب. وقامت حركة الشباب في ٢٤ كانون الثاني/يناير، على سبيل المثال، بتجنيد ستة صبية لا تتجاوز أعمارهم ١٢ سنة، في إحدى المدارس القرآنية في جنوب غرب بايدوا. وفي حوادث منفصلة، تم تجنيد ١٩ طفلا لا تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة، خلال حملات مخصصة لذلك في مقاطعة باردير بمنطقة جيدو، ومقاطعة جيليب، بمنطقة وسط جوبا. وتستخدم حركة الشباب الأطفال للقيام بأدوار مختلفة، بما في ذلك كمقاتلين، كما تستخدمهم لجمع المعلومات. ومما يثير القلق بوجه خاص ١٤ حالة لأطفال مرتبطين ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للقيام بمهام مختلفة، من بينها حراسة نقاط التفتيش

والعمل كطهاة. وقد عملت الأمم المتحدة بانتظام مع قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي بهدف معالجة هذه الحالات وتعميم مراعاة حماية الطفل بقدر أكبر.

١١٧ - وظلت مسألة اعتقال القوات المسلحة الوطنية الصومالية ١ ٠٠٩ أطفال في أثناء العمليات، بما في ذلك العمليات التي شنتها ضد حركة الشباب، واحتجازها لهم على نحو تعسفي، مصدر قلق بالغ في عام ٢٠١٣. ولقد تعرضت الفتيات اللواتي اعتقلن للاغتصاب أيضا في ١١ حالة. وقد أطلق سراح ٤١ من الأطفال المحتجزين لدى القوات المسلحة الوطنية لارتباطهم المزعوم بحركة الشباب استجابة لدعوة الأمم المتحدة، في عام ٢٠١٣.

١١٨ - وأفادت التقارير بمقتل ٢٣٧ طفلا على الأقل (١٧٩ ذكور و ٥٨ إناث)، وإصابة ٤٩٤ طفلا بجروح (٣٨٣ ذكور و ١١١ إناث)، في عام ٢٠١٣. وأفادت التقارير بأن القوات المسلحة الوطنية والمليشيات المتحالفة معها مسؤولة عن الخسائر في الأرواح التي بلغت ٣٣٤ طفلا (مقتل ٩٨ وإصابة ٢٣٦)، تليها الجماعات المسلحة غير المعروفة (مقتل ٨٣ وإصابة ١٧٤)، ثم حركة الشباب (مقتل ٤٧ وإصابة ٦٧)، وبعثة الاتحاد الأفريقي (مقتل ٧ وإصابة ١٤)، وحركة أهل السنة والجماعة (مقتل اثنين وإصابة طفل واحد)، وقوات صوماليلاند وبونتلاند (إصابة طفل لكل منهما). وتنجم الإصابات بين الأطفال في المقام الأول عن النيران المتبادلة أثناء الاشتباكات، والقصف العشوائي. وقد قتل ثلاثون طفلا وأصيب ٥١ آخرون في حوادث متصلة بالأجهزة المتفجرة المرتجلة. وفي إحدى الحالات، قامت حركة الشباب في كانون الأول/ديسمبر، بإعدام فتى يبلغ من العمر ١٦ عاما بتهمة محاولة الهروب.

١١٩ - وفي ١٥٤ حادثة عنف جنسي، تعرض اثنان من الصبية و ١٥٢ طفلة للاغتصاب، من قبل أطراف شتى من بينها عناصر مسلحة غير معروفة (٦٥)، وأفراد القوات المسلحة والمليشيات المتحالفة معها (٤٩)، وحركة الشباب (٣١) وحركة أهل السنة والجماعة (سبعة) وقوات صوماليلاند (اثنان). وتعرضت عشرون فتاة للعنف الجنسي في إطار الزواج بالإكراه بعد تجنيدهن في حركة الشباب. وأثار اغتصاب ٢١ طفلا في ١٩ حادثة منفصلة من جانب القوات المسلحة وعناصر مسلحة غير معروفة داخل مخيمات المشردين داخليا القلق بشكل خاص، نظرا لأنه من المفترض أن تشكل هذه المخيمات مكانا آمنا للمشردين من الأطفال.

١٢٠ - وقد تم توثيق أربع وخمسين هجمة على المدارس و ١١ هجمة على المستشفيات من جانب القوات المسلحة (٢٨) وحركة الشباب (١٨) والجماعات المسلحة غير المعروفة (سبعة)، وحركة أهل السنة والجماعة (واحدة). وقد أسفر أربع من الهجمات على المدارس

من جانب حركة الشباب وجماعة مسلحة غير معروفة عن تجنيد ٣٤ فتى. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت حركة الشباب المدارس في حملات التجنيد.

١٢١ - وفي عام ٢٠١٣، انخرط ٨٦٣ فتى و ٢٣٧ فتاة ممن كانوا مرتبطين سابقا بالقوات أو الجماعات المسلحة في برامج لإعادة الدمج في مناطق مقديشو وميركا وغوريل ودوساماريب وأفغويي. كما واصلت الأمم المتحدة التعاون مع حكومة الصومال الاتحادية لكفالة تنفيذ خطتي العمل الراميتين إلى إنهاء ومنع تجنيد واستخدام وقتل وتشويه الأطفال من قبل القوات المسلحة الوطنية الصومالية. ومع إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في تموز/يوليه، تم إيفاد مستشار واحد في مجال حماية الطفل لمواصلة تقديم الدعم لهذه العملية. بالإضافة إلى ذلك، أُنشئ في مقديشو فريق عامل معني بالأطفال والتراع المسلح يتألف من ممثلين عن الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة ولقد استعرض إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بتسليم الأطفال الذين كانوا في السابق مرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة قبل أن تعتمدها الحكومة في آذار/مارس ٢٠١٤. علاوة على ذلك، فإنني أرحب بالتزام حكومة الصومال الاتحادية بأن تصبح طرفا في اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، وبخاصة البروتوكول المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وأحث الحكومة على التصديق عليهما.

جنوب السودان

١٢٢ - قبل الأزمة الأخيرة، كانت حكومة جنوب السودان قد أحرزت تقدما ملموسا في التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وتنفيذ خطة العمل الرامية لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم. وشمل ذلك التقدم إصدار أوامر على مستوى القيادة العليا بوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في الجيش الشعبي لتحرير السودان والقيام بزيارات تحقق مشتركة مع الأمم المتحدة إلى ثكنات الجيش الشعبي لتحرير السودان، وإجراء تدريب منتظم لقوات الجيش الشعبي. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اندلع القتال بين فصائل الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالية للحكومة والفصائل الموالية، لرياك مشار تيني النائب السابق للرئيس، مما يعاكس مسار التقدم المبدئي المحرز في إطار خطة العمل.

١٢٣ - وتلقت الأمم المتحدة معلومات موثوقة عن انتهاكات جسيمة ارتكبتها ضد الأطفال كل من القوات الموالية للحكومة وقوات المعارضة الموالية لرياك مشار تني. وتفيد الأنباء أن جماعة النوير العرقية المتحالفة مع قوات المعارضة والمعروفة أيضا باسم ''الجيش الأبيض'' قامت بحشد آلاف الأطفال في ولايتي أعالي النيل وجونقلي. وقتل آلاف الأطفال أو شوهوا أو تعرضوا للاغتصاب، أو التشريد أو اليتم. وانتشرت كذلك الهجمات على

المدارس والمستشفيات، واستخدمتها جميع الأطراف على نطاق واسع في الأغراض العسكرية، مما أدى إلى حرمان الأطفال من الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وتفاقم الأزمة الإنسانية. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تمكنت من التحقق من أعداد محدودة من الانتهاكات التي ارتكبها جميع أطراف النزاع ضد الأطفال، ظلت الحالات الموثقة لا تتعدى كونها حالات تقديرية في وقت إعداد هذا التقرير، وكان يجري المزيد من التحقق. وفي المستشفيات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في جوبا وملكال وحدهما، تلقى ١١٠ أطفال العلاج من الإصابات المتصلة بالنزاع. وبينما كانت الأمم المتحدة مستمرة في التحقق من المعلومات المتعلقة بالانتهاكات الجارية، تقتصر الحالات المبلغ عنها أدناه على الفترة السابقة على الأحداث التي وقعت بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

١٢٤ - وقامت الأمم المتحدة قبل اندلاع الأزمة بالتحقق من تجنيد واستخدام ١٦٢ طفلا، جميعهم من الصبية تتراوح أعمارهم في الغالب بين ١٤ و ١٧ عاما. ومن بين الـ ١٦٢ طفلا، كان ٩٩ مرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان وثلاثة مرتبطين بأجهزة الشرطة الوطنية لجنوب السودان وكان ٣٥ منهم مرتبطين بالميليشيات المتحالفة مع ديفيد ياو ياو في جونقلي، وتم حشد ٢٥ طفلا من قبيلة اللوو - نوير للقيام بأعمال الشرطة المجتمعية في ولاية جونقلي. وتم تحديد هوية الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان في ثكنات عسكرية، حيث كانوا يرتدون الزي الرسمي للجيش الشعبي ويتلقون تدريبا عسكريا في مناطق النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، كان ثمة تقارير متعلقة بتجنيد ١٣٣ طفلا واستخدامهم في انتظار التحقق منها في وقت إعداد هذا التقرير.

١٢٥ - وقتل ثلاثة وستون طفلا وجرح ٨٣ قبل أزمة كانون الأول/ديسمبر. وسقط ضحايا بين الأطفال نتيجة للاشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة، من جراء النزاع بين الجماعات المحلية في جونقلي، ووقوع خمسة حوادث منفصلة ذات صلة متفجرات من مخلفات الحرب في ولايات وسط الاستوائية وشرق الاستوائية وجونقلي والوحدة.

١٢٦ - وقامت الأمم المتحدة بالتحقق من معلومات عن سبع حالات من حالات العنف الجنسي تعرضت لها سبع فتيات. وثمة مزاعم بأن جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولايات وسط الاستوائية، وشرق الاستوائية، وجونقلي، والبحيرات والوحدة وأعالي النيل وغرب بحر الغزال مسؤولون عن هذه الحوادث.

١٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توثيق ٢٦ حالة جديدة من حالات استخدام المدارس والمستشفيات في الأغراض العسكرية من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان (١٩)

وأجهزة الشرطة الوطنية لجنوب السودان (ست حالات) والجهات الفاعلة من غير الدول (حالة واحدة)، مما أثر على حصول ما يقرب من ٠٠٠ ١٣ طفل على التعليم. وبحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر، ظلت سبع مدارس رهن استخدام الجيش الشعبي لتحرير السودان، بما يخالف الأمر العسكري المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣. ونتجت زيادة استخدام المدارس من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان أيضا عن تقليل التعاون مع الأمم المتحدة في أعقاب التغييرات التي طرأت على قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، تحققت الأمم المتحدة من أعمال نهب وحرق مستشفيين واقعين في مقاطعة بودي، بولاية شرق الاستوائية نجمت عن اشتباكات بين لصوص المواشي والقوات الحكومية. وهناك مزاعم بأن الميليشيات المتحالفة مع ديفيد ياو ياو قامت بحرق مركز صحي آخر في مقاطعة بوتشالا بولاية جونقلي.

١٢٨ - ونتيجة للنزاع القبلي، تلقت الأمم المتحدة تقارير تفيد باختطاف ٢٥٠ طفلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما زال اختطاف الأطفال مستمرا خلال الإغارة على المواشي والهجمات التي تقع ليلا حيث يكون الهدف الوحيد اختطاف الأطفال.

١٢٩ - وتلقت الأمم المتحدة أيضا تقارير عما لا يقل عن ٢٤ حادثة من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية بما في ذلك اقتحام مجمعات الخدمات الإنسانية والتحرش بالعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والاعتداء الجسدي عليهم مما أدى إلى إعاقة قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على الوصول إلى السكان الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة.

١٣٠ - وفيما يتعلق بالأزمة الأخيرة، دعت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا إلى عدم إشراك الأطفال في النزاع الدائر، وهي أيضا بصدد جمع معلومات عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال منذ بداية الأزمة والتحقق منها. ودارت مناقشات بين الأمم المتحدة وجميع الأطراف في هذا الصدد. وإنني أثني على كل الجهود التي بذلها مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجهات الفاعلة الإقليمية للتصدي لتجدد تصعيد الصراع في جنوب السودان. وأدعو جميع الأطراف إلى وضع حد للنطاق غير المقبول من العنف ضد الأطفال على الفور وضمان مساءلة مرتكبي هذا العنف.

السودان

المناطق الثلاث (جنوب كردفان، وولاية النيل الأزرق، وأبيي)

١٣١ - ظلت الحالة الأمنية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان متقلبة بسبب استمرار القتال في المقام الأول بين القوات الحكومية والحركة الشعبية لتحرير السودان/القطاع

الشمالي. ونجمت الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال أيضا عن القتال في غرب وجنوب وشمال كردفان بين القوات المسلحة السودانية والجبهة الثورية السودانية وائتلاف من الحركة الشعبية لتحرير السودان/القطاع الشمالي، وحركة العدل والمساواة، وفصائل جيش تحرير السودان بقيادة ميني ميناوي (جيش تحرير السودان – فصيل منيي مناوي) وفصيل عبد الواحد (جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد). وظلت الحالة الأمنية والقيود المفروضة على الوصول إلى المناطق الثلاث تؤثر على قدرة الأمم المتحدة على التحقق من المعلومات، على الرغم من التحسن الطفيف في إمكانية الوصول إلى الأجزاء التي تسيطر عليها الحكومة.

١٣٢ – وسجلت الأمم المتحدة تجنيد واستخدام ٤٢ طفلا في جنوب كردفان والنيل الأزرق، بمن فيهم طفلان قامت القوات المسلحة السودانية بتجنيدهما واستخدامهما. وتم تجنيد الصبيين، اللذين كان عمرهما ١٣ و ١٤ سنة، في النيل الأزرق وظلا مرتبطين بالقوات المسلحة السودانية في وقت كتابة هذا التقرير. ومن بين الأطفال الأربعين الذين جندتهم واستخدمتهم الجماعات المسلحة، تم تجنيد ١٤ طفلا جميعهم من الصبية الذين لا تتجاوز أعمارهم ١٢ سنة، من قبل قوات الدفاع الشعبية في ولايتي النيل الأزرق (٥ صبية) وجنوب كردفان (٩). وتم تجنيد ما لا يقل عن ستة وعشرين طفلا (١٩ صبيا و ٧ فتيات)، واستخدامهم من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان/القطاع الشمالي، كان من بينهم عشرة أطفال (٥ ذكور و ٥ إناث) لا تتجاوز أعمارهم ١٢ عاما فروا من الحركة الشعبية لتحرير السودان/القطاع الشمالي في ماندي، جنوب كردفان. وقامت الحركة الشعبية لتحرير السودان/ القطاع الشمالي بتجنيد ستة عشر طفلا (١٤ صبيا وطفلتين) في ولاية أعالي النيل بجنوب السودان. وأفاد ثلاثة من هؤلاء الأطفال أنهم تلقوا تدريبا عسكريا في ولاية النيل الأزرق بعد تجنيدهم في جنوب السودان في نيسان/أبريل. وتؤكد هذه الحالات مزاعم سابقة متعلقة بتجنيد أطفال عبر الحدود بين جنوب السودان والسودان.

١٣٣ – وقتل ما لا يقل عن ستة أطفال في عدة اشتباكات من بينها اشتباكات وقعت بين القوات المسلحة السودانية والجبهة الثورية السودانية، وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان/القطاع الشمالي والشرطة الاحتياطية المركزية. وإضافة إلى ذلك، أصيب ١٠ أطفال في غارات بمدافع الهاون شنتها الشرطة الاحتياطية المركزية (٣)، والحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال (٧). وإضافة إلى ذلك أسفرت حوادث ذات صلة بالذخائر غير المتفجرة عن إصابة ما لا يقل عن ستة أطفال في النيل الأزرق، ومقتل ستة أطفال، بحسب الأنباء الواردة، وإصابة تسعة آخرين بجروح في حادث واحد في أم بركة، جنوب كردفان.

١٣٤ - واستمر النقص في الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي ضد الأطفال في المناطق الثلاث في عام ٢٠١٣ بسبب محدودية قدرات الرصد وخوف الضحايا من الوصم. وقامت الأمم المتحدة بتوثيق حالات اغتصاب ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٤ و ١٧ عاما على يد الميليشيات الموالية للحكومة في حادثين منفصلين وقعا في أبو زبد، جنوب كردفان، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٣٥ - وفي الهجوم الوحيد الموثق على إحدى المدارس، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أصابت قذيفة هاون أطلقتها الحركة الشعبية لتحرير السودان/القطاع الشمالي فناء مدرسة المنار الابتدائية للبنين في كادقلي، جنوب كردفان، مما أدى إلى إصابة صبي عمره ١٠ سنوات.

١٣٦ - ومنح الإذن بدخول أبيي عبر كادقلي، جنوب كردفان، للمرة الأولى في أيلول/سبتمبر، لكنه سرعان ما توقف بسبب احتدام القتال بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان/القطاع الشمالي. ولم يسمح بوصول المساعدات الإنسانية في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة في ولاية النيل الأزرق وجنوب كردفان منذ اندلاع النزاع في عام ٢٠١١.

١٣٧ - وقامت الأمم المتحدة بتنظيم دورات للتدريب والتوجيه في مجال حماية الطفل لـ ١٣١ من أفراد القوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبية. وتمت إعادة إدماج تسعة أطفال أطلقت قوات الدفاع الشعبية سراحهم في أبوجبيهة، تلودي، وكلوقي بجنوب كردفان، وتمت إعادة إدماج الأطفال العشرة الذين فروا من مخيم الحركة الشعبية لتحرير السودان/القطاع الشمالي في ماندي، بدعم من الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الحركة الشعبية لتحرير السودان/القطاع الشمالي أعربت عن عزمها على الدخول في حوار مع الأمم المتحدة من أجل معالجة الانتهاكات الجسيمة التي وقعت ضد الأطفال في عام ٢٠١٢، حال تعذر الوصول إلى المناطق دون القيام بأي متابعة.

دارفور

١٣٨ - تدهورت الحالة الأمنية في دارفور بسبب الاشتباكات المتقطعة بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة وكذلك بسبب الاشتباكات الطائفية والقبلية، بما في ذلك ما اندلع منها حول الموارد الطبيعية. وقد أدت زيادة تعبئة الأطفال وتسليحهم من قبل الجماعات المحلية إلى زيادة تفاقم خطر إعادة تجنيد الأطفال المسرحين. وتمكنت الأمم المتحدة، من خلال القيام بالرصد المشترك مع الاتحاد الأفريقي عن طريق بعثة المساعدة في دارفور (العملية المختلطة

للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور) من التحقق من أربع حالات تجنيد قامت بها القوات المسلحة السودانية و ١٤ واقعة تجنيد من جانب قوات حرس الحدود، وتلقت تقارير عن ١٧ حالة أخرى لأطفال زعم أنهم جندوا من قبل القوات المسلحة السودانية وحرس الحدود وجيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد. وقد أدت التحديات التي تعترض الرصد والإبلاغ في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة بوضوح إلى تضييق نطاق توثيق عمليات تجنيد الأطفال في دارفور والتحقق منها.

١٣٩ – وقامت الأمم المتحدة بتوثيق مقتل ٩١ طفلا (٧١ ذكور و ٢٠ إناث) وإصابة ٩٨ آخرين (٦٤ ذكور و ٣٤ إناث) وتم إطلاق النار على ثلاثة وأربعين طفلا وقتلهم وأصيب ٣٢ آخرون بجروح خلال المواجهات بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة وكذلك أثناء القتال بين الجماعات العرقية وفيما بين أفرادها. ولقي ما لا يقل عن ٣١ طفلا حتفهم وأصيب ١٤ آخرون بجراح في غارات جوية شنتها القوات المسلحة السودانية. وأخيرا ظلت الحوادث ذات الصلة بالمتفجرات من مخلفات الحرب تمثل أحد دواعي القلق الرئيسية، حيث أسفرت عن مقتل ١٧ طفلا وجرح ٥٢ آخرين.

١٤٠ – وتم اغتصاب ما لا يقل عن ٦٢ فتاة في ٤٠ حادثة منفصلة. وارتكبت معظم الحوادث على يد عناصر مسلحة مجهولة كان بعضها يرتدي الزي العسكري. ومع ذلك، تم تحديد هوية الجناة المزعومين في ثلاث وقائع محددة بوصفهم من القوات الحكومية وبوصفهم عناصر من جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي في واقعة واحدة. وألقت الشرطة الحكومية القبض على أحد أعضاء الشرطة الاحتياطية المركزية بسبب اغتصاب طفلة عمرها ٦ سنوات في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وتبين أن اثنين من ضباط الشرطة الحكومية كانوا بين الرجال الستة الذين اغتصبوا فتاة عمرها ١٦ عاما في ٥ شباط/فبراير بالقرب من منطقة المجلس الواقعة في الجنينة، غرب دارفور. وظل العنف الجنسي غير مبلغ عنه بما فيه الكفاية بسبب الخوف من الوصم وانتقام الجناة والتسويات خارج المحاكم.

١٤١ – وفي ثلاث غارات جوية شنتها القوات المسلحة السودانية على ثلاث مدارس في قرية درسا في وسط دارفور، وفي أم ديتي، جنوب دارفور، وتابت، شمال دارفور، لحقت أضرار بالغة بالمدارس الثلاث جميعا وأصيب ستة من أطفال المدارس بجروح. وإضافة إلى ذلك، في الفترة بين ١٥ و ١٧ نيسان/أبريل، قامت عناصر مسلحة مجهولة بنهب المدارس في لبدو، شرق دارفور، في أعقاب القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي.

١٤٢ - وتم توثيق خمس عشرة واقعة من وقائع اختطاف الأطفال في دونكي دريسة وفي غابات حمادة، جنوب دارفور (١٢ واقعة) ولبدو، ومهاجرية، في شرق دارفور (واقعتان)، وجبل عامر في غرب دارفور (واقعة واحدة). فعلى سبيل المثال، في لبدو، ومهاجرية، قامت الميليشيات الموالية للحكومة باختطاف فتاة بالغة من العمر ١٥ عاما إلى جانب أختها البالغة من العمر ١٨ عاما واستخدامها في حمل الأمتعة واغتصابها قبل أن يتم إطلاق سراحها.

١٤٣ - واتخذت حكومة السودان بعض الخطوات الإيجابية من أجل إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم. ففي ٢١ تموز/يوليه، سنت الحكومة قانونا يرفع سن التجنيد في قوات الدفاع الشعبية من ١٦ إلى ١٨ عاما ويجعل سن ١٨ عاما هو الحد الأدنى لسن الالتحاق بخدمة الاحتياط الوطنية، والخدمة الوطنية. وإنني متفائل إزاء المناقشات الجارية بين الأمم المتحدة وحكومة السودان بهدف وضع الصيغة النهائية لمشروع خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأحرز أيضا تقدم بشأن الحوار مع حركة العدل والمساواة - فصيل جبريل إبراهيم، وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، وجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد الذين أصدروا أوامر قيادة عليا تحظر تجنيد الأطفال في صفوفهم؛ ومع الشيخ موسى هلال، الذي أصدر أمرا مماثل إلى الجماعات البدوية الواقعة تحت قيادته. وعلاوة على ذلك، تلقى ٤٠٥ أطفال كانوا مرتبطين سابقا بجماعات وقوات المسلحة، بما في ذلك جيش تحرير السودان/القيادة التاريخية؛ دعما لإعادة إدماجهم.

الجمهورية العربية السورية

١٤٤ - وصل النزاع والعنف في الجمهورية العربية السورية إلى مستويات غير مسبوقة خلال عام ٢٠١٣. وقد أدت عمليات القصف المكثفة التي تقوم بها القوات الحكومية لمناطق تسيطر عليها المعارضة أو مناطق متنازع عليها، والعمليات المتزايدة التي يقوم بها عدد متنام من الجماعات المسلحة التي تدخل في تحالفات لا تنتهي، فضلا عن توسع الجماعات الإسلامية في بسط سيطرتها في شمال سوريا، إلى وقوع انتهاكات جسيمة ضد الأطفال على نطاق واسع. وقد قتل مئات من المدنيين، بينهم الكثير من الأطفال، خلال الهجوم الكيميائي على ضواحي دمشق في آب/أغسطس.

١٤٥ - وتفيد الأنباء أن العديد من الجماعات المسلحة تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك عدة جماعات منتسبة للجيش السوري الحر ووحدات حماية الشعب الكردية. وجماعة أحرار الشام والدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرها من الجماعات المسلحة. وتنشط تلك الجماعات كافة في تجنيد الأطفال واستخدامهم في أعمال اللوجستيات، ومناولة الذخائر، وحراسة نقاط التفتيش،

وكمقاتلين. وأشارت التقارير إلى أن تجنيد الأطفال أو ممارسة الضغط عليهم للانضمام إلى الجماعات المسلحة يحدث أيضا بين السكان اللاجئين في البلدان المجاورة. وأشار معظم الأطفال المرتبطين بالجماعات المنتسبة إلى الجيش السوري الحر، الذين لا تتجاوز أعمارهم ١٤ سنة، إلى أنهم تلقوا تدريبا على الأسلحة وتقاضوا رواتب شهرية تتراوح بين ٠٠٠ ٤ و ٠٠٠ ٨ ليرة سورية. فعلى سبيل المثال، تفيد الأنباء أن طفلا عمره ١٤ عاما التحق بكتيبة المرابطين التابعة للواء فلوجة حوران التابع لجيش سوريا الحر في بصرى الشام بمحافظة درعا وتلقى تدريبا على الأسلحة لمدة ١٥ يوما في وادي اللجاة بالقرب من بصرى الشام. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣ انضم شقيقان عمر أحدهما ١٦سنة والآخر ١٧ سنة إلى لواء مجد الإسلام المنتسب للجيش السوري الحر في درعا، حيث كانا يقومان بتنظيف الأسلحة والاضطلاع بمهام أمنية. وأفادت التقارير بأن وحدات حماية الشعب الكردية قامت بتدريب الأطفال مع الكبار بالقرب من القامشلي، محافظة الحسكة واستخدمتهم في نقاط التفتيش، وفي القتال. وعلى سبيل المثال، تم، حسبما تفيد التقارير، تجنيد صبي عمره ١٤ عاما في أيلول/سبتمبر وجرى تدريبه في رسلان بمحافظة الحسكة وتم استخدامه في الأعمال القتالية. وقامت جماعات إسلامية من قبيل جماعة إيزيس، وجبهة النصرة أو أحرار الشام أيضا بتجنيد الأطفال واستخدامهم. وتفيد الأنباء أن صبيا عمره ١٥ عاما انضم إلى جماعة أحرار الشام في الميادين بمحافظة دير الزور في آذار/مارس ٢٠١٣، وظل مرتبطا بالجماعة في وقت كتابة هذا التقرير. وأفادت الأنباء أن صبيا في السادسة عشرة من عمره انضم إلى جبهة النصرة قبيل نيسان/أبريل ٢٠١٣ وظل مع الجماعة لمدة ثلاثة أشهر. وتفيد الأنباء أن جماعة إيزيس استخدمت أطفالا في الثامنة من العمر في أعمال قتالية. وتفيد التقارير أن الأطفال الذين يقاتلون في صفوف جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يتقاضون نفس الأجور التي يتقاضاها البالغون (٠٠٠ ٣٥ ليرة سورية، أي حوالي ٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) ويتلقون تدريبا على الأسلحة وتلقينا عن عقيدة الجهاد في الوقت نفسه.

١٤٦ - وأفاد البالغون والأطفال المفرج عنهم من مراكز الاحتجاز أن الأطفال كانوا لا يزالون موجودين في مرافق الاحتجاز ويتلقون معاملة أقرب إلى التعذيب. فعلى سبيل المثال، اعتقلت القوات الحكومية في آذار/مارس ٢٠١٣، صبيا عمره ١٧ سنة اتهم بالمشاركة في مظاهرات مناوئة للحكومة واحتجز في حمص وأودع بعد ذلك لمدة ثلاثة أشهر في مركز الاحتجاز بشعبة الأمن السياسي في دمشق حيث تعرض مرارا للضرب وأرغم على البقاء في أوضاع مجهدة. وأفاد الصبي بأن ثمة أطفالا آخرين كانوا موجودين في مركز الاحتجاز. وورد أيضا ما يفيد باعتقال أطفال واحتجازهم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ أثناء الإجلاء المؤقت لما يزيد عن ألف مدني من منطقة المعضمية المحاصرة في ريف دمشق.

وذكرت الحكومة أنه لم يتم احتجاز أي أطفال أثناء عملية الإجلاء تلك. ويمكن أن تشكل عدة حالات من الاعتقال أو الاحتجاز حالات اختفاء قسري. وعلى سبيل المثال ثمة طفلان عمر أحدهما ١٦ عاما والآخر ١٧ عاما أفادت أنباء أن المخابرات الجوية السورية اعتقلتهما في حلب في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٣ بدعوى تعاونهما مع المعارضة وظل مكانهما غير معروف حتى وقت إعداد هذا التقرير. وتفيد الأنباء أن ما يقرب من ٥٠٠ ١ محتجز، من بينهم أطفال، متحفظ عليهم في مركز الاحتجاز الرئيسي التابع لجماعة داعش في الرقة. ولم تتوفر أي بيانات مصنفة عن الأطفال. ووفقا لما ذكرته الحكومة، تتم مقاضاة جميع الأطفال المحتجزين دون سن الثامنة عشرة وفقا لقانون الأحداث. وبالإضافة إلى ذلك، تشير الحكومة إلى أنه تم إصدار العديد من مراسيم العفو.

١٤٧ - وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٠٠٠ ١٠ طفل قد قتلوا منذ بدء النزاع في الجمهورية العربية السورية وقد تزايد قتل الأطفال وتشويههم بصورة هائلة في عام ٢٠١٣. وواصلت القوات الحكومية القصف العشوائي للمناطق المأهولة بالمدنيين، ولا سيما في حمص وحلب وأيضا في محافظات دير الزور وإدلب ودمشق والرقة. وأدى استخدام البراميل المتفجرة من جانب القوات الحكومية في مدينة حلب وحدها في كانون الأول/ديسمبر إلى قتل وجرح مئات الأطفال. كما استمر قتل الأطفال في هجمات برية شنتها القوات الحكومية. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، وفي أثناء مجزرة نهر القويق في بستان القصر في قضاء حلب، كان ما لا يقل عن عشرة أطفال بين الذين أعدموا بإجراءات موجزة حسب الأنباء الواردة. وأفادت الأنباء بارتكاب مجازر أخرى على يد القوات الحكومية في العديد من القرى في حي السفيرة بجنوب حلب، في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه. فعلى سبيل المثال، في ٢١ حزيران/يونيه، في قرية مزرعة الراهب، أفيد أن ثلاثة أطفال على الأقل أعدموا بإجراءات موجزة إلى جانب ما لا يقل عن ٥٨ رجلا. وفي أوائل أيار/مايو، كان عدد كبير من الأطفال حسبما أفيد بين مئات المدنيين الذين قتلوا وأحرقوا على يد القوات الحكومية في قضاء رأس النبع بمدينة بانياس وقرية البيضا.

١٤٨ - كما واصلت الجماعات المسلحة قتل الأطفال وتشويههم، بطرق من بينها استخدام أساليب الترويع، وفي أثناء العمليات البرية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. فعلى سبيل المثال، أثناء عيد الفطر في تموز/يوليه، قتل ما لا يقل عن ١٣ طفلا في قصف بقذائف الهاون لمناطق في الزهراء، التي تحاصرها جماعات جبهة النصرة وأحرار الشام وداعش/أرض لواء التوحيد. وترد مزاعم بأن جماعات مسلحة قامت في ٤ آب/أغسطس، الموافق نهاية شهر رمضان، من بينها أحرار الشام، وداعش وجبهة النصرة، وجيش المهاجرين والأنصار،

وتنظيم صقور العز بقتل أكثر من ٢٠٠ شخص كان من بينهم ما لا يقل عن ١٨ طفلا، بمن فيهم أطفال قتلوا خلال إعدام أسر بأكملها في محافظة اللاذقية أثناء الهجوم على ''بارودا''. ويزعم أن جماعتي جبهة النصرة وأحرار الشام قامتا في ١٠ أيلول/سبتمبر بشن هجوم على القرى الواقعة في شرق مدينة حمص، مما أدى إلى مقتل أكثر من ٣٠ مدنيا نصفهم من النساء والأطفال.

١٤٩ - وفي حين أن العنف الجنسي ضد الصبية والبنات في مرافق الاحتجاز التي تسيطر عليها الحكومة قد تم توثيقه في السابق، أبلغ عدد متزايد من النساء والفتيات الأمم المتحدة أنهن يتعرضن للتحرش الجنسي المتكرر عند نقاط التفتيش التابعة للحكومة. وتفيد الأنباء قيام القوات الحكومية أيضا باختطاف الشابات والفتيات في مجموعات في نقاط التفتيش أو أثناء النقل، وإطلاق سراحهم بعد بضعة أيام في قريتهم، وذلك بقصد فضحهن كضحايا للاغتصاب، وبالتالي تعريضهن للنبذ من جانب أسرهن. ووردت أيضا مزاعم تفيد ارتكاب العنف الجنسي ضد الصبيان والفتيات على يد جبهة النصرة، وغيرها من العناصر المسلحة غير محددة الهوية. فعلى سبيل المثال، ثمة مزاعم تفيد قيام عدة أعضاء من جبهة النصرة باغتصاب طفل مجهول العمر هو ووالده. وفي حادث آخر، ورد ما يفيد اغتصاب فتاة تبلغ من العمر ١٥ سنة اغتصابا جماعيا في مدينة القصير على يد عناصر مسلحة مجهولة الهوية ثم قتلها في وقت لاحق على يد أفراد أسرتها بذريعة أنها ''فقدت صوابها'' في أعقاب الحادث. وظل الخوف من العنف الجنسي على أيدي أطراف النزاع أمرا تقول الأسر السورية إنه من الأسباب التي تحملها على الفرار من البلد.

١٥٠ - ووردت أنباء تفيد قصف عدد متزايد من المساجد التي تستضيف مدارس خلال عمليات القصف العشوائي أو استهدافها بالقذائف بصورة مباشرة. فعلى سبيل المثال، في ٣٠ تموز/يوليه، قصفت القوات الحكومية مسجد حمزة الذي يعتبر بمثابة مدرسة للبنات في منطقة عندان بشمال حلب. وتفيد الأنباء بمقتل تسع بنات تقل أعمارهن جميعا عن ١٠ سنوات ومقتل أربع معلمات. وباتت سيطرة جماعة داعش على المناهج الدراسية، ومن ثم اضطرار المدرسين إلى تقديم أيديولوجيتهم، مثار قلق متزايد. ووفقا لما ذكرته الحكومة، استهدفت الجماعات المسلحة المدارس بصورة منهجية مما أدى إلى إلحاق دمار جزئي أو كلي بأكثر من ٣ ٠٠٠ مدرسة. واستمر تعرض المستشفيات والعيادات الميدانية أيضا للضرر أثناء القصف العشوائي والمحدد الهدف. فعلى سبيل المثال، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، قصفت القوات الحكومية في منطقة الباب بحلب، مستشفى يديره المعارضة مرتين؛ مما أدى إلى مقتل أحد الأطباء وممرضين حسب الأنباء. وفي آذار/مارس، هاجم لواء تابع للجيش السوري الحر

المشفى الوطني في درعا. ووفقا لما ذكرته الحكومة، تم استهداف ٦٣ مستشفى و ٤٧٠ مركزا صحيا من قبل جماعات مسلحة. وقتل أيضا أطباء وموظفون طبيون واختطف آخرون طلبا للفدية على يد جماعة إيزيس في شمال الجمهورية العربية السورية. فعلى سبيل المثال، ظل مكان وجود اثنين من الأطباء، حسبما أفيد، احتجزتهما جماعة داعش في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ غير معروف حتى وقت إعداد هذا التقرير. وحتى آذار/مارس ٢٠١٤، أغلقت ٦٨ مدرسة من بين ١١٨ مدرسة من المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) بسبب النزاع. ولا ينتظم في الدراسة حاليا سوى ٥٠٠ ٤١ طفل من أبناء اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في مدارس الأونروا وعددهم ٠٠٠ ٦٧ طفل. وثمة أربع عشرة مدرسة من مدارس الأونروا كانت بمثابة مآوي للاجئين الفلسطينيين والسوريين المشردين.

١٥١ - وأصبح اختطاف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، سمة غالبة بشكل متزايد من سمات النزاع السوري، وجريمة تقدم عليها جماعات داعش وجبهة النصرة أو أحرار الشام في الغالب. ووردت أيضا مزاعم متعلقة بعمليات اختطاف جماعي، تلتها أحيانا عمليات إعدام بإجراءات موجزة، بما في ذلك تلك التي ارتكبت في حق الأقليات. فعلى سبيل المثال، تفيد الأنباء أن صبيا في السادسة عشرة من عمره أعدم بعد شهر ونصف من احتجازه لدى جماعة أحرار الشام. وأفيد أيضا أن ما يقرب من ٥٠ طفلا كانوا بين الـ ٢٠٠ شخص الذين اختطفتهم عدة جماعات مسلحة أثناء هجوم ''البارودا'' في آب/أغسطس ٢٠١٣ في محافظة اللاذقية.

١٥٢ - وظل المنع الفعلي أو التقييد المتعمد من جانب جميع أطراف النزاع لوصول المساعدات الإنسانية يشكل مصدر قلق بالغ. وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، كان عدد من يعيشون في مناطق محاصرة يبلغ، وفقا للتقديرات، ٠٠٠ ٢٤٢ شخص. وحاصرت قوات الحكومة مدينة حمص القديمة والدرعية ومخيم اليرموك الفلسطيني ومعضمية الشام والغوطة الشرقية بما في ذلك دوما وعربين وزملكا وكفر بطنا. وحاصر ائتلاف مكون من لواء التوحيد وأحرار الشام وداعش وجبهة النصرة مناطق أخرى من قبيل الزهراء ونبل. وكانت جميع المناطق المحاصرة معزولة عن كل المساعدات الإنسانية لأشهر في عام ٢٠١٣. ووردت تقارير متزايدة تفيد بوفاة مدنيين، من بينهم أطفال، في المناطق الواقعة تحت الحصار. وإضافة إلى ذلك، اعترضت عوائق شديدة عملية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المتطرفة، ولا سيما المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة داعش في شمال

سوريا، وكانت مصادرة السلع، فضلا عن اختطاف وقتل العاملين في المجال الإنساني مصدر قلق متكرر.

١٥٣ - وقامت ممثلتي الخاص بزيارة سورية والبلدان المجاورة من أجل تقييم أثر النزاع على الأطفال ومناقشة مسألة تعزيز رصد الانتهاكات الجسيمة والتدابير الرامية إلى إنهاء ومنع الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف. وفي عام ٢٠١٣، قامت الحكومة بتجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة وأعلنت في ٢٣ أيلول/سبتمبر، إنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وتحاورت أيضا ممثلتي الخاصة مع ممثلي الائتلاف الوطني السوري بشأن التزاماتهم في ما يتعلق بحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة. وألاحظ أيضا في هذا الصدد، أمر القيادة الصادر عن القيادة العامة لوحدات حماية الشعب الكردية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الذي يدين ويحظر تجنيد الأطفال.

اليمن

١٥٤ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير بدء مؤتمر الحوار الوطني وانخفاض في الأعمال العدائية بين الحكومة وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب/جماعة أنصار الشريعة. وظلت الحالة الأمنية متقلبة في الجنوب، بسبب أنشطة الحركة الانفصالية التي تقودها جماعة الحراك المعارضة للحكومة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، عاودت التوترات بين السلفيين والحوثيين/أنصار الله الظهورَ في الشمال، الأمر الذي أسفر عن فرض الحوثيين/أنصار الله الحصار على دماج، في محافظة صعدة.

١٥٥ - وقامت الأمم المتحدة بالتحقق من تجنيد ١٠٦ أطفال، جميعهم صبية تتراوح أعمارهم بين ست سنوات و ١٧ سنة. وجند السلفيون ٥٧ صبيا لمحاربة الحوثيين/أنصار الله في دماج، بمحافظة صعدة. وجُنِّدَ الأطفال بالأساس خلال حملات نُظِّمت لهذا الغرض في المساجد وأماكن التسوق في محافظات أبين وعدن والضالع وعمران ولحج الجنوبية، وتلقوا، في بعض الحالات، التدريب العسكري. ولئن تم سحب ٢٢ من الـ ٥٧ صبيا من قبل أفراد أسرهم وعادوا إلى ديارهم، فقد قُتل على الأقل اثنان في المعارك، وبقي اثنان آخران في دماج في وقت إعداد هذا التقرير. وفي محافظتي صعدة وعمران، شوهد اثنان وثلاثون صبيا يعملون في نقاط تفتيش أقامها الحوثيون/أنصار الله؛ وكان هؤلاء الصبية يحملون أسلحة نارية ويقومون بتفتيش المركبات. وقال صبي يبلغ من العمر ١١ عاما إنه تلقى تدريبا عسكريا وإيديولوجيا دام شهرين. وظل إحجام أسر الضحايا عن الإبلاغ عن الانتهاكات التي ارتكبها الحوثيون/أنصار الله حتى لا تكشف عن نفسها، يمثل تحديا لعملية الرصد. وأخيرا،

جند تنظيم القاعدة في جزيرة العرب/أنصار الشريعة ١٤ طفلا في محافظة أبين، واستخدم حزب الإصلاح واللجنة الشعبية، وهي جماعة مقاومة محلية الجذور انحازت إلى الحكومة لمحاربة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب/جماعة أنصار الشريعة في أبين، ثلاثةَ أطفال. وعلاوة على ذلك، واصلت القوات المسلحة اليمنية استخدام ١٠ أطفال في أداء أدوار الدعم في عام ٢٠١٣، وكان هؤلاء الأطفال جُنِّدوا قبل الفترة المشمولة بالتقرير، لأسباب منها تقديمهم لوثائق هوية مزورة.

١٥٦ - واحتجزت اللجنة الشعبية تسعة صبية بصورة تعسفية بدعوى ارتباطهم بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب/جماعة أنصار الشريعة في عام ٢٠١٣. وبعد استعادة الحكومة السيطرة على محافظة أبين في حزيران/يونيه ٢٠١٢، عملت اللجنة الشعبية كقوة شرطة بحكم الواقع، وقامت بـ ''القبض'' على المشتبه في أنهم عناصر من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب/جماعة أنصار الشريعة، ومن بينهم أطفال، و ''إعادة تأهيلهم''.

١٥٧ - وقُتل ما لا يقل عن ٣٦ طفلا وشُوِّه ١٥٤ طفلا آخرين. ووقعت الوفيات والإصابات في صفوف الأطفال بالأساس في محافظة صعدة، وأيضا في ١٢ محافظة أخرى في كل أنحاء اليمن. ونتجت معظم الخسائر في صفوف الأطفال عن طلقات نارية (١٧ قتيلا و ٦٣ جريحا)، والقصف (عشرة قتلى و ٥٦ جريحا) أثناء الاشتباكات التي وقعت فيما بين الجماعات المسلحة، وبين الجماعات المسلحة والقوات الحكومية. وعلى سبيل المثال، منذ آب/أغسطس، أدت الاشتباكات التي وقعت في دماج بين الحوثيين/أنصار الله والسلفيين إلى وقوع ما لا يقل عن ٢٠ ضحية من الأطفال. وأصيب على الأقل خمسة أطفال بجروح في هجمات استُخدمت فيها أساليب الترويع، ومن بينها هجمات استُعملت فيها الأجهزة المتفجرة المرتجلة وهجمة انتحارية واحدة. ويعزى وقوع ٢٠ ضحية أخرى من الأطفال إلى 'حركة العصيان المدني' التي بدأتها جماعة الحراك في جنوب اليمن وأصيب ما لا يقل عن ١٠ أطفال بجروح في اشتباكات بين قبائل مسلحة. وظلت مخلفات الحرب من المتفجرات تشكل تهديدا للأطفال حيث تسببت في قتل وتشويه ما لا يقل عن ٢٨ طفلا في عام ٢٠١٣، في محافظات منها أبين وصعدة وعدن. وأخيرا، قُتل طفل واحد من جراء هجوم شنته طائرة بلا طيار في ٩ حزيران/يونيه في الجوف.

١٥٨ - وتم في عام ٢٠١٣ توثيق خمس وثلاثين حالة هجومٍ على المدارس والموظفين المشمولين بالحماية أو تهديدٍ للموظفين المشمولين بالحماية. فعلى سبيل المثال، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، قصفت القوات المسلحة اليمنية مدرسة كانت تُقام فيها جنازة، مما أدى إلى سقوط أكثر من ٣٠ شخصا بين قتيل وجريح، منهم صبيان قُتِلا وعشرة صبية آخرين

أصيبوا بجروح. ونتجت أربع هجمات على المدارس في محافظة عمران، منها الأضرار التي أُلحِقت بالمدرسة الابتدائية عائشة في تبادل لإطلاق النار، عن اشتباكات بين الحوثيين/أنصار الله والسلفيين. وكانت جماعة الحراك مسؤولة عن غالبية الحوادث الموثقة، وبخاصة التهديدات التي تعرض لها الأفراد المشمولون بالحماية. وعلى سبيل المثال، اقتحمت مجموعات شبابية تابعة لجماعة الحراك مدرسة شمسان، في محافظة عدن، ودمرت البوابة، وطالبت بإغلاق المدرسة وتقديم الدعم لحركة العصيان المدني. وفي حادث منفصل وقع في محافظة صعدة، اكتُشِف جهاز متفجر مرتجل موقوت داخل مدرسة وفُجِّر بأمان.

١٥٩ - وقامت الأمم المتحدة بتوثيق استخدام كل من الحوثيين/أنصار الإسلام والسلفيين لأربع مدارس في أغراض عسكرية، بما في ذلك استعمالها كثكنات عسكرية وخلال اشتباكات وقعت في محافظات صعدة وعمران وعدن، وهو ما أدى إلى إغلاق هذه المدارس منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. واستخدمت القوات المسلحة اليمنية مدرسة في محافظة عمران كثكنة في الفترة من ١٩ كانون الثاني/يناير إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٣. وفي محافظة عمران أيضا، استخدمت عناصر مسلحة من قبيلتي العصيمات وقفلة عذر أربع مدارس ودمرتها.

١٦٠ - وتم توثيق ست هجمات على المستشفيات والموظفين المشمولين بالحماية، بما في ذلك التدمير الجزئي لأربعة مستشفيات خلال هجمة معقدة شنها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب/جماعة أنصار الشريعة في ٥ كانون الأول/ديسمبر في صنعاء، مما أدى إلى وفاة ٥٧ شخصا وإصابة ١٨٦ آخرين بجروح. ودُمِّر مستشفيان تدميرا جزئيا في تبادل لإطلاق النار بين الحوثيين/أنصار الله والسلفيين. وكانت القوات الحكومية مسؤولة عن الأضرار التي لحقت بمستشفى والهجمات التي شُنت على موظفين مشمولين بالحماية في سياق تشتيت عناصر جماعة الحراك في محافظتي الضالع وحضرموت.

١٦١ - وتم التحقق من اثنين وعشرين حادثاً يتعلق بمنع وصول المساعدة الإنسانية وهجمةً على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية نُسبت في المقام الأول إلى جماعات مسلحة مجهولة، وفي بعض الحالات، إلى الحوثيين/أنصار الله والقوات الحكومية. وأثار القلقَ بشكل خاص اختطافُ ١١ عاملا في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في سبعة حوادث. وظل موظفان تابعان للأمم المتحدة مختطفين حتى وقت إعداد هذا التقرير. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر، منع الحوثيون/أنصار الله وصول المساعدات الإنسانية إلى دماج وثلاثة مخيمات للمشردين داخليا أثناء اشتباكات مع السلفيين.

١٦٢ - وفي أعقاب الزيارة التي قامت بها ممثلتي الخاصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والتزام الحكومة بالتصدي للانتهاكات الجسيمة المقترفة ضد الأطفال في اليمن، تواصل الحوار بشأن خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد القوات المسلحة اليمنية للأطفال في عام ٢٠١٣. وفي ١ كانون الثاني/يناير، أنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين الوزارات قامت، بحلول تموز/يوليه، بوضع وإقرار مشروع خطة عمل. وفي وقت إعداد هذا التقرير، وعلى الرغم من اعتماد مجلس الوزراء للخطة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كانت لا تزال تنتظر التوقيع نظرا للمناقشات التي كانت تجري فيما يتعلق بمنح إمكانية الوصول بغرض الرصد. وفي غضون ذلك، واصلت الأمم المتحدة تشجيع الإصلاحات القانونية ذات الصلة، ودعت، في سياق مؤتمر الحوار الوطني، إلى إقرار سن ١٨ عاما كحد أدنى للتجنيد. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت الحكومة خطة تنفيذ للتعجيل بتسجيل المواليد، سعيا منها إلى معالجة ثغرة في آليات التجنيد. وعلاوة على ذلك، واصلت الأمم المتحدة إجراء حوار مع الحوثيين/أنصار الله في وقت إعداد هذا التقرير استنادا إلى مشروع خطة عمل لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال ومنعهما.

باء - الحالات غير المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن أو الحالات الأخرى

كولومبيا

١٦٣ - بعد توقيع ''الاتفاق العام من أجل إنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم'' في آب/أغسطس ٢٠١٢، حققت المحادثات الجارية بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الثوري الشعبي وحكومة كولومبيا تقدما مهما فيما يتعلق بمسألتي التنمية الريفية والمشاركة السياسية. وبالرغم من أن مسألة الأطفال والنزاع المسلح لم تكن مدرجة في جدول الأعمال، يشكل كل من البند الثالث ''إنهاء النزاع'' والبند الخامس بشأن ''الضحايا'' فرصتين لأخذ الشواغل المتعلقة بحماية الطفل في الاعتبار. وهذا تطور إيجابي، وإنني أثني على الجهود المتواصلة التي تُبذل في سياق محادثات السلام، وأشجع الأطراف على مواصلة العمل في هذا الاتجاه من أجل إيجاد حل سياسي. وعلاوة على ذلك، وفي سياق محادثات السلام، دعا نائب الرئيس الكولومبي، على نحو محدد، القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الثوري الشعبي إلى احترام المعايير الإنسانية الدنيا، بطرق منها الإفراج عن الأطفال المرتبطين بها وإنهاء تجنيدهم واستخدامهم.

١٦٤ - وازدادت حدة الأعمال العدائية بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الثوري الشعبي، وجيش التحرير الوطني، والقوات المسلحة الكولومبية، وبخاصة في مقاطعات كاوكا، وتشوكو، ونارينيو، وأنتيوكيا، وأراوكا، وسانتاندر، وبوتومايو. وواصل

التشريد الواسع النطاق الذي تسببت فيه هذه الأعمال العدائية الزيادةَ في ضعف الأطفال، ولا سيما الأطفال من أصول أفرو - كولومبية والمنحدرون من الشعوب الأصلية. وعانى ٠٠٠ ١١٠ شخص على الأقل من فرض قيود صارمة على الحركة في عام ٢٠١٣، معظمها بسبب الأعمال العدائية، ولكن أيضا بسبب الحبس، والتلوث بفعل مخلفات الحرب من المتفجرات، والقيود الأمنية التي فرضتها الجماعات المسلحة وأثرت في الحصول على المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية. وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، ظل على الأقل ٨٦٢ ٢٤ شخصا محتجزين في عشر مقاطعات، وتضرر السكان المنحدرون من الشعوب الأصلية وذوو الأصول الأفرو - كولومبية من ذلك على نحو غير متناسب قياسا بغيرهم.

١٦٥ - وعلى الرغم من أن الإبلاغ عن تجنيد الأطفال واستخدامهم ظل دون المستوى المطلوب في كولومبيا، قامت الأمم المتحدة بالتحقق من ٨١ حالة متعلقة بتجنيد الجماعات المسلحة للأطفال واستخدامهم في ٢٥ مقاطعة وفي بوغوتا، بما في ذلك ٥٨ و ١٧ طفلا قام بتجنيدهم كل من القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الثوري الشعبي وجيش التحرير الوطني، على التوالي. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، تم توثيق ثماني حالات في مقاطعة كاوكا متعلقة بتجنيد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الثوري الشعبي لأطفال منحدرين من الشعوب الأصلية. وفي كانون الأول/ديسمبر، جندت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الثوري الشعبي طفلا يبلغ من العمر ١٥ عاما خلال وقف لإطلاق النار معلن عنه في مقاطعة أنتيوكيا. وعلاوة على ذلك، وثق المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة حالة ٣٤٢ طفلا (١١٤ إناث و ٢٢٨ ذكور) تم فصلهم عن الجماعات المسلحة في عام ٢٠١٣، مما يمثل زيادة كبيرة بالمقارنة مع عدد الأطفال الذين تم فصلهم في عام ٢٠١٢، البالغ ٢٦٤ طفلا. وكانت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الثوري الشعبي جندت ٢٦١ طفلا من بين هؤلاء الأطفال، وجند جيش التحرير الوطني منهم ٦٥ طفلا، فيما جندت جماعاتٌ مسلحة ظهرت بعد تسريح الجماعة شبه العسكرية المسماة قوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية ١٥ طفلا آخرين، وجند جيش التحرير الشعبي طفلا واحدا.

١٦٦ - وقُتل ما لا يقل عن ٤٣ طفلا وشُوِّه ٨٣ طفلا آخرين خلال هجمات شنتها الجماعات المسلحة. وقُتل أربعة أطفال وشوه عشرة أطفال آخرين في اشتباكات وقعت بين الجماعات المسلحة أو بين القوات المسلحة الكولومبية والجماعات المسلحة. وعلى سبيل المثال، في آب/أغسطس، قُتِل صبي عمره ١٤ عاما في تبادل لإطلاق النار عندما قامت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الثوري الشعبي بمهاجمة مركز للشرطة في

بوتومايو. وعلاوة على ذلك، قُتِل ١١ طفلا وشُوِّه ٢٨ طفلا آخرين من جراء الألغام المضادة للأفراد أو مخلفات الحرب من المتفجرات.

١٦٧ - وتواصل وقوع الصبية والبنات ضحايا للعنف الجنسي المنسوب إلى أفراد الجماعات المسلحة وفي بعض الحالات إلى القوات المسلحة الكولومبية، وإن كان الإبلاغ عن ذلك دون المستوى المطلوب. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أحيلت خمس حالات تتعلق بالعنف الجنسي ضد الأطفال ضالعة فيها الجماعات المسلحة و ١٧ حالة (صبيّان و ١٥ فتاة) ضالعة فيها القوات المسلحة الكولومبية إلى المعهد الوطني للطب الشرعي. وعلاوة على ذلك، تشير المعلومات التي جمعها كل من الأمم المتحدة ومكتب أمين المظالم الكولومبي إلى وجود نمط من الاستغلال الجنسي للفتيات والنساء والاعتداء الجنسي عليهن في مناطق التعدين التي تعمل فيها الجماعات المسلحة. كما تواصل أيضا ارتكاب العنف الجنسي على يد الجماعات المسلحة التي ظهرت بعد تسريح الجماعة شبه العسكرية. ونظرا لأن هذه الجماعات لا تعتبرها الحكومة جهات فاعلة في النزاع المسلح، وبالرغم من إمكانية استفادة الأطفال أيضا من الدعم المقدم من المدافعين عن الأسرة التابعين للدولة بوصفهم ضحايا للعنف، فهم لايزالون يواجهون عقبات في ممارسة حقوقهم التي يحميها قانون الضحايا.

١٦٨ - وخلال عام ٢٠١٣، حددت الأمم المتحدة ٢٦ حادثا متعلقا بالتعليم أدى إلى إلحاق أضرار بالمدارس أو تعطيل الدراسة. فعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل ٢٠١٣، ألحِقت أضرار بمدرسة في مقاطعة أراوكا استخدمتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الثوري الشعبي كمأوى خلال اشتباكات بين هذه الجماعة المسلحة والقوات المسلحة الكولومبية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، استخدمت القوات المسلحة الكولومبية مدرسة لأغراض عسكرية أثناء محاربة قوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الثوري الشعبي في مقاطعة بوتومايو، مما عرض المباني المدرسية والأطفال للخطر، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى تعطيل الدراسة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وأثناء حصار مسلح قامت به القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الثوري الشعبي في مقاطعة أنتيوكيا، أُغلِقت ست مدارس على الأقل، وتضرر من ذلك ٠٠٠ ٣ طفل تقريبا. وظل المدرسون مستهدفين، حيث أفادت التقارير بمقتل خمسة مدرسين على يد جماعات مسلحة مجهولة وتعرُّض مدرسِين آخرين لتهديد الجماعات المسلحة في ست مقاطعات مختلفة. ووردت تقارير عن قيام وزارة الدفاع والقوات المسلحة الكولومبية في عدة مقاطعات بإشراك الأطفال

في عدة أنشطة مدنية – عسكرية، وهو إجراء تحظره مدونة حماية الطفل (القانون رقم ١٠٩٨ لعام ٢٠٠٦).

١٦٩ – وقبلت حكومة كولومبيا طوعا آلية الرصد والإبلاغ عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) شريطة أن يتم أي حوار بين الأمم المتحدة والجماعات المسلحة بموافقتها. ويتواصل الحوار البناء بين الحكومة الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة على الصعيدين السياسي والتقني معا. ويمثل وضع وتنفيذ سياسات لحماية الأطفال من التجنيد، مثل البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان، تطورا مشجعا لكفالة حماية الأطفال المتضررين من النزاع في كولومبيا.

١٧٠ – وأحيل ما مجموعه ٣٤٢ طفلا كانوا فُصِلوا عن الجماعات المسلحة إلى المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة. وأحيل بعض الأطفال، وخصوصا منهم الذين فُصلوا عن الجماعات المسلحة التي تشكلت بعد تسريح التنظيمات شبه العسكرية، إلى مكتب المدعي العام للمحاكمة وفقا للقانون المتعلق بالأطفال والمراهقين (٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) (القانون رقم ١٠٩٨). ومع ذلك، ظل هؤلاء الأطفال يواجهون صعوبات في الاستفادة من نفس الحقوق والحماية الممنوحة للأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة الأخرى. وينبغي منح جميع الأطفال، باعتبارهم ضحايا، نفس الاستحقاقات والحماية، بغض النظر عن الجماعة التي قامت بتجنيدهم أو استخدامهم.

١٧١ – وظل عدد الملاحقات القضائية بسبب الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وحجم المعلومات بشأن الحالات التي عالجها مكتب المدعي العام محدودَين. وفي حين قدم المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة الرعاية إلى ما لا يقل عن ٥ ٤١٧ طفلا تم فصلهم عن الجماعات المسلحة منذ عام ١٩٩٩، ليست هناك حتى الآن سوى ٦٩ إدانة بتهم تجنيد الأطفال، بما في ذلك خمس إدانات بموجب قانون العدالة والسلام لعام ٢٠٠٥ (منها إدانتان تمتا في عام ٢٠١٣)، و ٦٤ إدانة صادرة عن وحدة حقوق الإنسان بمكتب المدعي العام (منها ١٤ إدانة في عام ٢٠١٣). وعلاوة على ذلك، أصدرت المكاتب الإقليمية للمدعي العام أحكام إدانة. وعلى الرغم من هذه الجهود، ظل الأطفال يواجهون صعوبات في اللجوء إلى القضاء، ويبقى الإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال مصدر قلق.

الهند

١٧٢ – خلال عام ٢٠١٣، واصلت الجماعات الماوية المسلحة في الهند، المعروفة أيضا بالناكساليت، تجنيد واستخدام الأطفال، بمن فيهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم ست سنوات. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات مصنفة عن عدد الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة

في الهند يمكن للأمم المتحدة الاعتماد عليها، تشير تقديرات مستقلة إلى أن ٢ ٥٠٠ طفل على الأقل مرتبطون بالجماعات المسلحة في المناطق المتضررة من أعمال جماعات الناكساليت. وعلى وجه الخصوص، ظل التجنيد الذي تقوم به جماعات الناكساليت يؤثر أيضا في الفتيات والنساء. ووفقا لما أفادت به وزارة الشؤون الداخلية، جُنِّد صبية وبنات تتراوح أعمارهم بين ست سنوات و ١٢ سنة في وحدات خاصة بالأطفال (تسمى بال داستاس، وبال سنغام، على التوالي) في ولايات بيهار، وجهارخاند، وتشاتيسغاره، وأوديشا. واستخدِم هؤلاء الأطفال كجواسيس ومحاربين يقاتلون بأسلحة بدائية كالعصي. وأفيد بأن الأطفال المرتبطين بجماعات الناكساليت يُنقَلون عند سن ١٢ عاما إلى وحدات محددة السن ويتلقون تدريبا عسكريا في التعامل مع السلاح واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ووفقا لمصادر حكومية، استمر وضع الأطفال أمام وحدات القتال كدروع بشرية. وفي حملات التجنيد التي تقوم بها جماعات الناكساليت مستهدِفةً المجتمعات المحلية الفقيرة، يُجبَر الوالدان على تقديم أولادهما وبناتهما للجماعات المسلحة تحت تهديد العنف، بما في ذلك القتل والتعذيب. وبالمثل، أفيد بأن الأطفال يتعرضون للتهديد بقتل أفراد أسرهم إن هم هربوا أو سلموا أنفسهم لقوات الأمن.

١٧٣ - وتجدر الإشارة إلى أن القانون لم يُجَرِّم بعد تجنيد الأطفال واستخدامهم. وما يبعث على القلق بشكل خاص هو ورود عدة تقارير متعلقة بمعاملة الأطفال الذين يدعى أنهم مرتبطون بالجماعات المسلحة. وكما قالت اللجنة الوطنية الهندية لحماية حقوق الطفل في ”بروتوكولاتها للشرطة والقوات المسلحة التي تتعامل مع الأطفال في مناطق الاضطرابات المدنية“، يُحتجَز في غالب الأحيان الأطفال الذين يُلقى القبض عليهم بموجب التشريعات الأمنية مَعَ البالغين، ولا يُحاكَمون من خلال نظام قضاء الأحداث، ويُحرَمون من الاستفادة من الإجراءات القانونية الواجبة.

١٧٤ - ولقد قُتِل على الأقل ٢٥٧ مدنيا، و ١٠١ عنصر من عناصر قوات الأمن، و ٩٧ فردا من أفراد جماعات الناكساليت في عام ٢٠١٣ في ٩٩٨ حادثا؛ ولكن، لا تتوافر أي بيانات مصنفة بشأن الأطفال الذين قُتِلوا أو شُوِّهوا في الاشتباكات بين الجماعات الماوية المسلحة وقوات الأمن الحكومية. وإذ تأخذ الأمم المتحدة في الاعتبار استخدام جماعات الناكساليت للأطفال كدروع بشرية، فإنها يساورها القلق إزاء قتل وتشويه الأطفال في الأعمال العدائية.

١٧٥ - ويثير وجود الفتيات في صفوف جماعات الناكساليت، حسب ما جاء في التقارير، قلقا أيضا في ما يتعلق بالعنف الجنسي ضد الأطفال. ووفقا لما ذكرته الحكومة، وبناء على

إفادات عدة نساء كن مرتبطات بجماعات الناكساليت في السابق، يمثل العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، ممارسة معتادة في بعض معسكرات جماعات الناكساليت.

١٧٦ - وظلت هجمات جماعات الناكساليت تؤثر في إمكانية حصول الأطفال على التعليم في المناطق المتضررة. وتفيد التقارير بأن ثلاث مدارس على الأقل تعرضت لهجمات جماعات الناكساليت في عام ٢٠١٣. وعلى سبيل المثال، في ١٥ حزيران/يونيه، هاجم ما يصل إلى ٥٠ مقاتلا من جماعات الناكساليت مدرسة إعدادية في قرية بولسوميا، بولاية بيهار، وقاموا بتفجيرها. وفي هذا الصدد، ظل استمرار ورود تقارير عن استخدام المدارس في أغراض عسكرية بتحويلها إلى ثكنات وقواعد أو نشر قوات الأمن الحكومية بالقرب من المدارس يشكل مصدرا للقلق. وعلى سبيل المثال، وفي حادث وقع في منطقة لاتيهار، بجهارخاند في ١٦ آذار/مارس، قام حوالي ٢٠ مقاتلا من جماعات الناكساليت، حسب ما أفادت به التقارير، بالهجوم على مدرسة، وضرب المدرسين، وتدمير جدار حدودي تحت الإنشاء. وأخيرا، ووفقا لما جاء في بعض التقارير، استخدمت الجماعات المسلحة أيضا المدارس في ولاية تشاتيسغاره في تجنيد تلاميذها.

نيجيريا

١٧٧ - أدى النزاع في المنطقة الشمالية الشرقية من نيجيريا إلى حدوث انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وقد أنشئت جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد، المعروفة أيضا بجماعة بوكو حرام[٢]، عام ٢٠٠٢ في مايدوغوري، عاصمة ولاية بورنو الشمالية الشرقية. ويتمثل هدفها في الإطاحة بالحكومة وإنشاء دولة إسلامية تُحكم بالشريعة. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٩، تنفذ تلك الجماعة المتطرفة هجمات تستهدف الشرطة والزعماء الدينيين والسياسيين والمؤسسات العامة والدولية، بما في ذلك هجوم انتحاري على مبنى للأمم المتحدة في أبوجا عام ٢٠١١، مهاجمةً المدنيين دون تمييز، بما في ذلك الأطفال.

١٧٨ - وتدهورت الحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة الشمالية الشرقية خلال عام ٢٠١٣. وقد أدت الأنشطة التي تضطلع بها جماعة بوكو حرام والرد العسكري عليها إلى تشريد مئات الآلاف من الأشخاص داخل نيجيريا ونزوحهم إلى الكاميرون وتشاد والنيجر المجاورة. وتقدر بعثة تقييم إنسانية مشتركة أوفدتها في أيلول/سبتمبر السلطات النيجيرية

(٢) جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد هي عبارة باللغة العربية تعني ''الأشخاص الملتزمون بنشر تعاليم الرسول والجهاد''، وتُعرف باسم جماعة بوكو حرام، وهي عبارة تعني ''التعليم الغربي خطيئة'' بلغة الهوسا المحلية.

(الوكالة الوطنية لإدارة الطوارئ الوطنية)، والأمم المتحدة، والصليب الأحمر النيجيري أن حوالي ٥,٩ مليون نيجيري من السكان الذين يعيشون في الولايات الشمالية الشرقية البالغ عددهم ١١ مليون نسمة تضرروا من تمرد جماعة بوكو حرام، بما في ذلك ٤ ملايين نسمة في ولاية بورنو.

١٧٩ - وازدادت صعوبة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحلية المتضررة، والرصد والتحقق من حوادث الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ولا سيما منذ إغلاق مطار مايدوغوري في أعقاب الهجوم الذي شنته جماعة بوكو حرام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وخلال الفترة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وحده، قتل ما لا يقل عن ٢٠٠ ١ شخص في ٤٨ هجمة ذات صلة بجماعة بوكو حرام في ولايات أداماوا وبورنو ويوبي.

١٨٠ - وتلقت الأمم المتحدة تقارير عن قيام جماعة بوكو حرام بتجنيد واستخدام أطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٢ سنة. واستخدام الأطفال، حسبما ادُعي، في أغراض الاستخبارات وتعقب تحركات قوات الأمن، ونقل الأسلحة، والمشاركة في الهجمات، بما في ذلك حرق المدارس والكنائس.

١٨١ - وقتل مئات الأطفال أو شُوهوا على أيدي جماعة بوكو حرام في هجمات بالقنابل والأسلحة على كل من يدعم الديمقراطية أو ما يسمى بالقيم الغربية. وفي أيلول/سبتمبر وحده، قتل ٤٩١ شخصا في تسع هجمات، من بينهم عدد غير معروف من الأطفال. وعلى سبيل المثال، في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، هاجمت جماعة بوكو حرام قرية بني شيخ، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٦١ شخصا، معظمهم من المدنيين.

١٨٢ - ومما يبعث على القلق بشكل خاص الهجمات التي استهدفت المدارس والتي شنتها جماعة بوكو حرام، والتي ظلت تزداد في ولايتي يوبي وبورنو منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وطوال عام ٢٠١٣، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٠٠ من التلاميذ و ٧٠ من المدرسين. وعلى سبيل المثال، في آذار/مارس ٢٠١٣، هوجم ما لا يقل عن ١١ مدرسة في ولاية بورنو، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن سبعة مدرسين وثلاثة تلاميذ. وفي حزيران/يونيه، وقعت هجمات على مدرستين ثانويتين في ولايتي يوبي وبورنو، مما أسفر عن مقتل سبعة من التلاميذ ومدرسين اثنين في يوبي، وثمانية فتيان وفتاتين في بورنو. وفي تموز/يوليه، أعلن أحد زعماء جماعة بوكو حرام، وهو أبو بكر شيخو، أنها ستحرق المدارس وتقتل المدرسين، وأعلنت الجماعة مسؤوليتها عن هجوم وقع في ٦ تموز/يوليه على مدرسة ثانوية في مامودو، في ولاية يوبي، وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٩ تلميذا ومدرس واحد،

تعرض بعضهم للحرق أحياء. وفي تموز/يوليه أيضا، تعرضت إحدى المدارس الثانوية الحكومية في ولاية يوبي لهجوم من قبل عناصر مسلحة ليلا، حين كان التلاميذ نائمين. وأُشعلت النار في أجزاء من المدرسة والمهاجع، وأُطلقت النار على الطلاب الذين حاولوا الفرار. وتراوح عدد الإصابات المبلغ عنها بين ١٨ و ٤٢. وفي أكثر الهجمات الفتاكة على الأطفال في عام ٢٠١٣، دخلت عناصر من جماعة بوكو حرام في ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى مهجع الطلاب الذكور في كلية الزراعة في غوجبا، ولاية يوبي، وأطلقوا النار، مما أسفر عن مقتل ٦٥ طالبا وجرح ١٨ آخرين.

١٨٣ - واستهدفت جماعة بوكو حرام أيضا بعض العاملين في مجال التعليم وفي المجال الطبي، وقتلتهم. على سبيل المثال، في ٩ نيسان/أبريل، قتل أشخاص يشتبه في أنهم أعضاء في جماعة بوكو حرام أربعة مسؤولين بلجنة التغذية في ولاية بورنو التي تدير برنامج التغذية في المدارس الابتدائية والثانوية، بينما كانوا في جولة تفتيشية في مدارس في بلدة ديكوا، ولاية بورنو. وفي شباط/فبراير، أفيد عن مقتل ثلاثة أطباء أجانب في بوتيسكوم، ومقتل ١٠ نساء من العاملين في المجال الصحي، في هجمات على مراكز التحصين ضد شلل الأطفال في كانو.

١٨٤ - وأدى تصاعد أعمال العنف والهجمات المتكررة على المدارس، إلى تعطيل حق الأطفال في التعليم، حيث وردت تقارير بأن ٠٠٠ ١٥ طفل في ولاية بورنو توقفوا عن الحضور إلى المدارس في الفترة بين شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٣. وأفادت التقارير أيضا بأن نظام الرعاية الصحية في ولاية بورنو قد انهار، حيث فر معظم العاملين في المجال الطبي خوفا من التعرض للاعتداء من قبل جماعة بوكو حرام. واستمرت هذه الاتجاهات المتمثلة في الهجمات على المدارس وقتل الأطفال وتشويههم في أوائل عام ٢٠١٤. فعلى سبيل المثال، في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، أفادت تقارير بأن ٥٩ طفلا من تلاميذ المدارس في مدرسة بوني يادي، وهي مدرسة ثانوية في ولاية يوبي في شمال شرقي نيجيريا، قد أطلق عليهم الرصاص أو أُحرقوا أحياءً.

١٨٥ - وردَّت الحكومة النيجيرية على التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام بنشر فرقة العمل المشتركة، وهي فرقة تتألف من أفراد عسكريين وأفراد الشرطة وموظفي الهجرة وضباط الاستخبارات، وذلك في حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ في ولايات بورنو ويوبي وأداماوا، وعقب ذلك تصاعدت الاشتباكات المسلحة بين الفرقة وجماعة بوكو حرام في سياق عمليات الفرقة في مجال مكافحة التمرد. وتلقت الأمم المتحدة تقارير عن ١٤ طفلا في ولاية بورنو، تتراوح أعمارهم بين تسعة أعوام و ١٣ عاما، و ٢١ طفلا في ولاية يوبي، أفيد بأنهم اعتُقلوا في

سياق هذه العمليات. وترحب الأمم المتحدة بالإفراج عنهم في أيار/مايو ٢٠١٣ في إطار برنامج العفو الذي أعلنته الحكومة، وتدعو الحكومة إلى بذل كل ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها لمنع الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والعمل على ضمان احترام المبادئ الأساسية للحق في المحاكمة العادلة، بما في ذلك في سياق حالات الطوارئ في الدولة والعمليات المستمرة لمكافحة التمرد.

١٨٦ - وعلاوة على ذلك، فإن جماعات الاقتصاص الأهلية، التي يشار إليها عادة على أنها ''فرقة العمل المشتركة المدنية'' التي ظهرت لحماية المجتمعات المحلية من جماعة بوكو حرام، سلحت أنفسها تدريجيا بالسواطير والبنادق، وشوهد أفرادها في نقاط تفتيش لدعم فرقة العمل المشتركة. وتفيد الحكومة بأن ''فرقة العمل المدنية المشتركة'' ليست جزءا من القوات الحكومية وأن أنشطة هذه الجماعات تثير القلق حيث إنها تعمل خارج نطاق سيادة القانون والتسلسل القيادي لقوات الأمن ومسؤوليتها.

١٨٧ - وأدانت الأمم المتحدة الهجمات التي وقعت في الشمال الشرقي من نيجيريا ودعت السلطات إلى بدء تحقيقات سريعة وشاملة لمحاسبة مرتكبي تلك الجرائم. كما تحيط الأمم المتحدة علما بالتزام نيجيريا بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، من أجل حماية حقوق الأطفال، ووقايتهم من العنف المرتبط بالنزاع، بما في ذلك من خلال التشريعات والسياسات الوطنية القائمة. وإنني أحث السلطات النيجيرية على مواصلة دعم اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان من أجل تنفيذ ولايتها البعيدة المدى القوية في مجالي رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في المناطق المتضررة والإبلاغ عنها. وإنني أرحب بالتزام الحكومة بالمساعدة على تيسير وصول مراقبي حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في مجال الشؤون الإنسانية إلى الشمال الشرقي.

باكستان

١٨٨ - ظل تجنيد الأطفال على أيدي الجماعات المسلحة في باكستان لأغراض تشمل حسبما أفادت التقارير، استخدامهم في القيام بهجمات انتحارية وزرع القنابل، يشكل مصدر قلق بالغ في عام ٢٠١٣. فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس، ألقت الشرطة القبض على ١١ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٧ سنة، ممن زُعم أن الجيش البلوخي المتحد استخدمهم لزرع أجهزة متفجرة مرتجلة. واحتُجز جميع الأطفال في أحد المرافق الأمنية التابعة لحكومة بلوخستان انتظارا للمحاكمة، في وقت كتابة هذا التقرير. ولم يمكن تحديد أرقام دقيقة عن عدد الأطفال الذين تستخدمهم الجماعات المسلحة، لا سيما في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية. ومع ذلك، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر،

احتجزت قوات الأمن الأفغانية في مقاطعة نورستان ٢١ طفلا تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و ١٢ سنة، زُعِم أنهم ذاهبون إلى باكستان للتدريب العسكري على أيدي حركة طالبان. ورفضت حركة طالبان هذه المزاعم.

١٨٩ - وعلى الرغم من أن الأرقام الدقيقة للخسائر بين الأطفال لم تكن متاحة دائما في عام ٢٠١٣، فقد وردت تقارير بأن انفجارات الأجهزة المتفجرة المرتجلة أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ١٨ طفلا وجرح ٧٦ آخرين، ولا سيما في مقاطعتي بلوخستان وخيبر باختونخوا. على سبيل المثال، فإن الهجوم الانتحاري المزدوج في ٢٢ أيلول/سبتمبر في كنيسة جميع القديسين في مدينة بيشاور، خيبر باختونخوا، أدى إلى مقتل ٨١ شخصا، بينهم عدد غير معروف من الأطفال. وأعلنت مجموعة منشقة عن حركة الطالبان، وهي حركة الطالبان - جند الله، مسؤوليتها عن الهجوم. وفي هجوم آخر، في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، فجر انتحاري نفسه في مسجد شيعي في كويتا، في بلوخستان، وأعقب ذلك انفجار أجهزة متفجرة مرتجلة عن طريق التحكم عن بعد، عقب وصول مدنيين وعمال إنقاذ إلى الموقع، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٨ شخصا، من بينهم ثلاثة أطفال، وإصابة ٦٥ آخرين. وادعت جماعة لاشكر جهانجفي مسؤوليتها عن الحادث. وفي ١٦ شباط/فبراير، وقع هجوم انتحاري قامت به مجموعة غير معروفة في سوق بالقرب من بلدة كويتا في هزارا، أسفر عن ٩٢ قتيلا و ٢٥٤ مصابا، من بينهم ما لا يقل عن ٤٥ امرأة و ٢٨ طفلا. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت هجمات شنها مهاجمون مسلحون، وقعت أساسا في بلوخستان ومدينة كراتشي، عن مقتل سبعة أطفال وجرح ١٦ آخرين. وأدت الاشتباكات المسلحة بين قوات الأمن والجماعات المسلحة وفيما بين الجماعات المسلحة في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية إلى مقتل طفل واحد وإصابة أربعة أطفال.

١٩٠ - واستمرت الهجمات المتعمدة على المدارس والمعلمين وأطفال المدارس، وذلك في المقام الأول على أيدي حركة الطالبان في باكستان والجماعات المحلية المرتبطة بها، حيث وردت تقارير إلى الأمم المتحدة عن وقوع ٧٨ هجوما. ووقع أكبر عدد من الهجمات على المدارس في مقاطعة خيبر باختونخوا (٥١)، تتلوها المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية (١٩). وفي أحد الحوادث، في ٣٠ آذار/مارس، قُتِل مدير مدرسة وأصيب ثمانية تلاميذ تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٠ سنوات بجراح، عندما ألقى رجلان يركبان دراجة نارية قنابل يدوية وأطلقوا النار على مدرسة ابتدائية في كراتشي. واستهدف ستة وعشرون هجوما مؤسسات تعليمية للبنات. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أفادت تقارير بأن عناصر مسلحة قتلت خمس معلمات واثنتين من العاملات في المجال الصحي أثناء عودتهن في

حافلات من مشروع بأحد المجتمعات المحلية في مقاطعة خيبر باختونخوا. وفي ٢٦ آذار/مارس، جرى إعدام مُدرِّسة في وجود ابنها البالغ من العمر ١٣ سنة، وهي في طريقها إلى المدرسة، على أيدي عناصر مسلحة مجهولة الهوية في وكالة خيبر، بالمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، انفجرت قنبلة خارج مدرسة ابتدائية حكومية للبنات في مقاطعة بانو، خيبر باختونخوا، زُعِم أن حركة الطالبان المحلية قامت بها، مما أسفر عن إصابة ١٣ طالبة دون سن العاشرة. وتلقت مدارس عديدة، ولا سيما مدارس البنات، تهديدات أيضا من جانب الجماعات المسلحة مما أدى إلى إغلاق بعضها. وعلى سبيل المثال، في ١٥ نيسان/أبريل، هدد فصيل من الطالبان يقوده حافظ غول بهادور الفتيان والفتيات بأن لا ينتهكوا الحظر الذي فرضه على خمس مدارس في ميران شاه، بشمال وزيرستان. وتلقت الأمم المتحدة أيضا تقارير تفيد بأن قوات الأمن الباكستانية تستخدم المباني المدرسية الحكومية في خيبر باختونخوا وفي المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية لشن عمليات ضد الجماعات المسلحة.

١٩١ - واستمرت الهجمات على العاملين في مجال التحصين ضد شلل الأطفال، مما أسفر عن مقتل العديد من عمال التحصين وثمانية من أفراد الشرطة ممن يوفرون الحراسة لهم. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، اختُطف ١١ معلما ومتطوعا محليا من مدرسة خاصة في منطقة وكالة خيبر عقب التحصين ضد شلل الأطفال في المدرسة. ويزعم أن جماعة لاشكر الإسلام قامت بذلك الاختطاف، وأُفرِج عن الضحايا بعد بضعة أيام دون أن يصابوا بأذى. واستُهدفت مستشفيات وعيادات طبية أيضا. وقُتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص، من بينهم واحد من العاملين بالمستشفى على الأقل، وجُرح خمسة في هجوم انتحاري بالقنابل على مستشفى في منطقة باجور القبلية في ٢٠ نيسان/أبريل. وفي ١٥ حزيران/يونيه، قتل ما لا يقل عن ٢٥ مدنيا وجرح كثيرون آخرون في هجوم منسق زعمت جماعة لاشكر جهانجفي أنها شنته على حافلة بها طالبات جامعيات، وفي وقت لاحق، على المجمع الطبي في كويتا، حيث كانت ضحايا الهجوم الأول يتلقين العلاج.

١٩٢ - واتخذت الحكومة خطوات نحو تعزيز السياسة والإطار التشريعي لحماية الطفل، بما في ذلك الموافقة على السياسة العامة لحماية الأطفال في بلوخستان، وفحص قانون حماية الطفل في بلوخستان وتقديمه إلى مجلس الوزراء؛ وصياغة قواعد العمل للجنة المعنية بحماية الطفل ورعايته في مقاطعة خيبر - باختونخوا ولهيئة حماية الأطفال في السند؛ وإرسال إخطار إلى مفوض حقوق الطفل على الصعيد الاتحادي وفي جميع المقاطعات في باكستان. وإنني

أشجع حكومة باكستان على مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين حماية الأطفال. والفريق القطري في باكستان على أهبة الاستعداد لدعم الحكومة في هذا الصدد.

الفلبين

١٩٣ - استمر استخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة كافة، بما في ذلك من جانب الجبهة الإسلامية لتحرير مورو، التي وقعت على خطة عمل مع الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩، وحزب الشعب الجديد، والجبهة الوطنية لتحرير مورو، وحركة أبو سياف، والجماعة المنشقة عن الجبهة الإسلامية لتحرير مورو، والمسماة حركة مقاتلي بنغسامورو الإسلاميين من أجل الحرية. وانخرطت الحركتان الأخيرتان على نحو متزايد في القتال في عام ٢٠١٣، لمعارضة عملية السلام بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير. فعلى سبيل المثال، استخدمت الجبهة الوطنية لتحرير مورو ما لا يقل عن سبعة فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ عاما كمقاتلين وحمالين في هجومها على مدينة زامبوانغا في أيلول/سبتمبر، مما أسفر عن مقتل صبيين. واستخدم ما لا يقل عن ١٥٠ من المدنيين، بينهم ١٣ فتاة و ١٩ صبيا كدرع بشري في هذه العملية. وبالنسبة إلى القوات الحكومية، جرى التحقق من حالة واحدة استُخدم فيها صبي عمره ١٢ عاما مخبرا للشرطة.

١٩٤ - وما زالت الأمم المتحدة تشعر بالقلق إزاء استمرار ورود تقارير عن الاعتقال والاحتجاز والكشف العلني عن الأطفال من جانب القوات المسلحة الفلبينية لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة. وفي حزيران/يونيه، أُلقي القبض على ثلاثة صبيان مشردين داخليا من مقاطعة ماغينداناو، تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٧ سنة، واحتُجزوا، وتعرضوا لسوء معاملة من جانب عناصر القوات المسلحة الفلبينية بزعم عضويتهم في حركة مقاتلي بنغسامورو الإسلاميين من أجل الحرية. وجرى الاستجواب والاعتداء المبلغ عنه في مبنى مدرسة قريبة. وفي حالة أخرى، ألقي القبض على صبي عمره ١٤ عاما في زامبوانغا، واحتُجز وقُيد بالأصفاد لمدة أسبوعين تقريبا بزعم انتمائه للجبهة الوطنية لتحرير مورو. وألقت القوات المسلحة الفلبينية القبض على صبيين آخرين في ٢٢ تموز/يوليه في بلدة لوريتو في مقاطعة أغوسان دل سور، بدعوى ارتباطهما بحزب الشعب الجديد. وتؤيد التقارير الطبية أنهما تعرضا لسوء المعاملة وهما محتجزين لدى القوات المسلحة.

١٩٥ - وقُتل ما لا يقل عن ٢٠ طفلا (٤ إناث و ١٦ ذكور) وأصيب ٢٢ آخرون بجروح (٦ إناث و ١٦ ذكور) في ٣٣ حادثا منفصلا. ونجمت معظم الإصابات بين الأطفال عن الاشتباكات بين القوات المسلحة الوطنية والجماعات المسلحة، بما في ذلك مع الجبهة الوطنية لتحرير مورو في مدينة زامبوانغا في أيلول/سبتمبر، وكذلك في القتال فيما بين الفصائل داخل

الجماعات المسلحة. على سبيل المثال، في شباط/فبراير ونيسان/أبريل، أسفرت سلسلة من الاشتباكات بين فصائل جبهة مورو الإسلامية للتحرير في شمال كوتاباتو وماغيندناو عن مقتل ما لا يقل عن ثلاثة أطفال وجرح طفلة عمرها ١٢ عاما. وفي حادث آخر، وقع في ٣ نيسان/أبريل، قُتل صبي في الثامنة عشرة من عمره، وأصيب صبيان عمر أحدهما ١٢ عاما والآخر ١٣ عاما بجروح في مقاطعة كومبوستيلا فالي في إطلاق نار من جانب القوات المسلحة الوطنية. وفي حين أن القوات المسلحة الفلبينية زعمت أن الإصابات حدثت نتيجة لمواجهة مع الجيش الشعبي الجديد، فقد أنكرت أسرهم ذلك الحدث ورفعت دعوى قتل عمد ضد عناصر القوات المسلحة الوطنية.

١٩٦ - وظل للاشتباكات المسلحة أيضا تأثيرها من حيث إمكانية وصول الأطفال إلى التعليم في المناطق المتضررة. فعلى سبيل المثال، في تموز/يوليه، وقعت اشتباكات بين حركة مقاتلي بنغسامورو الإسلاميين من أجل الحرية والقوات المسلحة الوطنية، أدت إلى تعليق الدراسة لـ ٨٨٣ ٥ تلميذا في ثلاث بلديات في مقاطعة ماغويندناو. وبسبب التوترات القائمة بين جبهة مورو الإسلامية للتحرير والجبهة الوطنية لتحرير مورو في حزيران/يونيه، أُغلِقت المدارس في قريتين في بلدية ماتالام في مقاطعة شمال كوتاباتو، مما أثر على ٣٩٨ طالبا. وفي أيلول/سبتمبر، عندما اشتبكت الجبهة الوطنية لتحرير مورو مع القوات المسلحة الوطنية في مدينة زامبوانغا، دُمِّرت ثلاث مدارس تماما بسبب حدوث حرائق.

١٩٧ - وكان العاملون في مجال التعليم والصحة أيضا هدفا للجماعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، في ٢٣ أيلول/سبتمبر في بلدية ميدسايابمقاطعة شمال كوتاباتو، استخدمت حركة مقاتلي بنغسامورو الإسلاميين من أجل الحرية مدرسة مالينغاو الابتدائية كموقع دفاعي، محتجزة حوالي ٥٠٠ ١ من البالغين والتلاميذ رهائن، واختطفت تسعة معلمين في أثناء انسحابها. وفي ١٨ أيار/مايو، اختطفت حركة أبو سياف عاملا في المجال الطبي من أحد المراكز الصحية في بلدية جولو، في مقاطعة سولو.

١٩٨ - وفي ١٥ تموز/يوليه، أصدرت القوات المسلحة الوطنية مبادئ توجيهية بشأن تسيير الأنشطة في المدارس والمستشفيات ومن البوادر المشجعة ما أفادت به التقارير عن نقل بعض الوحدات من القوات المسلحة الوطنية من المدارس استجابة لجهود الدعوة التي بذلتها الأمم المتحدة في اجتماعات عقدت بصفة منتظمة مع الآلية الحكومية للرصد والإبلاغ والاستجابة، وإنني أشجع على مواصلة تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية. وتجدر الإشارة إلى أن المعسكرات الموجودة في المدارس والعيادات الصحية أو بالقرب منها أن تؤثر على حق الأطفال في الحصول على التعليم والرعاية الصحية، كما تعرضهم لخطر الهجمات.

١٩٩ - وكانت محادثات السلام بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير جارية طوال عام ٢٠١٣. وتم التوقيع في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤ على اتفاق سلام شامل توطئة لإقامة كيان بانغسامورو الجديد، يتضمن أحكاما تتعلق بتسريح قوات جبهة مورو الإسلامية للتحرير. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير على تنفيذ خطة العمل، التي وقعت الجبهة إضافة بشأن تمديدها في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأسفرت بعثة دعم تقني أوفدها مكتب ممثلتي الخاصة واليونيسيف في أيار/مايو عن وضع خطة تنفيذية تحدد الخطوات العملية من أجل تنفيذ خطة العمل. ومع ذلك، فإن جبهة مورو الإسلامية للتحرير لم ترد رسميا على الرسائل التي وجهتها إليها الأمم المتحدة في الفلبين حتى وقت إعداد هذا التقرير. وإنني أحث مرة ثانية جبهة مورو الإسلامية للتحرير على مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة، وأشجع الحكومة الفلبينية على أن تواصل تقديم الدعم في هذا الصدد.

مقاطعات الحدود الجنوبية لتايلند

٢٠٠ - على الرغم من الإعلان الذي لم يسبق له مثيل عن ''توافق عام في الآراء بشأن عملية حوار السلام'' بين حكومة تايلند و ''الأشخاص الذين لهم آراء وأيديولوجيات مختلفة عن الدولة''، بما في ذلك الجبهة الثورية الوطنية، الصادر في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، ما زال العنف المسلح يؤثر على مقاطعات الحدود الجنوبية لتايلند.

٢٠١ - وقد تلقت الأمم المتحدة تقارير عن تجنيد واستخدام أطفال إناث وذكور لا تتجاوز أعمارهم ١٤ سنة من قبل الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجبهة الثورية الوطنية. ويُزعم أنها استخدمت الأطفال كمخبرين في المقام الأول، من أجل تتبع حركة قوات الأمن التايلندية. وما زالت هناك شواغل أيضا بشأن الارتباط غير الرسمي للأطفال بجماعات الدفاع عن القرى (المسماة تشور رور بور). ووفقا لما ذكرته الحكومة، فقد صدرت تعليمات إلى المسؤولين الحكوميين في المقاطعات المحلية ذات الصلة للعمل على زيادة الوعي ورصد تنفيذ اللوائح التي أصدرتها الحكومة من أجل معالجة شواغل الارتباط غير الرسمي للأطفال مع تشور رور بور. وما زالت التشريعات تجرم صراحة إشراك الأطفال في القوات المسلحة والجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، واصلت الأمم المتحدة تلقي معلومات تثير القلق بشأن الاحتجاز الإداري للأطفال لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة. ووفقا لما ذكرته الحكومة، فإن قانون الإجراءات الجنائية، وقانون محكمة الأحداث والأسرة، وقانون إجراءات الأحداث والأسرة الصادر في عام ٢٠١٠ تطبق على الأطفال المشتبه فيهم من أجل حماية حقوقهم، ولكفالة الفصل وإعادة الإدماج والمساعدة بشكل منظم. وتتطلع الأمم المتحدة إلى آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ هذه الالتزامات.

٢٠٢ - وتشير مصادر موثوقة إلى أن التقارير أفادت بأن ما لا يقل عن ٣١٦ هجوما بالأجهزة المتفجرة المرتجلة وقعت في مقاطعات ناراثيوات وباتاني وسونغلا ويالا، من بينها ٣٥ هجوما بالأجهزة المتفجرة المرتجلة خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر رمضان. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣ وحده، أفيد عن مقتل ٤٥ شخصا وإصابة ٧٩ آخرين في ٢٩٨ حادثا، بما في ذلك عمليات تفجير قنابل وإطلاق نار من السيارات. وعلى الرغم من عدم توافر أرقام دقيقة عن الإصابات بين الأطفال دائما، تلقت الأمم المتحدة تقارير عن مقتل سبعة أطفال وإصابة ٣٧ طفلا في تلك الحوادث. على سبيل المثال، في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، أفادت تقارير بأن صبيا في التاسعة من عمره قد قُتل وأصيب ١٤ شخصا بجروح عندما انفجرت قنبلة في أحد محلات المثلجات في مقاطعة باتاني. ومن بين العديد من إصابات الأطفال المبلغ عنها والناجمة عن إطلاق النار من مركبات متحركة، أصيب صبي في الثانية من عمره بجروح شديدة عندما قتل والده في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢٠٣ - وواصلت الجماعات المسلحة استهداف المدارس والمدرسين، على الرغم من أن الأمم المتحدة لم تستطع أن تعزو ذلك إلى أطراف محددة. وقد قُتل ما لا يقل عن سبعة معلمين وثلاثة أفراد من العاملين في مجال التعليم، حسب ما أكدته وزارة التعليم التايلندية. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، قام شخصان مسلحان بإعدام مدرس في مقصف مدرسي أمام عشرات الأطفال، كانت من بينهم ابنته البالغة من العمر سبع سنوات في مقاطعة ناراثيوات. وعُلقت الدراسة لعدة أيام في ١٢ مدرسة في مقاطعة باتاني بعد مقتل مدرس في عملية إطلاق نار من سيارة في آب/أغسطس. وتعرضت المدارس أيضا لهجمات، بما في ذلك ما لا يقل عن ثلاثة هجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة على قوات الأمن الحكومية المكلفة بحماية المدارس، مما يزيد من تعرض التلاميذ والأفراد المحميين للخطر. وفي هجوم في مقاطعة يالا، في ١٠ أيلول/سبتمبر، قُتل جنديان وأصيب صبي عمره ١٢ عاما بجروح في أحد المباني المدرسية.

٢٠٤ - وفي تقريري السنوي السابق، رحبت بشروع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري في حوار بشأن الوصول إلى المقاطعات الحدودية الجنوبية للتحقق بشكل مستقل والإبلاغ من الانتهاكات المدعى ارتكابها ضد الأطفال والإبلاغ عنها وذلك بطرق من بينها الطرائق التشغيلية الدنيا. وللأسف، لم يُحرز أي تقدم بشأن إتاحة إمكانية الوصول إلى تلك المقاطعات بغرض الرصد والتحقق، على الرغم من أن الحكومة واصلت تيسير الزيارات المبرمجة وإنني أحث بشدة الحكومة على المضي قدما في التعاون مع الفريق القطري لتيسير وصوله إلى مقصده.

رابعا – التوصيات

٢٠٥ – يساورني قلق بالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة الوارد بيانها في هذا التقرير، وأدعو جميع الأطراف إلى نبذ جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال فورا واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنعها واتخاذ كافة التدابير الضرورية لمعاقبة مرتكبيها.

٢٠٦ – وإنني أحث بشدة جميع الأطراف الواردة أسماؤها في مرفقي هذا التقرير لقيامها بتجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتل الأطفال وتشويههم، وأعمال العنف الجنسي ضد الأطفال، و/أو شن الهجمات على المدارس والمستشفيات أو الأفراد المشمولين بالحماية، إلى نبذ جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال فورا، والدخول في حوار مع الأمم المتحدة من أجل وضع خطط العمل وتنفيذها.

٢٠٧ – وإنني أرحب بالمشاركة الإيجابية من الدول الأعضاء في نطاق حملة ”أطفال، لا جنود“، من أجل وضع حد بحلول عام ٢٠١٦ لتجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي قوات الأمن الحكومية الداخلة في التراعات، وأدعوها إلى مواصلة اتخاذ خطوات ملموسة وحازمة بهدف الانتهاء من وضع خطط العمل وتنفيذها. وفي هذا الصدد، أهيب بالجهات المانحة أن تقدم المساعدة في معالجة ثغرات التمويل من أجل تنفيذ خطط العمل والأنشطة المتصلة بها.

٢٠٨ – وأرحب بالتقدم الذي أحرزته بعض الجماعات المسلحة من غير الدول في تسريح الأطفال أو الإعلان عن التزامات من أجل توفير حماية أفضل للأطفال، بما في ذلك النهي، في أوامر القيادة وإعلاناتها عن تجنيد الأطفال.

٢٠٩ – وأهيب بالدول الأعضاء أن تسمح بوصول الأمم المتحدة بشكل مستقل لأغراض رصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، وأن تيسر الاتصال بين الأمم المتحدة والجماعات المسلحة من غير الدول لإجراء حوار معها، وإبرام اتفاقات بشأن خطط العمل ومتابعتها من أجل وضع حد للانتهاكات وفقا لقرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والتراع المسلح. إلا أن هذا الاتصال لا يشكل حكما مسبقا على الوضع السياسي أو القانوني لتلك الجماعات المسلحة من غير الدول.

٢١٠ – ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٤٣، أشجع الدول الأعضاء على أن تنظر على سبيل الأولوية في اتخاذ تدابير ملموسة من أجل الردع عن استخدام المدارس في الأغراض العسكرية.

٢١١ - ومما يقلقني أيضا احتجاز الأطفال في حالات النزاع المسلح لا سيما في سياق أنشطة مكافحة الإرهاب ومن ثم فإنني أدعو إلى اتخاذ تدابير عاجلة للتصدي لهذا الاتجاه المتنامي الباعث على القلق.

٢١٢ - وإنني أرحب بالدور الرائد الذي تنهض به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة وفي عمليات دعم السلام وبمساهمتها الهامة في هذا الصدد. وأدعوها إلى مواصلة تعميم اعتبارات حماية الأطفال في ما تضعه من سياسات وتوجيهات وفي تخطيطها للبعثات وفي تدريب الموظفين والعمليات التي تقوم بها دعما للسلام.

٢١٣ - وأهيب بأعضاء المجلس أن يواصلوا دعم جدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح من خلال تعزيز الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال في جميع ولايات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وبعثات بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك نشر مستشارين لحماية الطفل.

٢١٤ - وأدعو جميع الدول الأعضاء التي لم تصدّق بعد على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية الثلاثة أن تفعل ذلك. وأدعو أيضا جميع الدول الأطراف في هذه الصكوك إلى تنفيذ توصيات لجنة حقوق الطفل بصورة تامة.

خامسا - القوائم الواردة في مرفقي التقرير

٢١٥ - مقارنة بالسنة الماضية يرد في مرفقي هذا التقرير ثمانية أطراف جديدة. ففي ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، تم إدراج تحالف القوى الديمقراطية، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو/فصيل شيكا، وجماعة ماي ماي كاتا كاتانغا، لتجنيد الأطفال واستخدامهم. وأدرجت أيضا جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو/فصيل شيكا بسبب قتل الأطفال وتشويههم، وتحالف القوى الديمقراطية بسبب شن هجمات متكررة على المدارس والمستشفيات. وفي ما يتعلق بجنوب السودان أدرج الجيش الشعبي لتحرير السودان وهو من المعارضة والجيش الأبيض لقيامهما بتجنيد الأطفال واستخدامهم وقتل الأطفال وتشويههم. وعلاوة على ذلك أدرج الجيش الشعبي لتحرير السودان بشكل إضافي بسبب قتل الأطفال وتشويههم. وعرضت حالة نيجيريا في هذا التقرير باعتبارها حالة تثير القلق بسبب استمرار الهجمات المنهجية على المدارس، وقتل الأطفال وتشويههم من جانب بوكو حرام التي أدرجت كطرف جديد في القائمة بسبب هذه الانتهاكات. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أدرجت ميليشيات الدفاع الذاتي المحلية المناهضة لحملة السواطير (anti-Balaka) لتورطها على

نطاق واسع في تجنيد الأطفال واستخدامهم، وفي قتل الأطفال وتشويههم. وبالإضافة إلى هذه الأطراف الجديدة في القوائم، يرد أيضا ذكر جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية لشنها هجمات متكررة على المدارس والمستشفيات، ويُذكر أنها مدرجة من قبل بسبب تجنيد الأطفال واستخدامهم وممارسة العنف الجنسي ضدهم. وأدرجت أيضا جماعة ماي ماي سمبا ''مورغان'' بسبب تجنيد الأطفال واستخدامهم ويُذكر أنها مدرجة من قبل بسبب ممارسة العنف الجنسي ضدهم.

٢١٦ - ونتجت تغيرات أخرى في القائمة عن تفتت أطراف كانت مدرجة سابقاً في القائمة أو عن تغيرات أخرى في ساحة النزاع المسلح لحالات بعينها. والأطراف التي تدرج بشكل مستقل في هذا التقرير بسبب تجنيدها للأطفال واستخدامهم هي: مناضلو بانغسامورو الإسلاميون في سبيل الحرية، وكانت هذه الجماعة في السابق تمثل جزءا من جبهة مورو الإسلامية للتحرير في الفلبين؛ والميليشيات الموالية للحكومة في اليمن، بما في ذلك السلفيون واللجان الشعبية؛ وحركة أهل السنة والجماعة في الصومال، التي لا تزال فصائلها تقيم علاقات بدرجات مختلفة مع القوات الحكومية. وفي الجمهورية العربية السورية، جرى التعامل مع المعارضة المسلحة تحت مفهوم الجيش السوري الحر في التقارير السنوية السابقة. ونظرا إلى التغير المستمر للتحالفات، وظهور هياكل جديدة وتعزز عمليات الإبلاغ، تم تحديد جبهة النصرة، والدولة الإسلامية في العراق والشام، وحركة أحرار الشام، ووحدات الحماية الشعبية، باعتبارها جهات مسؤولة بشكل مستقل عن ارتكاب أعمال تجنيد الأطفال واستخدامهم في عام ٢٠١٣. وأدرجت جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام بسبب قتل الأطفال وتشويههم. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تدرج الآن قوات ائتلاف سيليكا السابق، التي سبقت الإشارة إليها في مرفقي تقريري السابق، بشكل مستقل مع الجماعات المسلحة المرتبطة بها عن جميع الانتهاكات الأربعة.

٢١٧ - وجرى شطب القوات المسلحة التشادية من مرفقي هذا التقرير في ضوء امتثالها الكامل لخطة العمل. وإنني أتطلع إلى الإبلاغ عن الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة في تقريري عن الأطفال والنزاع المسلح في تشاد وفي تقريري السنوي المقبل. وأخيرا، تشمل الجماعات المسلحة التي لم تعد ناشطة في عام ٢٠١٣، وجرى شطبها من المرفقين جيش تحرير السودان - القيادة التاريخية، وجيش تحرير السودان - الجناح الأم (أبو القاسم)، وجيش تحرير السودان - فصيل الوحدة في السودان؛ وجماعة ماي ماي تاويمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وفي جمهورية أفريقيا الوسطى التجمع الوطني لإنقاذ كودرو، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، واتحاد القوات الجمهورية.

المرفق الأول

قائمة بالأطراف التي تجند الأطفال أو تستخدمهم، أو تقتلهم أو تشوههم أو ترتكب جريمة الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، أو تشارك في شن هجمات على المدارس و/أو المستشفيات في حالات النزاع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن*

الأطراف في أفغانستان

١ - الشرطة الوطنية الأفغانية، بما في ذلك الشرطة المحلية الأفغانية[أ]•

٢ - شبكة حقاني[أ][ب]

٣ - الحزب الإسلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار[أ][ب]

٤ - قوات الطالبان، بما فيها جبهة تورا بورا وجماعة سنة الدعوة السلفية وشبكة لطيف منصور[أ][ب][د]

الأطراف في منطقة وسط أفريقيا (جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان)

جيش الرب للمقاومة[أ][ب][ج]

الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى

١ - ائتلاف سيليكا السابق، والجماعات المسلحة المرتبطة به[أ][ب][ج][د]

(أ) تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام•

---

* الأطراف التي وضع تحتها خط هي أطراف وردت في المرفقين منذ خمس سنوات على الأقل، ولهذا اعتبرت أطرافاً ممعنة في ارتكاب الانتهاكات.

(أ) الأطراف التي تجند الأطفال وتستخدمهم.

(ب) الأطراف التي تقتل الأطفال وتشوههم.

(ج) الأطراف التي ترتكب جريمة الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي في حق الأطفال.

(د) الأطراف التي تشارك في شن هجمات على المدارس و/أو المستشفيات.

• وقع هذا الطرف خطة عمل مع الأمم المتحدة وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥).

(ب) تحالف الوطنيين الأساسي من أجل العدالة والسلام

(ج) الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى

(د) اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع•

٢ - ميليشيات الدفاع المحلية المعروفة باسم المناهضين لحملة السواطير[أ،ب]

الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١ - تحالف القوى الديمقراطية[أ،د]

٢ - القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية[أ،ج،•]

٣ - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا[أ،ج،د]

٤ - جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري[أ،ج،د]

٥ - تحالف ماي ماي للوطنيين من أجل كونغو حرة وذي سيادة "الكولونيل جانفييه"[أ]

٦ - ماي - ماي "لافونتين" وعناصر سابقة في الوطنيين المقاومين الكونغوليين[أ]

٧ - ماي - ماي سمبا "مورغان"[أ،ج]

٨ - حركة ٢٣ مارس[أ،ج]

٩ - ماي - ماي كاتا كاتانغا[أ]

١٠ - جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو/فصيل شيكا[أ،ب]

١١ - ماي - ماي نياتورا[أ]

الأطراف في العراق

الدولة الإسلامية في العراق/تنظيم القاعدة في العراق[أ،ب،د]

الأطراف في مالي

١ - الحركة الوطنية لتحرير أزواد[أ،ج]

٢ - حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا[أ،ج]

٣ - أنصار الدين[أ،ج]

الأطراف في ميانمار

١ - جيش كارين الخيري الديمقراطي[أ]

٢ - جيش استقلال كاشين[أ]

٣ - جيش التحرير الوطني لكارين[أ]

٤ - جيش التحرير الوطني لكارين مجلس السلام[أ]

٥ - الجيش الكاريني[أ]

٦ - جيش ولاية شان للجنوب[أ]

٧ - تاتماداو كيي، بما في ذلك قوات حرس الحدود المدمجة[أ]، •

٨ - جيش ولاية وا المتحد[أ]

الأطراف في الصومال

١ - حركة الشباب[أ]،[ب]

٢ - أهل السنة والجماعة[أ]

٣ - الجيش الوطني الصومالي[أ]،[ب]، •

الأطراف في جنوب السودان

١ - الجيش الشعبي لتحرير السودان[أ]،[ب]، •

٢ - جماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك جماعات المعارضة التي كانت تابعة في السابق للجيش الشعبي لتحرير السودان[أ]

٣ - الجيش الأبيض[أ]،[ب]

الأطراف في السودان

١ - القوات الحكومية، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية، وقوات الدفاع الشعبي، وقوات الشرطة السودانية (قوات مخابرات الحدود، والشرطة الاحتياطية المركزية)[أ]

٢ - حركة العدالة والمساواة[أ]

٣ - الميليشيات الموالية للحكومة[أ]

٤ - جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد[أ]

٥ - جيش تحرير السودان/فصيل ميني مناوي[أ]

٦ - الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال[أ]

الأطراف في الجمهورية العربية السورية

١ - أحرار الشام الإسلامي[أ][،ب]

٢ - الجماعات المرتبطة بالجيش السوري الحر[أ]

٣ - القوات الحكومية، بما في ذلك الجيش الوطني وميليشيات الشبيحة[ب][،ج][،د]

٤ - الدولة الإسلامية في العراق والشام[أ][،ب]

٥ - جبهة النصرة[أ][،ب]

٦ - وحدات الحماية الشعبية[أ]

الأطراف في اليمن

١ - الحوثيون/أنصار الله[أ]

٢ - تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وجماعة أنصار الشريعة[أ]

٣ - القوات الحكومية، بما في ذلك القوات المسلحة اليمنية، والفرقة المدرعة الأولى، والشرطة العسكرية، وقوات الأمن الخاصة والحرس الجمهوري[أ]

٤ - الميليشيات الموالية للحكومة، بما في ذلك السلفيون واللجان الشعبية[أ]

المرفق الثاني

قائمة بالأطراف التي تجند الأطفال أو تستخدمهم، أو تقتلهم أو تشوههم أو ترتكب جريمة الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، أو تشارك في شن هجمات على المدارس و/أو المستشفيات في حالات النزاع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن*

الأطراف في كولومبيا

١ - جيش التحرير الوطني[أ]

٢ - القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي[أ]

الأطراف في نيجيريا

١ - بوكو حرام[ب]،[ج]

الأطراف في الفلبين

١ - جماعة أبو سياف[أ]

٢ - مناضلو بانغسامورو الإسلاميون سبيل الحرية[أ]

٣ - جبهة مورو الإسلامية للتحرير[أ]،•

٤ - الجيش الشعبي الجديد[أ]

---

* الأطراف التي وضع تحتها خط هي أطراف وردت في المرفقين منذ خمس سنوات على الأقل، ولهذا اعتبرت أطرافاً ممعنة في ارتكاب الانتهاكات.

(أ) الأطراف التي تجند الأطفال وتستخدمهم.

(ب) الأطراف التي تقتل الأطفال وتشوههم.

(ج) الأطراف التي تشارك في شن هجمات على المدارس و/أو المستشفيات.

• أبرم هذا الطرف خطة عمل مع الأمم المتحدة وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥).